

دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين - تحديث 2015

التقرير النهائي

أعدّه: جيان فرانشيسكو كوستانتيني، إسطفان سلامة، ماهر عيسى

28 كانون الثاني 2015

“تمّ إنتاج هذا الإصدار بدعم من الاتحاد الأوروبي.

إن محتويات هذا الإصدار هي من مسؤولية الباحثين وتعبّر محتويات هذا البحث عن وجهة نظر وآراء الباحثين ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتعامل معها على أنها تعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي“

المحتويات:

6	قائمة الإختصارات
9	الملخص التنفيذي
15	1. الخلفية
15	1.1 الإطار المؤسسي
15	2.1 الأهداف
16	3.1 المجتمع المدني في فلسطين: وجهة النظر الجغرافية والتاريخية الزمنية
19	2. الإطار المنهجي والنظري
19	1.2 المفاهيم والفئات الرئيسة في الدراسة التحليلية
23	2.2 الإطار المنهجي
29	3. القضايا الرئيسية: أدوار المجتمع المدني
29	1.3 القضايا على المستوى الوطني
37	2.3 التركيز على الديناميكيات الجغرافية
41	4. مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات
41	1.4 نشأة وتطور السياسة والإطار القانوني (المساحات الموجودة للمشاركة)
46	2.4 الفرص الناشئة: الخبرات والممارسات
52	3.4 العقبات والعوامل الميسرة
54	4.4 الدروس المستفادة من الخبرات
55	5. وجهة النظر التحليلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني
57	1.5 الديناميكيات والتفاعلات بين المنظمات المجتمعية القاعدية
68	2.5 الديناميكيات والتفاعلات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الداعمة الأخرى
77	3.5 ديناميكيات الشبكات القطاعية/ التخصصية والشبكات المحلية
78	4.5 ديناميكيات الهيئات التمثيلية والمنابر الوطنية
81	5.5 الديناميكيات المتعلقة بالعلاقة والتعاون مع اللاعبين
83	6. موارد دعم منظمات المجتمع المدني
83	1.6 مراكز المصادر الوطنية و المحلية و فرص المساعدة الفنية
85	2.6 خارطة الطريق الخاصة بالإتحاد الأوروبي للمشاركة مع المجتمع المدني
88	3.6 الفرص الرئيسية المقدمة من الجهات المانحة الدولية
91	7. الإستنتاجات و التوصيات
91	1.7 الإستنتاجات العامة
92	2.7 مراجعة التوصيات لإستراتيجية لعام 2011
94	3.7 مراجعة لخارطة الطريق الخاصة بالإتحاد الأوروبي للمشاركة مع المجتمع المدني
95	4.7 الدلالات المحددة الخاصة بالمجالات الرئيسية الثلاثة لخارطة الطريق
96	5.7 التوصيات الخاصة بالقطاعات المشاركة في منظمات المجتمع المدني
98	6.7 التوصيات الخاصة بالمناطق الجغرافية (الضفة الغربية و القدس الشرقية و قطاع غزة و منطقة ج)
	الملحق
101	الملحق الأول – مراجع التوثيق
108	الملحق الثاني – قائمة الأشخاص والمنظمات الذين تم التشاور معهم
114	الملحق الثالث_ الأشخاص والمنظمات المشاركة في لقاءات المجموعات البؤرية - الضفة الغربية والقدس الشرقية
118	الملحق الرابع- الأشخاص والمنظمات المشاركة في لقاءات المجموعات البؤرية - قطاع غزة

قائمة الاختصارات:

جامعة النازحين داخليا	IDPsLeague	المركز العربي للتطوير الزراعي	ACAD
معهد الدراسات السياسية الخاصة بأمريكا اللاتينية وأمريكا	IEPALA	مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان	Addameer
المنظمات غير الحكومية الدولية	INGOs	الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية	AFD
منظمات دولية	IO	مؤسسة الحق	Al Haq
مركز التعاون والسلام الدولي	IPCC	رابطة وكالات التنمية الدولية	AIDA
مركز إسرائيل / فلسطين للبحوث والمعلومات	IPCRI	مرصد العالم العربي للديمقراطية ومراقبة الانتخابات	Al Marsad
مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية	JCSER	مركز الميزان لحقوق الإنسان	Al Mezan
السلطة المحلية	LA	المؤسسة الفلسطينية للتنمية والديمقراطية	Al Tareeq
تنسيق المساعدات المحلية	LACD	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة	AMAN
لجنة تسجيل الأضرار الناتجة عن الجدار	LDC	الشبكة العربية للمساءلة الاجتماعية	ANSA
صندوق التعاون المحلي	LFC	رابطة السلطات المحلية الفلسطينية	APLA
مركز العمل التنموي معا	MA'AN	معهد الأبحاث التطبيقية في القدس	ARIJ
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	MAS	جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات	ASALA
بوابة موقع مصادر التي أنشأها مركز تطوير المؤسسات الأهلية	Masader	جمعية لجان المرأة للعمل الاجتماعي	AWCSW
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية	MIFTAH	مركز الموارد للإقامة الفلسطينية وحقوق اللاجئين	BADIL
وزارة الشؤون الاجتماعية	MoSA	حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات	BDS
المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة	MUSAWA	مركز بيسان للبحوث والتنمية	BISAN
المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية	Muwatin	المنظمات المجتمعية القاعدية	CBO
مركز تطوير المؤسسات الأهلية	NDC	مؤسسة الثقافة والفكر الحر- غزة	CFTA
خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية	NDP	مؤسسة سيفيتاس	CIVITAS
منظمة غير حكومية	NGO	المجتمع المدني	CS
هيئة المعونة النرويجية	NORAD	منظمة مجتمع مدني	CSO
لجنة المساعدات النرويجية	NORWAC	مركز البحوث والاستشارات القانونية للمرأة	CWLRC
المساعدات الشعبية النرويجية	NPA	المؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين	DCI
اللاعبون غير التابعين للدولة	NSA	وزارة التنمية الدولية البريطانية	DFID
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين	DWRC
الأراضي الفلسطينية المحتلة	OPT	المفوضية الأوروبية	EC
السلطة الفلسطينية	PA	مديرية الاتحاد الأوروبي العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية	ECHO
بالثنك للدراسات الاستراتيجية	Palthink	جمعية خدمة المجتمع الداعمة لكبار السن	ESCS
الرؤية الفلسطينية	PalVision	الاتحاد الأوروبي	EU
مركز بانوراما لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع	PANORAMA	مكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا	EUREP
برنامج الأمم المتحدة لدعم الشعب الفلسطيني	PAP	برنامج غزة للصحة النفسية	GCMHP
جمعية التنمية الزراعية الفلسطينية - لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية	PARC	الهيئة العامة لتنظيم التعاونيات	GCRC
الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية	PASSIA	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	GIZ
مركز الاستشارات الفلسطينية	PCC	الاتحاد العام للمراكز الثقافية	GUCC
المركز الفلسطيني للديمقراطية و حل النزاعات	PCDCR	معهد الصحة والتنمية والسياسات و المعلومات	HDIP
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	PCHR	أمانة حقوق الإنسان والحوكمة	HR/GG
المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية	PCPD	مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية	Hurryyat
الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية	PCS	لجان العمل الصحي	HWC
شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية	PENGON	مركز بيت لحم الدولي	ICB
جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية	PFPPA	المنظمة الكنسية للتعاون الإنمائي	ICCO
اتحاد المزارعين الفلسطينيين	PFU	معهد الشراكة المجتمعية	ICP
المجلس التشريعي الفلسطيني	PLC		
منظمة التحرير الفلسطينية	PLO		
السلطة الوطنية الفلسطينية	PNA		

PNCR	الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل
PNGO IV	البنك الدولي "مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية 17"
PNGO	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
PNIN	المعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية
POGAR	برنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية
PPC	تحالف السلام الفلسطيني
PYALARA	الجمعية الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب
RIWAQ	رواق للتراث التاريخي و الثقافي
SAWA	كل النساء معا اليوم وغدا
SDC	الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي
SFCG	البحث عن أرضية مشتركة
Sharek	منتدى شارك الشبابي
SIDA	وكالة التنمية الدولية السويدية
SMEs	الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
SSF	إطار دعم واحد
TIRI	TIRI Make Integrity Work
ToR	ورقة المعايير والمفاهيم
TRC	مركز تأهيل وعلاج ضحايا التعذيب
UAWC	اتحاد لجان العمل الزراعي
UHCC	اتحاد لجان الرعاية الصحية
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNIFEM	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
US Aid	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WA	مؤسسة التعاون
WASH	Water Sanitation and Hygiene
WCLAC	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
WEDO	منظمة المياه والتنمية البيئية
WHO	منظمة الصحة العالمية

الملخص التنفيذي

في كانون الثاني 2011م، أطلق مكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا دراسةً تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين. وقد تمّ إنجاز الدراسة في أيار 2011م. وفي تشرين الأول 2014م تم إطلاق دراسة ثانية تهدف إلى تحديث وتوسيع الدراسة التحليلية التي أجريت في عام 2011 بدعم من برنامج الاتحاد الأوروبي لتمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط. وقد تم إنهاء العمل البحثي في كانون الأول عام 2014 حيث سنأتي على ذكر النتائج الرئيسية للدراسة في هذا التقرير.

أجريت الدراستان في إطار سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم المجتمع المدني في الدول الشريكة. ركّزت هذه السياسات بشكل متزايد، خاصة بعد "الربيع العربي" في عام 2011م، على دعم إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار بشأن السياسات والحوكمة، وليس فقط في تنفيذ المشاريع والبرامج وإنما كشركاء في عملية صنع السياسات وإدارة الموارد العامة. وبالتالي الاعتراف بشرعية وقدره منظمات المجتمع المدني على القيام بدور مستقل وفعال بالشراكة مع المؤسسات العامة ومع الآخرين.

ويستند الإطار النظري للدراسة على مجموعة من المفاهيم والأدوات التحليلية، تهدف إلى التعرّف على اللاعبين الرئيسيين المشاركين في تطوير المجتمع المدني، وتحليل الديناميات والعمليات التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، وتحديد الاحتياجات الرئيسية في مجال بناء القدرات والتطوير المؤسّساتي لمنظمات المجتمع المدني. ولم تركز الدراسة على المنظمات غير الحكومية فقط، بل على مجموعة شاملة ومتنوعة من المنظمات التي يمكن تحليلها من خلال أربعة مستويات تنظيمية رئيسية هي: المنظمات الشعبية والمنظمات المجتمعية القاعدية (المستوى الأول) والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى وسيطة (المستوى الثاني)، ثم المنابر المحلية والقطاعية/ التخصصية والوطنية (المستويين الثالث و الرابع).

ومن منظور منهجي، فقد تميّزت الدراسة التحليلية ببعض الملامح الرئيسية المحددة، والتي تشتمل على: النهج التشاركي. أي دمج كل من المعلومات الكمية والنوعية وكذلك دمج "العناصر الواقعية" (العمليات والمواقف، والموارد، والإجراءات، وغيرها)، و"العناصر المعرفية" (مثل عكس الواقع، وأهداف وغايات و توقعات ذوي العلاقة ، وما إلى ذلك)، وأخيراً زيادة المعرفة والمعلومات المتوفرة. وقد استخدمت مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، بما في ذلك مصادر الوثائق، ونشاطات قائمة على المشورة والاستشارات، مثل المقابلات الفردية، لقاءات المجموعات البؤرية، وورش العمل، والمسوحات القائمة على الاستبيانات.

القضايا والرهانات على المستوى الوطني

تشرف منظمات المجتمع المدني في فلسطين على جزء كبير من الخدمات الاجتماعية. ومع هذا فقلماً يتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كلاعبين يساهمون في صنع السياسة والحوكمة. ومع ذلك، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات، على المستويات المحلية والوطنية بشكل أقوى، يعتبر أمراً بالغ الأهمية بالنظر إلى الحقائق الراهنة في فلسطين وأهمها:

- جو عدم اليقين السائد والديناميات المتعلقة بتأثير الاحتلال الإسرائيلي ليس فقط على قدرة وإمكانية منظمات المجتمع المدني على العمل، بل تأثيره العميق على التلاحم والتماسك الاجتماعي الفلسطيني والتنمية الاقتصادية وعلى أي أمل للسلام في المنطقة، بما في ذلك ثقة الجمهور في السلطات العامة وشرعيتها.
- الهوية غير الواضحة لمنظمات المجتمع المدني نفسها وعلاقتها الغامضة مع السلطات العامة، والتي تعيق إمكانية مشاركة منظمات المجتمع المدني في آليات الحوكمة والسياسات. كما أنّ الانقسام بين الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية المقسمة إلى مناطق أ و ب و ج وفصلها عن القدس الشرقية، وقطاع غزة) يؤثّر على تشكيل وأنشطة منظمات المجتمع المدني، ويخلق احتياجات ومطالب مختلفة، ويساهم في ظهور هويات مختلفة وكذلك في نشوء نزاعات. ويحول هذا الواقع دون قدرة منظمات المجتمع المدني على لعب دور في صيانة الوحدة الفلسطينية وخلق الروابط بين الشعب والسلطات العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن واقع التقسيم الجغرافي يحدّ من قدرة منظمات المجتمع المدني على إنتاج المعرفة وربط المعلومات والحفاظ على الثقافة والهوية وتسهيل صياغة السياسات ذات الصلة.
- تجدرّ عملية اللامركزية في الدستور الفلسطيني، والتي تُدار من الأعلى إلى الأسفل، وغالباً ما تكون غير فعالة. ويتطلب هذا الواقع من منظمات المجتمع المدني القيام بدور نشط، كلاعبين منظمين، لرفع صوت ووجهات نظر المواطنين على مستوى صنع القرار. و بالإضافة إلى ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى العمل عن قرب وكثب مع السلطات المحلية في الدعوة والمناصرة لكي تفضي إلى عملية

الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني ليس فقط "كلاعبين يقدمون الخدمات"، ولكن الأهم من ذلك كلاعب رئيسي ذي دور أساسي في صنع القرار والتنمية المحلية.

تتطلب عمليات الابتكار من منظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا أقوى، سواء في إنتاج أو نشر المعرفة وبناء الجسور بين الجامعات والمجتمع - وكذلك منظمات المجتمع المدني الأخرى - من أجل زيادة أهمية عملها وتوثيق صلته بالموضوع.

عمليات التعاون بين منظمات المجتمع المدني المنخرطة والفعالة وبين لاعبين آخرين مثل المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOS) والمنظمات الدولية (IOS)، عادة ما ترافقها كثير من ديناميات المنافسة بين اللاعبين المحليين والدوليين، فضلا عن الميل - في كثير من الأحيان من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية للمشاركة في تنفيذ المشروع بشكل مباشر. وفي مثل هذا الإطار فإنّ نماذج الشراكة الجديدة تحتاج إلى تطوير من أجل تعزيز تولي أدوار جديدة من قبل الشركاء الدوليين، بما فيها تلك ذات العلاقة بالابتكار وممارسة ضغط سياسي أكثر تأثيرًا.

القضايا والرهانات المحددة على المستوى المحلي

بالإضافة إلى المخاطر والتحديات في سيرورة إشراك منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني، فإن بعض العمليات تولد قضايا وتحديات على المستويات المحلية/الإقليمية، وتشمل على وجه التحديد التالي:

• إيجاد آليات تسمح للمواطنين في قطاع غزة أن يكون لهم صوت مسموع في عملية إعادة الإعمار في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية في تموز-أب 2014م.

• **تصاعد "حدة" ممارسات الاحتلال الإسرائيلي** في القدس الشرقية، والتي تحول دون عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتخلق بيئة صعبة لمنظمات المجتمع المدني في المدينة. ونتيجة لذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية تعمل في مساحة تتسم بعدم اليقين، وبعدم وجود شركاء للحوار، وبالعزلة.

• الحاجة إلى القيام بدور فعّال لضمان دمج أفضل للمصالح واحتياجات المجتمعات الواقعة في "المنطقة ج" من الضفة الغربية لتتضمنها سياسات السلطة الفلسطينية ولتشملها الخدمات المقدّمة من قبل المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والحوار وصنع السياسات

هناك عدد من المبادرات التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني في مجال الحوكمة وحوار السياسات على المستويات المحلية والمركزية. و في معظم تلك المبادرات تتم دعوة منظمات المجتمع المدني من قبل السلطات العامة للمشاركة في النقاش العام للسياسات. وتندرج هذه المبادرات ضمن الفئات التالية في التقرير:

- تطوير السياسات وصياغة القوانين.
- تعزيز الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.
- تحسين تقديم الخدمات العامة.
- دعم اللامركزية والحكم المحلي.
- دعم تحسين فعالية عملية التعاون الدولي.
- دعم الحملات الدولية وحوار السياسات على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من هذه المجموعة الواسعة من المبادرات والخبرات، فما زالت مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات والحوكمة ضعيفة، وغالبًا محدودة الأثر. و يرجع هذا إلى نقص المساحة الاجتماعية المعترف بها لمنظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات، وإلى المنافسة ونقص الثقة بين منظمات المجتمع المدني، والشرعية المحدودة، وضعف تواصل المنظمات مع قواعدها الشعبية، والتركيز بشكل حصري على تقديم الخدمات.

وبالنظر إلى التجارب السابقة، يمكن تحديد الدروس المستفادة التالية:

1. يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية مهامًا رئيسية للبدء في تعزيز الحوكمة والقيام بمبادرات لحوار السياسات، مثل: تسهيل الابتكار وتبادل التوجّهات والمعلومات والمعرفة من دول أخرى، وتيسير الوصول إلى التمويل لهذه المنظمات للتغلب على العقبات المتعلقة بالنواحي القانونية أو القدرة على الوصول لمواقع أولئك الممولين، والتي بدورها تعيق الوصول إلى التمويل بشكل عام، وخلق بيئة أكثر أمنًا

لمنظمات المجتمع المدني المحلية للعمل فيها، إلخ.

2. يشير تنوّع الخبرات والظروف في فلسطين إلى أن إمكانية وجود تعددية في آليات التمويل المستقلة والمختلفة، وإشراك كل من الجهات المانحة الدولية والوطنية على حد سواء، هو حاجة وفرصة.

3. أكثر المبادرات نجاحًا هي تلك التي لا تستند فقط على نقل المعرفة والمعلومات من خلال التدريب وورشات العمل، وإنما تلك التي تتضمن دعم التماسك المؤسسي من خلال مجموعة من أنشطة المتابعة، بما في ذلك المساعدة الفنية، وفي بعض الحالات توفير الموارد (بما في ذلك التمويل "الأساسي/البرامجي" أو المؤسساتي للمؤسسة نفسها).

رؤية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية

هناك 2,793 منظمة مجتمع مدني موزعة على فلسطين¹. حوالي 57% من هذه المنظمات تعمل فقط في نطاق منطقة محصورة جغرافيًا، مثل: قرية واحدة، أو مدينة معينة في نطاقها الجغرافي، أو في بعض الحالات، مقاطعة أو محافظة. بينما 43% الأخرى من منظمات المجتمع المدني تعمل ضمن منطقة جغرافية بأكملها أو في كل أنحاء فلسطين. كما أن توزيع الأنشطة يشير إلى أنه حتى لو كانت كل المنظمات تعرف نفسها على أنها "منظمات غير حكومية" وتتنافس للحصول على التمويل بشكل متساو، فإنه يمكن تصنيف ما يقرب من 60% غالبًا من هذه المنظمات، بأنها "منظمات مجتمعية قاعدية" أو مجموعات ذات "مساعدة ذاتية" أقامتها مجموعة من الأفراد يطمحون إلى حل المشاكل المحلية وتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية. وقد لوحظ أن عددًا قليلًا فقط من المنظمات يركزون عملهم على قطاع واحد من النشاط، والبعض الآخر يعمل في ما لا يقل عن 2 أو 3 من القطاعات، كما أن نصف المنظمات الفلسطينية على الأقل تعمل على 4 أو 5 أو حتى في عدد أكثر من القطاعات. إن نقص تخصص منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لهو مسألة مثيرة للقلق والاهتمام.

حيث أنه ما لم تكن المنظمة كبيرة جدًا ولديها عمر زمني طويل نسبيًا فإنه من غير الواقعي أن تمتلك القدرة الفنية اللازمة للانخراط في العديد من القطاعات، الأمر الذي يتطلب تراكم وإنتاج المعرفة المتخصصة لديها.

وقد تم إجراء تحليل محدد للاحتياجات الرئيسية للمجموعات والمستويات المختلفة للمنظمات المدنية الفلسطينية وقد تم عرضها على نطاق واسع في هذا التقرير. وقد أظهر التحليل النتائج الرئيسية الواردة أدناه. علمًا بأن احتياجات المنظمات المجتمعية الناشئة والمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأخرى من المستوى الأول تشمل الحاجة لما يلي:

- تطوير تصور لدور هذه المنظمات علي المستوى الشعبي/ القاعدي أو المحلي.
- الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني من المستوى الأول بشكلها ووضعيتها الحالية كلاعبين يمكن أن يكون لهم دور فاعل في الحوكمة وحوار السياسات والنشاطات التنموية، دونما الحاجة إلى التحول لكي تصبح "منظمات غير حكومية" من المستوى الثاني لكي يتم الإقرار أو الاعتراف بها.
- تعزيز المؤسسات القائمة لمساعدتها في القيام بدور فاعل في حوار السياسات، بدلًا من إنشاء أجسام/ منظمات قاعدية جديدة.
- التقليل من الإجراءات التي من شأنها أن تزيد المنافسة على المستوى المحلي، وتزيد من الشراكات العمودية غير المتكافئة.
- دعم النشاطات التي تميل المنظمات القاعدية لتنفيذها باستقلالية، وليس نتيجة لمقترحات أو مطالب خارجية.

وقد كانت الاحتياجات المستجدة لمنظمات المجتمع المدني من **المستوى الثاني** (المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى وسيطة) هي كما يلي:

- تحديد هوية ودور هذه المنظمات من المجتمع المدني من هذا المستوى.
- تشارك المعرفة ونشرها بهدف تطوير القدرات لكي تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على المشاركة بفاعلية في قضايا التنمية.
- إيجاد بيئة من شأنها تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة بفاعلية في حوار السياسات، الحكم المحلي، وعمليات الابتكار.

¹ مقابلة مع وزارة الداخلية (7 ديسمبر 2014). استرجاع البيانات من قاعدة بيانات الوزارة

وقد ظهرت الاحتياجات التالية لمنظمات الشبكات القطاعية (ذات الموضوع) أو الشبكات الجغرافية (المنظمات المدنية في المستوى الثالث):

- الحاجة لمراجعة الإطار القانوني الحالي والقائم على قانون 2000/1- لتسهيل التسجيل الرسمي للشبكات الجغرافية (المناطقية) أو الشبكات القطاعية/التخصصية حول الموضوع.
- الحاجة لدعم الشبكات القائمة لضمان هيكليات عاملة ونشطة وظيفيا.
- الحاجة لدعم الشبكات القائمة لتحديد استراتيجياتها التنموية الخاصة بها.

وقد اتسمت **منظمات المستوى الرابع، بما فيها الهيئات التمثيلية والشبكات الوطنية**، في السنوات الثلاثة الماضية بزيادة حيويتها، وفي هذا الإطار ظهرت الاحتياجات التالية:

- دعم الشبكات القائمة من أجل إنشاء هيكليات فاعلة وظيفيا.
- دعم الشبكات القائمة لتحديد استراتيجياتها التنموية، استنادا إلى تحليل توقعات المنظمات أعضاء هذه الشبكات، وتحديد الخدمات والوظائف التي لن تولد المنافسة والصراعات فيما بينها، بما في ذلك المهام والوظائف المتعلقة بالمناصرة، إنتاج المعرفة وتشاركتها فيما بينها، تبادل ونشر المعلومات، وكذلك نشر الابتكار.
- دعم مهام السكرتاريا التنفيذية للشبكات ، وجمع المعلومات ونشرها، ومهمات التشبيك وذلك لإتاحة الفرصة لتوطيد تضافر الجهود وزيادة الوحدة التنظيمية وتماسك تلك الشبكات.
- الاعتراف بدور الهيئات التمثيلية العامة كقنوات للتواصل مع منظمات المجتمع المدني على مختلف المستويات، كلاعبين شرعيين في مجالات الحوكمة وآليات حوار السياسات على المستوى الوطني.

الإستنتاجات والتوصيات

يمكن اعتبار انعدام الرؤية الاستراتيجية والمشاركة للدور المفترض أن تقوم به منظمات المجتمع المدني، نقطة ضعف أساسية لدى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. بينما تتعلق نقاط الضعف الأخرى بميل منظمات المجتمع المدني للبقاء «محصورة» في خانة تقديم الخدمات، وفقدان روابطها وعلاقتها مع جمهورها ومجتمعها المحلي، والاعتماد على الجهات المانحة واللاعبين السياسيين الآخرين، والاستمرار في العمل المنعزل والتخلي عن المشاركة والانخراط في الابتكارات. إلخ.

وتأتي نقاط ضعف منظمات المجتمع المدني نتيجةً لديناميات داخلية (منها ما يتعلق بآليات الحوكمة الداخلية) وأخرى خارجية (مثل تلك المستمدة من نقص الاعتراف من المجتمع ومن الدعم المحدود من المنظومة القانونية). وبناءً على هذه الديناميات فمن الممكن تحديد بعض الاحتياجات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لتطوير مشاركة أقوى لمنظمات المجتمع المدني في السياسات والحوكمة المحلية والتنمية.

- رغم وجود بعض الميول للتعاون والتشبيك، فما زالت وضعية العزلة الذاتية سائدة في منظمات المجتمع المدني. إذ تميل هذه المنظمات إلى التركيز بالقيام بوظائفها والأداء الخاص بها بشكل فردي. وفي كثير من الأحيان توجد منافسة بين المنظمات التي تقيم علاقة مع لاعبين آخرين (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الأخرى والسلطات المحلية والقطاع الخاص، وغيرها). ولذلك، هناك حاجة إلى دعم المبادرات التي من شأنها أن تبني جسورًا بين منظمات المجتمع المدني نفسها، وبين منظمات المجتمع المدني واللاعبين الآخرين ذوي الصلة، مع التركيز بشكل خاص على الشراكات مع القطاع الخاص والسلطات المحلية.
- تعتبر الشبكات والاتحادات والهيئات التمثيلية العامة والمنابر الوطنية مجموعة من اللاعبين الذين يؤدون دورًا رئيسيًا في تطوير مشاركة أكبر لمنظمات المجتمع المدني في حوار السياسات وآليات الحوكمة. إلا أنّ هذه الهيئات ما زالت ضعيفة، ودورها غير محدد، مما قد يفضي عادةً إلى منافسة وصراعات بين المنظمات الأعضاء، وكذلك بين «المنظمات الجماعية» المختلفة. لذا فثمة حاجة لتشجيع الهيئات التمثيلية العامة على تعريف دورها المحدّد وممارسة مهامها وفقًا لذلك. وعلى مثل هذه الأدوار أن تتعلق بالأساس بالتشبيك، وإدارة المعرفة، ووضع جدول أعمال مشترك للسياسات، والتمثيل في المحافل المحلية والوطنية والدولية. وينبغي تخصيص موارد محددة «للمنظمات الجماعية» لكي تؤدي دورها.
- إن المنظومة القانونية القائمة ليست داعمة تمامًا لحرية التّنظّم أو تكوين الجمعيات وتحديد نطاق وحرية عمل منظمات المجتمع المدني، ولكنها أيضًا تشكل عاملاً مسبباً لمجموعة متنوعة من العمليات المتصلة بالحوكمة الداخلية للمنظمات وعلاقتها بقواعدها وجمهورها المحلي، وقدرتها وتوجهها للتعاون. وبالتالي فهناك حاجة إلى مراجعة اللوائح التنفيذية الحالية من أجل صياغة قوانين ولوائح تنفيذية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار الأشكال المختلفة لمنظمات المجتمع المدني، والأدوار المتنوعة التي تقوم بها. وفي هذا الإطار، فهنا حاجة إلى تطوير إجراءات تسجيل محلية مبسّطة لمنظمات المجتمع المحلي القاعدية، لكي لا يتم إجبارها على تبني

الشكل الرسمي للمنظمات غير الحكومية.

- حتى في حالة وجود بعض المساحات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات. فالملاحظ هو أن الوضعية الغالبة هي تهميش منظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بالعلاقة مع اللاعبين الحكوميين والأحزاب السياسية. وتشكّل هذه الوضعية عقبة كبيرة أمام المشاركة الفاعلة والمستقلة لمنظمات المجتمع المدني في الحوكمة وآليات حوار السياسات. لذا فهناك حاجة أساسية لتقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي من أجل تعزيز اعتراف أوسع بشرعية انخراط منظمات المجتمع المدني مع السلطات الحكومية العامة في عمليات وضع ومراقبة السياسات، والخدمات، ودعم عملية التحول الديمقراطي.
- تعتمد المساحات والفرص المتاحة للمشاركة في الحوكمة وحوار السياسات بشكل كبير على التدخل المباشر من الجهات المانحة والوكالات الدولية. ومن أجل مواصلة توسيع هذه المساحات وجعلها أمرًا اعتياديًا مألوفًا، بدلا من أن تكون مجردّ “مشروع” أو “برنامج” لغرض أو هدف محدّد، فإنها بحاجة لتشمل آليات حكم تشاركية في جميع مبادرات التعاون، على مختلف المستويات وفي جميع الخطوات (التشخيص والصياغة والرقابة والتقييم) ولتشمل آليات حكم تشاركية في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز ودعم الخدمات العامة (في لجان الرقابة والإدارة).
- لقد تلقت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مجموعة كبيرة ومتنوعة من أنشطة التدريب وبناء القدرات لعدة سنوات. ومع ذلك، غالبًا ما يقي تأثير هذه الأنشطة محدودًا. ولكي تصبح عملية تشارك المعرفة ونقل التكنولوجيا ونشر المعلومات أداة مؤثرة في تنمية وتطوير منظمات المجتمع المدني، فينبغي قلب التوجّه، من أنشطة التدريب التي تستهدف الأفراد إلى عمليات “تنمية القدرات المؤسسية” بما يشمل تقديم المساعدة والدعم على المدى الطويل للمنظمات المشاركة.
- إن معظم المنظمات الفلسطينية منخرطة في قطاع تقديم الخدمات، وتستقي تمويلها الأساسي من خلال مشاريع قصيرة أو متوسطة الأمد. مما يخلق وضعًا من التوتر لدى المنظمات ولدى الشراكات بين المنظمات، ويجبر المنظمات على استثمار مواردها الثمينة في تجنيد الأموال حصريًا. وبالتالي فإنّ تعزيز الدعم للمبادرات طويلة الأمد والتمويل الأساسي (core funding) لمؤسسة يشكل شرطًا أساسيًا لتمكين هذه المنظمات من الانخراط بشكل أكبر وأكثر كثافة وفاعلية في عمليات الحوكمة وحوار السياسات، وتحسين جودة ونوعية العمل والمساءلة أمام الشركاء وأمام الجمهور المحلي، وتعزيز التعاون مع السلطات العامة على المستويين المحلي والوطني.

لقد تم اقتراح توصيات أكثر تحديدًا في هذا التقرير، استنادًا إلى مراجعة استراتيجية دعم منظمات المجتمع المدني للعام 2011م، ومراجعة “خارطة الطريق التي أعدها الاتحاد الأوروبي لمشاركة المجتمع المدني على مستوى الدولة، 2014-2017”. وقد أخذت هذه التوصيات بعين الاعتبار، على وجه التحديد، نماذج تحسين البيئة المؤسسية والتشغيلية لمنظمات المجتمع المدني، وطرق تحسين قدرات منظمات المجتمع المدني، وإمكانية تحسين مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات.

وأخيرًا، تم تقديم التوصيات فيما يتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في القطاعات ذات الاهتمام أو التركيز في **سياق إطار الدعم الفردي** - “دعم الحكم على المستويات المحلية والوطنية”، “دعم القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية”، و “دعم المياه وتطوير الأراضي”، وكذلك الاحتياجات الناشئة في المناطق الجغرافية المختلفة من فلسطين.

1. الخلفية

1.1 الإطار المؤسسي

في كانون الثاني 2011م. أطلق مكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الواقعة تحت سيادة الأونروا دراسة تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين. وقد تم إنجاز الدراسة في أيار 2011م. وفي تشرين الأول 2014م تشرين الأول 2014م تم إطلاق دراسة ثانية تهدف إلى تحديث وتوسيع الدراسة التحليلية التي أجريت في عام 2011 بدعم من برنامج الاتحاد الأوروبي لتمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط. وقد تم إنهاء العمل البحثي في ديسمبر كانون الأول عام 2014.

أجريت الدراستان ضمن إطار سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم المجتمع المدني في البلدان الشريكة. ركزت هذه السياسات بشكل متزايد، خاصة بعد "الربيع العربي" في عام 2011م، على دعم إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار بشأن السياسات والحوكمة، وليس فقط في تنفيذ المشاريع والبرامج وإنما كشركاء في عملية صنع السياسات وإدارة الموارد العامة. وبالتالي الاعتراف بشرعية وقدرته منظمات المجتمع المدني على القيام بدور مستقل وفعال بالشراكة مع المؤسسات العامة ومع اللاعبين الآخرين.

وقد أصبح الاعتراف بدور واستقلالية منظمات المجتمع المدني يشكل محور المرسوم الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأوروبي المسمى: "جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: مشاركة أوروبا مع المجتمع المدني في العلاقات الخارجية" الصادر في عام 2012. وفي هذا الإطار، وفي سياق التعاون مع الاتحاد الأوروبي في فلسطين، أجريت عملية تشاور واسعة مع الجهات المعنية بغرض شرح وتوضيح استراتيجية تعاون الاتحاد الأوروبي لسنوات متعددة "إطار دعم واحد 2014-2015" وصياغة خارطة طريق الاتحاد الأوروبي لدعم منظمات المجتمع المدني، والتي اعتمدت من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في يونيو 2014.

2.1 الأهداف

الهدف العام من الدراسة التحليلية هو تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة وفي إعداد وتنفيذ ومراقبة استراتيجيات التنمية، وذلك تمسياً مع خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية الحالية (2014-2016). والهدف المحدد هو: "تحديث وترقية الدراسة التحليلية الموجودة من عام 2011 من خلال توسيع نطاقها، من أجل توفير نظرة شاملة وكاملة لحالة المجتمع المدني والدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني ويعامل كذلك في ظل دولة فلسطين، بما في ذلك احتياجات بناء القدرات، والخروج بتوصيات لتحسين مشاركة الاتحاد الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال التعاون وحوار السياسات".

ولتحقيق هذه الأهداف، أعدت هذه الدراسة لتشمل ما يلي:

- تقديم بعض التوصيات بخصوص خارطة الطريق - التي يعدها الاتحاد الأوروبي على مستوى كل دولة - مع المجتمع المدني الفلسطيني، لتعميم وتعزيز المجتمع المدني في إطار استراتيجية الدعم الواحد.
- تحديد منظمات المجتمع المدني الفاعلة والهيكليات الرئيسية في المجتمع المدني الفلسطيني، وتحديد المعوقات الرئيسية التي تواجهها واحتياجاتها الرئيسية في بناء القدرات.
- تحديد مجالات السياسة الرئيسية التي يمكن أن تشارك فيها منظمات المجتمع المدني بنجاح، أخذاً بعين الاعتبار قدراتها الحالية والسياق السياسي، ووضع خطة قطاع المجتمع المدني الحالية.
- تقديم لمحة عامة عن استراتيجيات الجهات المانحة الحالية في تنمية المجتمع المدني الفلسطيني، ومؤشرات على الاتجاهات المستقبلية من حيث مشاركتها بشكل عام والمجالات أو المناطق التي يتم التركيز عليها كأولويات تمويلية.
- وضع استراتيجية عملية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في حوار السياسات والحوكمة بشكل فعال، وتقديم توصيات بشأن كيفية استخدام أدوات المفوضية الأوروبية التمويلية الحالية (المساعدة الثنائية، البرامج التخصصية التنموية، والبرامج الجغرافية والأقليمية وغيرها) في دعم دور منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات في فلسطين.

3.1 المجتمع المدني في فلسطين: من وجهة النظر الجغرافية والتاريخية الزمنية

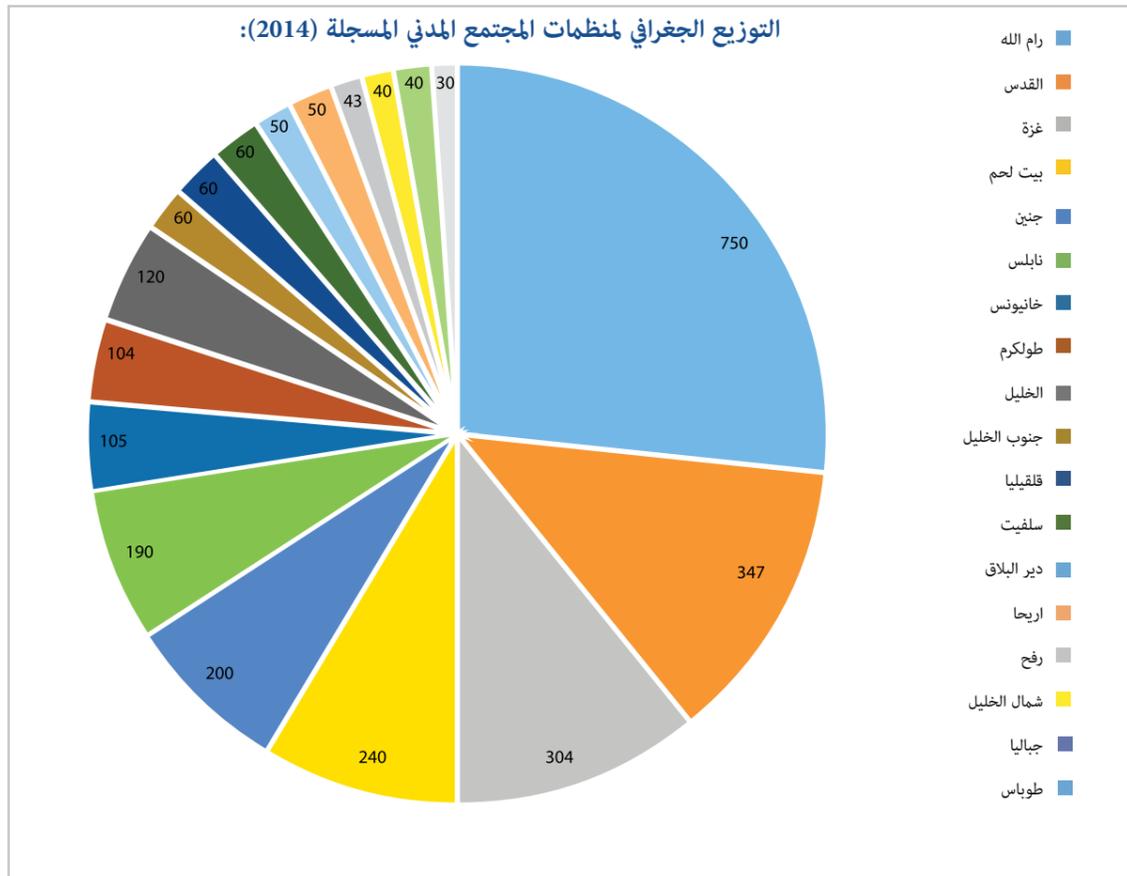
بناءً على ما تم طرحه في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني التي أجريت عام 2011. هناك حقيقة تعتبر ميزة فريدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وهي أن العديد منها تم إنشاؤه ضمن "إطار الدولة" وقبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. حيث يرجع تاريخ التطورات الأولى لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية إلى أوائل القرن الـ20. كما أنها لعبت دوراً رئيسياً في التنمية المحلية والوطنية قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 ومن ثم في الفترة بين عامي 1964 و 1988. وفي هذه الفترة، دعمت منظمة التحرير الفلسطينية إنشاء لجان العمل التطوعي والمجموعات الشبابية الشعبية القاعدية والمنظمات النسائية، كما ظهرت أيضاً العديد من المنظمات الصحية والتعليمية. وفي ظل غياب الدولة وتحت الاحتلال، وجدت هذه المنظمات دورها الرئيسي في تزويد الخدمات وأعمال الإغاثة. وكان من المفترض أن تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً سياسياً أكثر فاعلية خلال اندلاع الانتفاضة الأولى (1987)، مع تركيز أقوى على الدفاع عن حقوق الإنسان. وبدأت مرحلة جديدة في تطوير منظمات المجتمع المدني في عام 1994، مع إنشاء السلطة الفلسطينية، حيث انتقلت العديد من الخدمات التي كانت تقدمها منظمات المجتمع المدني قبل عام 1994 إلى السلطات الحكومية العامة (كما هو الحال في مجلس الخدمات الصحية، الذي كان يشرف على 64 عيادة تم دمجها في خدمة الصحة العامة للسلطة). منذ ذلك الحين، انخفض عدد منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ (اختفت أكثر من 800 منظمة). لكن عندما أصبحت منظمات المجتمع المدني المحلي تشكل قناة هامة تجلب المساعدات الدولية إلى فلسطين، بدأت أعدادها في النمو بوتيرة سريعة. في الوقت نفسه، تزايد وجود المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية بشكل مضطرد.

وقد لوحظ حدوث تغيير هام في هذه العملية عند إصدار "قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية" رقم 1 لعام 2000. حيث أن القانون يحافظ على وجود مراقبة معينة على منظمات المجتمع المدني من قبل وزارة الداخلية، إلا أنه يعترف بشخصيتها الاعتبارية واستقلاليتها كمنظمات مجتمع مدني عن السلطات العامة. كما اتسمت السنوات التالية لصدور القانون بوجود عملية انتشار وتزايد ملحوظ لانخراط منظمات المجتمع المدني، ارتباطاً بالزيادة الثابتة في نمو الدعم الدولي. وفي عام 1996، كانت أموال المساعدات الخارجية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني تمثل أقل من 50% من إجمالي التمويل المقدم لها، بينما اقتربت نسبة التمويل لتصل إلى 80% في نهاية العقد². وبناءً على ما يراه معظم المراقبين (من قادة المجتمع المدني والباحثين الأكاديميين والسلطات العامة)، فقد أدت زيادة التمويل إلى انخفاض في مشاركة المجتمع المدني في المناصرة والعمل السياسي، بدلاً من أن تلعب دورها المنشود في تمثيل المواطنين أمام الجهات الأخرى. وقد كانت معظم المنظمات تركز بشكل حصري على تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع. وعلى الرغم من قلة التمويل المتاح وزيادة مشاركة السلطات العامة في تقديم الخدمات، لا يزال هذا الأمر هو الميل³ الرئيسي حالياً.

ويمكن ملاحظة تكاثر وتزايد المنظمات المدنية الفلسطينية بسهولة من خلال النظر إلى أعدادها التي تم تحديدها من قبل مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (التي سجلت [261] منظمة في عام 1999، في حين كان عددها [716] في عام 2006)، وبالنظر كذلك إلى بيانات وزارة الداخلية الفلسطينية⁵. ووفقاً لبيانات الأخيرة، فإن عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة حالياً هو [2,793] منظمة، في حين أن العدد الرسمي في عام 2012 كان [2,245]⁶ حيث كانت هناك زيادة بأكثر من [540] منظمة خلال عامين فقط. ووفقاً لمكتب تسجيل منظمات المجتمع المدني، فقد تم تسجيل [114] منظمة جديدة خلال عام 2014، بينما تم تفكيك [89] منظمة أخرى أو حلها، إما بناءً على طلبها أو لعدم امتثالها للقانون. وعلى الرغم من أن هناك زيادة ظاهرية في عدد المنظمات، إلا أن وتيرة النمو تبدو في تباطؤ.

ويمكن ملاحظة التركيز الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من خلال التركيز في بعض المحافظات بشكل أساسي، مثل رام الله والقدس وغزة، تليها بيت لحم وجنين. ويمكن تفسير هذا التركيز بسهولة من خلال حقيقة أن معظم المنظمات غير الحكومية تحاول أن تكون مكاتبها ومقراتها قريبة من مكاتب ومقرات المانحين ومكاتب السلطة الفلسطينية. حيث تستضيف رام الله وحدها تقريباً 5/2 من منظمات المجتمع المدني المسجلة. كما تشمل المنظمات المسجلة في القدس المنظمات المجتمعية القاعدية، والجمعيات الخيرية الصغيرة، والنوادي الرياضية، وكذلك بعض الجمعيات الخيرية الكبيرة التي تشرف على بعض المستشفيات والمدارس. ومن بين المنظمات الأصغر حجمًا، توجد منظمات كثيرة لا تعمل بشكل نشط. وفي بعض الحالات، لا وجود لها حتى على الأرض. وقد تم حصر حوالي 100 منظمة مجتمع مدني في القدس الشرقية - بناءً على لقاءات واجتماعات المجموعات البؤرية، حيث تم الحصول على بياناتها لشبكات منظمات المجتمع المدني الموجودة في القدس الشرقية⁷.

شكل رقم 1- التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني المسجلة (2014):



المصدر: توضيح لبيانات وزارة الداخلية الفلسطينية (ديسمبر 2014)

2 دي فيورج تريتير، تتبع تمويل المانحين الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999 - 2008، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- مركز تطوير المؤسسات الأهلية، رام الله، 2009
3 شركة التنمية المستدامة 2013
4 مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، دليل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، 1999، المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، دليل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، 2006.
5 مقابلة (7 ديسمبر 2014)
6 مركز تطوير المؤسسات الأهلية 2012، يعتبر عدد المنظمات المسجلة أعلى بكثير من عدد تلك المنظمات النشطة في الواقع، يمكن للمؤسسات التي لا تنفذ مشاريع الحفاظ على تسجيلها.

7 انظر اتحاد الجمعيات الخيرية بالقدس وشبكة «القدس القاعدية».

2. الإطار النظري والمنهجي

1.2 المفاهيم الرئيسية والفئات المستخدمة في الدراسة التحليلية

يستند الإطار النظري للدراسة على استخدام مجموعة من المفاهيم والأدوات التحليلية لتسهيل التعرف على اللاعبين الرئيسيين المشاركين في تنمية المجتمع المدني، وتحليل الديناميات والعمليات التي تتداخل فيها منظمات المجتمع المدني، وتعكس الاحتياجات الرئيسية اللازمة لبناء القدرات والتطوير المؤسساتي لمنظمات المجتمع المدني.

تعريف عملي لمنظمات المجتمع المدني

يشمل مفهوم "منظمات المجتمع المدني" مجموعة واسعة من اللاعبين ذوي التفويض والأدوار والمهام المختلفة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن منظمات المجتمع المدني تشمل المنظمات غير التابعة للدولة، غير الهادفة للربح، غير الحزبية، وغير العنيفة، ينظم الناس أنفسهم من خلالها لتحقيق قيم وأهداف مشتركة، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.⁸

وتمشيًا مع تمرين الدراسة التحليلية التي أُعدت في إطار إجراءات الاتحاد الأوروبي لدعم منظمات المجتمع المدني، تم اعتماد مفهوم تشغيلي (إجرائيًا) يشمل جميع أشكال التجمع أو التشكيلات التي تعمل على تجميع المواطنين، بشكل رسمي وغير رسمي (أي العمل الجماعي المنظم)، والتي تتميز بما يلي:

- **الاستقلالية النسبية** عن اللاعبين الآخرين (المنظمات التي لا تعتمد في قراراتها على الدولة، أو المؤسسات السياسية، ولا على المؤسسات الدينية أو على علاقات السوق [بعيدا عن منطق الربح والخسارة]).
- **الانضمام الطوعي والحر للأعضاء** (أي المنظمات التي لا يتم إجبار أعضائها على المشاركة قانونيًا أو اجتماعيًا).
- **الاستقلال عن الروابط الأسرية والأقارب** (المنظمات التي لا تعتبر انبثاقًا مباشرًا من العائلة أو المؤسسات ذات الصلة بالقرابة).
- **مساحة العمل التي تكون بشكل أساسي خارج نطاق "المؤسسات السياسية"** (المنظمات التي لا تشارك مباشرة في الانتخابات السياسية وفي عمل المؤسسات السياسية، مثل الأحزاب السياسية والبرلمان والمؤسسات الديمقراطية التمثيلية، والحكومة، ولكن يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتفاعل و تتعامل مع هذه المؤسسات).
- **المشاركة بأعمال لا تهدف إلى توليد "الربح"** بشكل عام (ومع ذلك، فإن المنظمات التي تقوم بأنشطة اقتصادية تهدف إلى توليد الموارد اللازمة لإعادة استثمارها لتحقيق أهداف المنظمة - بما في ذلك التعاونيات والشركات غير الربحية و"المشاريع الاجتماعية" - تعتبر منظمات مجتمع مدني).
- **حالة مشروعة (اجتماعيًا)** بحيث لا تعتمد على الأحكام و الأطر القانونية بل على مبادرة المواطن في دعم قضية أو حل مشكلة ما.

وبناءً على المفهوم الذي تم اعتماده في الدراسة المسحية، فإن اللاعبين في المجتمع المدني يركّزون على المسؤولية الاجتماعية، نظرًا لأنهم يعملون لصالح المصلحة الجماعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم التابعة لهم. وهذا يعني أن المنظمات التي تدعم مصالح الأفراد أو "الحزب" لن تعتبر من بين منظمات المجتمع المدني.

⁸ =المفوضية الأوروبية، التواصل من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجان الأقاليم: جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: مشاركة أوروبا مع المجتمع المدني في العلاقات الخارجية (بروكسل، 12/09/2012 المفوضية (2012) 492 الن.ه.اني)

النهج المتنوّع للمجتمع المدني

بناءً على المفهوم التشغيلي المذكور أعلاه، لم تركّز الدراسة على المنظمات غير الحكومية فحسب، ولكن أيضًا على مجموعة شاملة ومتنوعة من المنظمات التي يمكن تحليلها إلى أربعة مستويات تنظيمية رئيسية:

- يشمل المستوى الأول** المجموعات الجماهيرية القاعدية والتعاونيات والمنظمات المجتمعية القاعدية (بما في ذلك غير الرسمية منها: مثل المجموعات الشبابية والنسوية والجمعيات الرياضية ولجان أولياء الأمور، وما إلى ذلك).
- يتكون المستوى الثاني** من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوسيطة الأخرى، والتي تتميز بحقيقة أنها تنتج الخدمات أو تولد المعرفة والإجراءات السياسية، أكثر من أنها تهدف إلى منفعة أعضائها أو الأعضاء على مستوى دائرتها الانتخابية.
- المستوى الثالث** ويضم تجمع من منظمات المجتمع المدني التي تركز عملها في موضوع أو قطاع أو منطقة جغرافية أو حملة معينة.
- يتكون المستوى الرابع** من تجمع عام لمنظمات المجتمع المدني، مثل الهيئات الوطنية للمجتمع المدني.

هذا التصنيف لا يعكس الواقع، ولكن يسمّح بفهم وتحليل أفضل لديناميات منظمات المجتمع المدني، والتي تم اختبارها في الدراسات التحليلية التي نُفذت في إطار عدة مبادرات للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم. وقد كان هناك تركيز بشكل خاص على الديناميات الخاصة بالمساحات الفاصلة بين “المستويات” المختلفة، فضلًا عن ظهور منظمات تشارك في أكثر من مستوى واحد. ويعتبر هذا النموذج بمثابة مرجع لتحديد الديناميات واحتياجات بناء القدرات. وعند الحاجة لمزيد من دقة التحديد، فقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار خصائص وعمول أخرى لتحديد ماهية بعض المجموعات الفرعية الموجودة من منظمات المجتمع المدني (مثل انخراطها ومشاركتها في قطاعات محددة).

لاعبون آخرون

عند التركيز على منظمات المجتمع المدني، شملت الدراسة التحليلية أيضا الفئات المستهدفة التالية:

- منظمات القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة (التي تم تشكيلها في أغلب الحالات بموجب قرارات أو مراسيم الحكومة).
- الاتحادات التجارية والنقابات المهنية - (التي تمثل حالات محددة من منظمات المجتمع المدني، ولكن تتميز بديناميات معينة، وفي بعض الحالات قد يكون لها روابط مباشرة مع الأحزاب السياسية).
- السلطات المحلية، وجمعياتها.
- الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.
- الأحزاب السياسية والجماعات الأخرى المشاركة في “المؤسسات السياسية”.
- الشركات والمؤسسات العائلية، والتي تعتمد على جهات خاصة (معظم هذه المنظمات مسجلة باسم “مؤسسة” وتفي بمتطلبات محددة).

وقد أُخذ هؤلاء اللاعبون المختلفون بعين الاعتبار خلال الدراسة المسحية، مع التركيز على كونهم يمتلكون علاقات تشابك مع منظمات المجتمع المدني.

التركيز على الديناميات والعمليات

ركز تحليل المنظمات على مختلف المستويات على مجموعة من الديناميات التي نوقشت أدناه. وتشمل هذه الديناميات سير عمل المنظمة نفسها من حيث أدائها لوظائفها، وعلاقتها مع مختلف منظمات المجتمع المدني، وبين منظمات المجتمع المدني نفسها وغيرها من اللاعبين الآخرين، ونتائج الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.

- الإدارة الداخلية، تطور المؤسسة تنظيميًا، وديناميات الاستدامة** ضمن منظمات المجتمع المدني، وضمن العمليات التي تنتج عنها.
- رأس مال المنظمة الاجتماعي من العلاقات والثقة**، وديناميكية الترابط وبناء الجسور (أي إقامة روابط بين مختلف اللاعبين أو - على العكس - بتعزيز الروابط والتماسك مع لاعب واحد أو مجموعة من اللاعبين).

- التغير الاجتماعي والثقافي وديناميات الابتكار الاجتماعي**، مثل: تلك المتعلقة بالاعتراف باللاعبين الجدد ودعم العمل الاجتماعي المبتكر (مثل التطور، الاعتراف، وتعزيز الأعمال الجماعية والفردية، والتمثيلات الاجتماعية الجديدة، والتوقعات المجتمعية وغيرها).
- إدارة المعرفة والابتكار**، في كل من المنظمات نفسها وفيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والسياسية الخارجية.
- ديناميكيات السياسات والحوكمة**، وتشمل تلك التي تنخرط في أنشطة المناصرة ووضع السياسات وتلك المتصلة بالمشاركة في آليات الحكم على المستويات المحلية والوطنية.
- تقديم الخدمة ومكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي**، وتشمل الديناميكيات المتعلقة بتقديم الخدمات (أي نوعية الخدمات، وعمليات وضع المعايير، وصول الناس إلى الخدمات، وغيرها) وتلك المتعلقة بالحد من الفقر وعمليات الإقصاء الاجتماعي، وكذلك تعزيز عمليات التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي.

مفهوم الحوكمة

إن مشاركة وانخراط منظمات المجتمع المدني في الحوكمة تعتبر المحور الرئيس لهذه الدراسة. وبالتالي، فمن الضروري تحديد مفهوم عملي للحوكمة. على أن يأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة “بأجندة من أجل التغيير”⁹ وتحليل وسائل مساعدات جديدة من أجل الوصول إلى نتائج أفضل للتنمية والحوكمة¹⁰.

على هذا الأساس، من الممكن تعريف الحوكمة على أنها مشاركة مختلف اللاعبين في عملية تحديد وتحليل الأزمات الناشئة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وغيرها)، وكذلك تحديد وتنفيذ ورصد ومراقبة الحلول الممكنة لهذه الأزمات.

لا تتم ممارسة وظائف الحوكمة داخل المؤسسات السياسية¹¹ أو من قبل اللاعبين السياسيين (كالممثلين المنتخبين والحوكمة) فقط. بل يمكن ممارستها، أيضًا، من قبل أي جهة فاعلة أخرى. عامة أو خاصة أو غيرها، والتي تشرك نفسها في إدارة أو تغيير الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة. حيث أن المشاركة الفاعلة التي تسهم بها منظمات المجتمع المدني في وظائف الحوكمة، من الممكن أن تسهل “عملية الضبط والتحكم” في الأوضاع الاجتماعية التي لا تتضمنها دائرة ل المباشر في الهيئات العامة، مثل:

- المناطق الجغرافية البعيدة، حيث يكون العمل العام مكلفًا للغاية.
- المجالات الاجتماعية التي تنشأ فيها أزمات لا يمكن أن تدار بواسطة أدوات قانونية، إما لأن تطبيق القانون قد يترك تأثيرات عكسية (كما يحدث غالبًا في إدارة الصراع)، أو لأن هذه المجالات ليست في متناول القانون، وذلك حين يكون التفاوض والإجماع بين الأطراف عنصرين أساسيين في حل الأزمات.
- المجالات الاجتماعية التي تُحدث فيها المشاركة المباشرة من الجهات العامة تأثيرات “مضمونة” (كتلك المعتمدة على التدخل الحكومي، أو على الدعم والمساعدة الناتجين عن العلاقات بين العملاء والمنتفعين).

استنادًا إلى هذا المفهوم، فإن الحوكمة لا تتشكل بمجرد المشاركة في وظائف الحكومة¹² وممارستها، بل من الانخراط في مجموعة واسعة من الأنشطة والإجراءات، منها النشاطات التالية:

- تحديد الأزمة وتحليلها على المستوى المحلي والوطني والدولي، وفقًا لآليات البحث العلمي.
- تحديد حلول الأزمة وتنفيذها على مختلف المستويات، خاصةً من خلال إشراك أصحاب المصلحة (المنتفعين)، بما في ذلك اللاعبين الآخرين، كالقطاع الخاص والسلطات المحلية والهيئات الحكومية.
- إدارة “السلع العامة”، كالموارد البيئية والفضاء العام، بحيث تشمل مراقبة استخدامها، ووضع وتنفيذ الترتيبات لذوي العلاقة من أجل استخدامها (في حال موافقة الصيادين على استخدام الأحواض المائية، أو في حال مشاركتهم في المراقبة على استغلال الموارد).
- إدارة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، وذلك من خلال المشاركة في هيئاتها الحكومية وفي عمليات وضع المعايير والمراقبة وتقييم العمل والأداء، وتقديم المعلومات والمشورة من أجل التحسين والتطوير.
- المشاركة في صياغة السياسات (العامة) ووضعها ومراقبتها وتقييمها.**

9 زيادة أثر سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي: خطة للتغيير. رسالة تواصل من المفوضية إلى المجلس. المفوضية 2011، 637 النهه(في 13\10\2011)

10 إشراك الأطراف غير الحكومية في طرائق المساعدة الجديدة. للوصول لنتائج أفضل للتنمية والحوكمة. الاتحاد الأوروبي. يناير 2011

11 تشمل المؤسسات السياسية الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والهيئات العامة وغيره. تعتمد شرعية هذه المؤسسات على القانون أكثر من الديناميات والعمليات الاجتماعية. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية وآليات التمثيل (أي البرلمان والحكومة، وكذلك السلطات المحلية المرشحة أو المنتخبة). وتشمل المؤسسات السياسية ال هيئات العامة. لأنّه تستجيب للحكومة المحلية والوطنية. و في بعض الحالات، يمكن أن تشمل المؤسسات السياسية أيضا المنظمات الأخرى (مثل الشركات المملوكة للدولة) التي تعتمد على صنع القرار السياسي.

12 الحد من «الحوكمة» على مشاركة منظمات المجتمع المدني مع أو في المؤسسات السياسية، يولد بسدولة الخلط بين مساحة المجتمع المدني و«المؤسسات السياسية». وينتج عن ذلك ظهور الصراع بين الحكومة والسلطات العامة، من جهة، ومنظمات المجتمع المدني. من جهة أخرى. أو غزو لمساحة المجتمع المدني عن طريق مؤسسة سياسية (وبالتالي انخراط وتسييس منظمات المجتمع المدني) أو العكس بالعكس (وبالتالي قلة إشراك الامتثال ل«سيادة القانون من الـهيئات العامة).

^[1] تحديث الدراسة المسحية التحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين 2015

- إعلام وتعبئة المواطنين حول القضايا المتعلقة بممارسة حقوق المواطنة (بما في ذلك حملات حفظ وتعزيز الحقوق).
- التعاون مع السلطات العامة من أجل تحسين ظروف ممارسة المواطنين لحقوقهم، فضلاً عن النهوض بتلك الحقوق، والذي يشمل المراقبة والتقييم وأنشطة المناصرة والتأييد على مختلف المستويات أو من خلال برامج مدنية تهدف إلى حماية الحقوق.

مشاركة منظمات المجتمع المدني الفاعلة في الحوكمة

استناداً إلى الأدب والموروث المكتوب، هناك بعض المتطلبات التي تحتاجها المشاركة الفاعلة في الحوكمة وحوار السياسات وهي:

- منظمات مجتمع مدني تلعب دوراً مستقلاً في علاقاتها بالمجتمعات المحلية وقدرتها على تحديد و/أو حل الأزمات. فتعمل هذه العلاقات على توجيه وقيادة أنشطتها أكثر من العلاقات التي تربط المنظمات نفسها مع الجهات المانحة، أو مع السلطات أو منظمات المجتمع المدني الأقوى، ما يثبت أن منظمات المجتمع المدني هذه حرة ومستقلة بشكل فعلي.
- منظمات مجتمع مدني تعمل على بناء القدرات بهدف العمل بفعالية داخل "فضاء/ مساحة الحوكمة" وتمارس "وظائف الحوكمة" (كتلك المنظمات التي تسعى إلى إسماع صوت المواطنين، وإحداث مناصرة مؤثرة أو إدارة فاعلة لديناميات الاجتماعية، وغيرها).
- وجود مساحات أو فضاءات يمكن من خلالها ممارسة "وظائف الحوكمة" دون الدخول في نزاع مع المؤسسات السياسية.
- ما يعني أن على المؤسسات السياسية أن تعترف بوجود مساحة "المجتمع المدني"، والتي تتميز وتختلف عن المساحة السياسية، حتى وإن أثر ذلك على السياسات العامة. حيث تعمل هذه المساحة الخاصة بـ"المجتمع المدني"، دون شك، وفقاً لديناميات مختلفة عن تلك الخاصة بالسياسة: فلا تستند شرعية الجهات المشاركة في هذه المساحة إلى "إجماع" أو "تفويض" من المواطنين، أو على دعمهم، كما هو الحال في المنافسة الانتخابية أو في العمل السياسي، بل إلى "موقف" و"مكانة" منظمة المجتمع المدني نفسها وقدرتها الذاتية على الحراك والحشد¹³.

حوار السياسات في هذا الإطار هو عنصر أساسي في الحوكمة، فإن لم تكن هناك مساحات للحوار بين منظمات المجتمع المدني وغيرها من اللاعبين، كالحكومة والمؤسسات السياسية (بما في ذلك الأحزاب السياسية). فقد تعمل مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة، في هذه الحالة، على خلق واقع تلعب فيه "دور المعارضة السياسية". وعندما تضع منظمات المجتمع المدني نفسها في هذا الدور، فإنها تميل إلى فقدان قدرتها على التأثير في آليات السياسة والحوكمة. إضافة إلى أن افتراض لعبها لمثل هذا الدور قد يتسبب، بسهولة وبساطة، في فقدانها لشرعيتها المجتمعية والسياسية وتآكل شرعيتها كمنظمات مجتمع مدني. (ففي الحقيقة، عندما تستمد الحكومة والأحزاب السياسية شرعيتها من إجماع المواطنين، المتمثل بتأييدها في العمليات الانتخابية، لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني، بأي حال، أن تراهن على هذا الادعاء كأساس لشرعيتها).

المفهوم التشغيلي لبناء القدرات

يعتبر تحديد احتياجات بناء قدرات منظمات المجتمع المدني عنصراً رئيساً في هذه الدراسة التحليلية. وقد تم تحديد هذه الاحتياجات في ثلاثة أبعاد:

- **المهارات الفردية:** المعرفة والقدرات.
- **الديناميات التنظيمية المتداخلة:** وتشمل الهوية التنظيمية (القيم والرسالة والأخلاق)، والإدارة الفاعلة ذات الكفاءة، والموارد المتاحة.
- **التفاعل والعلاقات بين منظمات المجتمع المدني والسياق الخارجي لها** (بما في ذلك الإطار المؤسسي).

إن تحديد احتياجات بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وصياغة مؤشرات استراتيجية لدعم تطوير قدراتها، لا يعتمد فقط على تحليل الفجوات بين قدرات منظمات المجتمع المدني المتاحة وبين تلك المراد تحقيقها وفقاً للنماذج المجردة والفهم النظري لتطوير وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني (كالتدريب حول المهارات الإدارية أو مهارات إدارة المشاريع)، بل أيضاً على تحليل المخاطر والرهانات على القضايا المرتبطة بعملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، التي تشارك في الحوكمة بشكل فاعل، والتي شكّلت المرجعية الرئيسية في عملية تحديد احتياجات بناء القدرات. الأمر الذي تطلب، في كثير من المواقف، تكثيف التركيز على الأبعاد المتعلقة بالتطوير في المجالات التخصصية (الموضوع) وبناء القدرات الفنية والإستراتيجية والمؤسسية (المأسسة).

2.2 الإطار المنهجي

الملاحق الرئيسية

يتميز الإطار المنهجي، الذي اعتمد في تنفيذ هذه الدراسة المسحية، بالسمات الرئيسية التالية:

1. **النهج التشاركي،** الذي ينطوي على استخدام تقنيات التقييم التشاركي السريع والتركيز على المشاركة والبناء الجماعي للمعرفة، على أساس الاعتراف بالجهات المشاركة في العمليات الاجتماعية كأصحاب منظور هام لبناء المعرفة المرتبطة بالديناميات والعمليات الاجتماعية، وليس التعامل معها كـ"مصادر معلومات" فقط. الأمر الذي لا يتطلب إجراء تحليل وجمع البيانات من قبل فريق الخبراء، بل المشاركة والفحص والتحقق من خلال التشاور مع أصحاب العلاقة.
2. **التكامل بين المعلومات الكمية والنوعية:** تم جمع البيانات الإحصائية حين كانت المعلومات الموثوق بها متاحة ولها علاقة بالتحليل. ولكن حين لم تتوفر المعلومات الإحصائية الخاصة بتحليل العمليات والديناميات أو كان من غير الممكن الاعتماد عليها، كانت المؤشرات والأدلة "البديلة" تستخدم المعلومات النوعية وتعتمد عليها.
3. **التكامل بين المعلومات القائمة على "عناصر واقعية"** (العمليات والمواقف والموارد والإجراءات وغيرها) وتلك القائمة على "عناصر معرفية" (كتمثيل الواقع وأهداف أصحاب العلاقة، وتوقعاتهم، وغيرها). سمح هذا التكامل بوجود تحليل لا يوفر صورة عن الوضع الحالي لعمليات وديناميكيات منظمات المجتمع المدني فحسب، إنما يوفر أيضاً معلومات عن التطورات المحتملة وعمليات التغيير، مما سهل التعرف على وجهات نظر وآراء أصحاب العلاقة الرئيسيين وفهم المعلومات والبيانات بشكل أفضل.
4. **رسمة (تعظيم) المعرفة والمعلومات الموجودة:** استناداً إلى الدراسة التحليلية، وتحليل المصادر والوثائق المتاحة (مثل الدراسات السابقة التي أجريت في إطار البحث الأكاديمي وإطار صنع السياسات) وبالتشاور مع مقدمي المعلومات (المبوثين والمستجيبين) والباحثين الرئيسيين.

13 ينطوي تعريف الحوكمة على مبدئين أساسيين هما: الدراسات الأكاديمية عن مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة (انظر المناقشة في: هايدن G. المحكمة يوليوس وكن Mease، المجتمع المدني والحوكمة في 16 بلدان التنمية، ODI، 2003. دي نيف D. الحوكمة والمجتمع المدني - Pluralising الدولة، مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2012. Caramani، D. السياسة القارة، أكسفورد، 2008. شابر شيا G. بوبوفسكي V. إشراك المجتمع المدني: الاتجاهات الناشئة في مجال الحكم الديمقراطي، وجامعة الأمم المتحدة، 2010) ووضع الاتحاد الأوروبي السابق حول هذا الموضوع (EC الاتصالات، وزيادة تأثير سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي: خطة للتغيير، 2011) و (1172 الن داني. 1173 الن داني. EC الاتصالات، جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: المشاركة أوروبا مع المدينة المجتمع في العلاقات الخارجية، 2012. 492 الن داني. حوار منظم بشأن إشراك منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في مجال التعاون الإنمائي في الاتحاد الأوروبي عام 2012 (-/partners/civil-)/who/europeaid/ce.europa.eu/http society/structured-dialogue EN

أدوات التشاور

شملت أدوات جمع البيانات التالي:

- مقابلات بؤرية معمقة مع ممثلي المنظمات ذات المستوى الثاني والثالث والرابع.
- الاستبيانات المنظمة للمنظمات من المستوى الأول والثاني (تم تعبئة الاستبيانات بشكل مباشر من قبل ممثلي منظمات المجتمع المدني، إلكترونياً أو شخصياً، خلال اجتماعات المجموعات البؤرية).
- وجود إطار تحليلي لجمع وتنظيم معلومات حول المنظمات من المستوى الثالث والرابع، من خلال أنواع مختلفة من المصادر.
- لقاءات المجموعات البؤرية والورش الصغيرة، التي أجريت باستخدام "دليل المناقشة".

جدول رقم 2: أدوات جمع المعلومات

التحليل الوثائقي	استبيانات للمنظمات الرئيسية	المقابلات المعمقة	المجموعات البؤرية / ورشات العمل	الاستبيانات المنظمة	
			•	•	المنظمات من المستوى الأول
•	•	•	•	•	المنظمات من المستوى الثاني
•	•	•			المنظمات من المستوى الثالث
•	•	•			المنظمات من المستوى الرابع
•		•			لاعبون آخرون
•		•			منظمات غير حكومية دولية
•		•			شركاء التنمية
•		•			السلطات العامة

لوحظ في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011، أن وجود أن تكون جميع المنظمات "المستقلة" مسجلة حسب القانون، خلق وضعاً يكون فيه التمييز بين منظمات المستوى الأول، في أحيان كثيرة، غير واضح. علماً أنه تم، بعد اختبار الاستبيانات، اتخاذ قرار بتطبيق استبيان واحد فقط لكل من منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول والثاني، والذي ستم مناقشته لاحقاً بشكل أعمق. ففي أحيان كثيرة، تميل منظمات المستوى الأول، كالمؤسسات المجتمعية القاعدية ومجموعات المساعدة الذاتية، إلى تحديد هويتها "كمنظمات غير حكومية"، فتحمل ملامح منظمات المستوى الثاني، مع أنها مصنفة ضمن المستوى الأول.

مصادر المعلومات

شملت الدراسة مصادر معلومات مختلفة، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 1: مصادر المعلومات

مصادر وثائقية	مصادر حية مباشرة
- وثائق الاتحاد الأوروبي و"خارطة الطريق- على مستوى الدولة" للمشاركة مع المجتمع المدني في فلسطين، والتي أعدها الاتحاد الأوروبي.	- وثائق منظمة المجتمع المدني الوطنية والدولية.
- وثائق السياسات لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية.	- تقارير عن برامج ومشاريع بتمويل من الاتحاد الأوروبي.
- تقارير المانحين الرئيسيين حول برامج ومبادرات منظمات المجتمع المدني واللاعبين غير التابعة للدولة.	- الدراسات التحليلية لمنظمات المجتمع المدني والدراسات التشخيصية التي أنتجتها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وشركاء التنمية.
- تقارير الأبحاث حول منظمات المجتمع المدني والتنمية في فلسطين.	- وثائق منظمات المجتمع المدني حول مواردها الخاصة وأنشطتها ونظامها الأساسي وغيره.
- وثائق منظمات المجتمع المدني حول مواردها الخاصة وأنشطتها ونظامها الأساسي وغيره.	- وثائق من الجهات الدولية الرئيسية المانحة (الجهات الأوروبية ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج مساعدات الشعب الأمريكي)، وتوفير معلومات عن سياساتها ومشاريعها الخاصة، وعن منظمات المجتمع المدني.
- طاقم موظفي الاتحاد الأوروبي المشارك في دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني وحوار السياسات.	- منظمات المجتمع المدني وممثليها.
- ممثلون عن السلطات العامة (بما في ذلك الوزارات المختلفة).	- ممثلون عن السلطات العامة (بما في ذلك الوزارات المختلفة).
- الدارسون المشتركون في تحليل منظمات المجتمع المدني، ومقدمو المعلومات المؤهلون الذين ليس لديهم دور مباشر في منظمات المجتمع المدني أو في المؤسسات العامة.	- ممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية.
- ممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية.	- ممثلو البرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي التي تدعم منظمات المجتمع المدني وحوارها مع السلطة الفلسطينية.
- ممثلو رابطة السلطات المحلية الفلسطينية وجمعيات القطاع الخاص واللاعبين الآخرين.	- ممثلو شبكات منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية.
- ممثلو الجهات المانحة المشاركة في دعم المبادرات ومنظمات المجتمع المدني، واللاعبين غير التابعين للدولة.	

قائمة الأشخاص والمنظمات التي تم التشاور معها، وكذلك قائمة الوثائق التي تم تحليلها، مودة في الملاحق. كما تعتبر الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني، التي أجريت عام 2011، مصدرًا هامًا للمعلومات من حيث المواد التحضيرية (المقابلات والوثائق والاستبيانات وقاعدة البيانات¹⁴)، وتشكل مرجعًا للمقارنة ومصدرًا للمعلومات عن الظواهر التي تم تحليلها أو تحديثها بشكل أكبر.

14 كونستانطيني، ج.، وعثمان، وآخرون. الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. الاتحاد الأوروبي، 2011.

جدول رقم 3: مصادر المعلومات للمناطق الجغرافية

المناطق الجغرافية	المجموعات البؤرية	المشاركون	الاستبيانات المنظمة أو ب	استبيانات المنظمات الرئيسية
قطاع غزة	5	30	34	30
القدس	1	18	18	3
رام الله ومركز الضفة الغربية	3	22	24	30
مخيمات اللاجئين في بيت لحم	1	6	6	
الخليل وجنوب الضفة الغربية	2	13	13	
جنين و شمال الضفة الغربية	2	13	13	1
المجموع الكلي	14	102	108	64

حدود الدراسة

تهدف هذه الدراسة، بشكل أساسي، إلى تحديث المعلومات والتوصيات المقدمة في الدراسة التحليلية التي أجريت عام 2011، والتي تم تنفيذها بموارد ووقت أقل، ما تسبب ببعض القيود التي تتعلق بالتنفيذ والنتائج المتوقعة. سيما في انخفاض عدد المقابلات والعينات من المنظمات المشاركة في ملئ الاستبيانات، إلا أن ذلك لا يؤثر على صحة وجودة المعلومات، وقد تم استخدام المقابلات والاستبيانات كأداة لاستكشاف الظواهر الجديدة الناشئة وتأكيد ما نعرفه، أكثر من استخدامها كأداة لجمع المعلومات الأساسية. ومع ذلك، فإن هذا يحد من قدرة أدوات جمع المعلومات على تبيين الاختلافات التي يمكن أن تظهر على المستوى المحلي وخصوصاً في الاستبيانات. كما أن الاختلافات، التي تظهر بين دراسة عام 2011 السابقة والدراسة الحالية على المستوى المحلي (أي المناطق الفرعية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، قد تعتمد على حالات فردية من المنظمات التي تمت استشارتها. كما تم تحديد وتحليل الاختلافات بين المواقف الإقليمية والمحلية عن طريق استخدام الأدوات النوعية (كلقاءات المجموعة البؤرية والتحليل الوثائقي).

إن إجراء هذه الدراسة التحليلية في الفترة التي أعقبت الحرب على غزة، يقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار التشويه الحاصل في مجال التحليل. ففي قطاع غزة بشكل خاص، لا يزال تأثير الحرب غير واضح بشكل كامل، حيث اضطر عدد من منظمات المجتمع المدني إلى التعاطي مع "الأمر الواقع" عبر خوض أدوار لها علاقة بإدارة النتائج المباشرة للحرب. كما أن هناك حركات جديدة أخذت في الظهور ولكنها في مرحلة النمو المبكر، وبعض الديناميات الجديدة التي تتعلق بـ"التحالف" أو التنافس أو الصراع بين المنظمات المدنية، لا تزال في مرحلة مبكرة وغير مرئية بشكل تام حتى يتم الحكم فيها.

لا توفر هذه الدراسة التحليلية وجهة نظر منظمات المجتمع المدني الفلسطينية على أساس تطبيق اختيار العينات. بالرغم من ذلك، ومن أجل السماح بوجود تمثيل يعكس الاختلاف والتنوع القائم بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، لم تركز الدراسة على مجموعة متنوعة من المحافظات والمناطق، بل تمت دعوة أنواع مختلفة من المنظمات، والتي تعمل في قطاعات ومواضيع متعددة في كل منطقة جغرافية للمشاركة في أنشطة التشاور. وقد شاركت المجموعات التالية من منظمات المجتمع المدني في كل مجموعة بؤرية:

نوع المنظمة	القطاع الذي يمثلها المشاركون
مجموعات بؤرية للمنظمات غير الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني الأخرى. الحكومة. حقوق الإنسان الصحة التعليم الشباب النساء الزراعة والبيعة التنمية الاقتصادية والمحلية
مجموعات بؤرية للمنظمات المجتمعية القاعدية.	<ul style="list-style-type: none"> الجمعيات الخيرية التي تقدم الخدمات محلياً. المنظمات غير الحكومية الصغيرة العاملة على المستوى المحلي المجموعات غير المسجلة أو غير الرسمية ذات طبيعة العمل المستمرة. مجموعات المساعدة الذاتية نوادي الشباب والمرأة اللجان التعاونيات

3. القضايا والرهانات الرئيسية: حول أدوار المجتمع المدني

1.3 القضايا والرهانات على المستوى الوطني

تشرف منظمات المجتمع المدني في فلسطين على جزء كبير من الخدمات الاجتماعية¹⁵. وعلى الرغم من ذلك، فلا يتم دائماً الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كممثل قادر على المساهمة في السياسة والحكومة. وفي هذه الدراسة التحليلية بشكل خاص، تم تحديد مجموعة من القضايا التي تضع منظمات المجتمع المدني في موقف محفوف بالمخاطر وتضطرها إلى لعب دور أكثر فاعلية، وهذه القضايا هي:

- الدور غير الواضح لمنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية، والحاجة إلى إيجاد دور جديد ومحدد في عملية التحول السياسي وبناء الدولة.
- التركيز الحصري على تقديم الخدمات، ما يعني خطر الدخول في منافسة مع السلطات الحكومية العامة وخطر البقاء على الهامش عندما يتعلق الأمر بحوار السياسات وديناميات الحكومة.
- انعدام الأمن وحالة الطوارئ المستمرة والناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، والتي تولد انقساماً في المجتمع الفلسطيني وصعوبات في تنفيذ أنشطة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.
- النقص في وجود "صوت موحد" أمام السلطات العامة وأمام اللاعبين الدوليين.
- تعريف المجتمع المدني بمنظوماته غير الحكومية والجمعيات الخيرية. والاعتراف المحدود بالمنظمات القاعدية الشعبية كمنظمات "فاعلة" يمكن أن تساهم بشكل كبير في صنع السياسات والحكومة.
- ارتفاع حدة المنافسة والصراعات بين منظمات المجتمع المدني بسبب محدودية القدرة وعدم التكافؤ في الوصول للموارد المالية، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.
- عدم كفاءة الإدارة الداخلية والمساءلة والشفافية في منظمات المجتمع المدني، مما يسبب أزمة في ثقة الجمهور تجاهها، والحد من قدرتها على التعبئة والحشد.
- تحول العديد من منظمات المجتمع المدني من العمل بناءً على وجهة نظر، سواءً سياسية أو قائمة على الحقوق في التعامل مع القضايا الاجتماعية، إلى منهجيات تركز على الوصول إلى الخدمات، ما يحد من عملية الانخراط في السياسة والحكومة.

هذه القضايا الرئيسية لا تزال قائمة وتمثل التحديات المركزية لمنظمات المجتمع المدني. إلا أن ظهور بعض التغييرات الهامة تساهم في خلق واقع جديد نوعاً ما.

عدم اليقين والديناميات المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي

ارتفع ضغط الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً، خاصة في عامي 2013 و2014، على الشعب الفلسطيني والمؤسسات والموارد. حيث اتسع نطاق بناء المستوطنات وتوسيعها ومصادرة الأراضي وهدم المنازل واستغلال أراضي وموارد الفلسطينيين، وشهد زيادة مكثفة على مدى السنوات الماضية. كما تعرض قطاع غزة لعمليتين عسكريتين كبيرتين منذ إجراء الدراسة التحليلية السابقة لمنظمات المجتمع المدني عام 2011، وغيرها من الأحداث. لا يؤثر تكثيف ممارسات الاحتلال على إمكانية وقدرة منظمات المجتمع المدني على العمل فحسب، بل يؤثر بشكل عميق على التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وعلى أي أمل للسلام في المنطقة.

وفي حين أن شرعية السلطات العامة وثقة الناس فيها، تواجه تحديات متصاعدة (منذ أن لاحظ الشعب أنها غير قادرة على "الدفاع" عن المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني، وغير قادرة على توفير ظروف العيش الآمن)، فإن العمليات السياسية تتميز بشكل متنامي بما يلي:

- التطرف والاستقطاب في المواقف السياسية (في بعض الحالات يح
- صل تحول في اعتبار الأزمة ذات بعد "سياسي" إلى "ديني" في مختلف القضايا).
- عدم التيقن من العملية السياسية نفسها (داخلياً، عدم إدراج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الأجندة السياسية، وعدم تحقق الاتفاقات والمفاوضات بين حماس والسلطة الفلسطينية، وافتقاد عملية المصالحة

15 وفقاً لـ (NCD 2014)، تشرف منظمات المجتمع المدني على إدارة 90% من خدمات تنمية الطفولة المبكرة وما يقرب من 100% من الخدمات الصحية المتخصصة و60% من الخدمات الزراعية، ومجمل الخدمات لرعاية المسنين، وإعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتلك المتعلقة بالصحة النفسية.

للمصداقية والزخم. خارجيًا، انهيار عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين بعد 21 عامًا من المفاوضات الفاشلة).

• عدم ضمان قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في تقديم الخدمات، والتي تعتمد أساسًا على المساعدات والتمويل الخارجي.

• بناءً على الحقائق المذكورة أعلاه، ثمة حاجة إلى المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في الحوكمة وضع السياسات أكثر من أي وقت آخر، فلا تقوم بوظائف **“المراقبة”** فقط، وتلعب دورًا فاعلًا في:

• بناء تمثيلات اجتماعية مشتركة تتعلق بالقضايا الناشئة (تشمل سبل مقاومة الاحتلال، والتي تتطلب منهجيات مبتكرة، مثل: إجراءات تدعم الفنون والثقافة واسترداد المواد والثقافة غير المادية للتراث).

• إدارة الأزمات (من خلال الوساطة في الصراعات بين الجماعات والمصالح المختلفة).

• تعزيز العلاقات بين الشعب والسلطات العامة (من خلال التواصل وتقييم الاحتياجات وإضفاء الطابع الرسمي على المطالب الناشئة والتنسيق بين الخدمات وغيرها).

• دعم وتهيئة الظروف لرفع المشاركة العامة من اللادعيين المهمشين، عادةً، في المجتمع الفلسطيني (كالشباب والنساء وذوي الإعاقة)، ضمن المؤسسات السياسية الفلسطينية ، خاصة من خلال التنظيم والتعبئة.

الهوية غير الواضحة لمنظمات المجتمع المدني

ما زالت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة تتسم بهوية غير واضحة المعالم. حيث ظهر في الاستبيانات ولقاءات المجموعات البؤرية أن معظم هذه المنظمات تعمل بشكل أساس في مجال تقديم الخدمات. (تشارك 98% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة التحليلية في تقديم الخدمات). ولكن عند النظر إلى الطريقة التي تصف فيها المنظمات أهدافها ووظيفتها، وإلى رسالة شبكات ومنابر منظمات المجتمع المدني، فإنها تشمل السياسة والمناصرة ومقاومة الاحتلال وغيرها. وبالتالي، ثمة فجوة بين العمل الفعلي والدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني وبين ما تتضمنه مهمتها ورسالتها.

تخلق المشاركة السائدة في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع، في أحيان كثيرة، حالة تنافس بين منظمات المجتمع المدني، والتي نادرًا ما تسمح بالتعاون في تبادل المعلومات أو الانخراط في ممارسات الحوكمة والمبادرات السياسية. وعند مراجعة الإعلانات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني ومنصاتها، ظهرت مواقف مشتركة بينها، عند التعامل مع **“القضايا الخارجية”** كالاحتلال الإسرائيلي.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى عمل جماعي يحدد ماهية مساهمة منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل.

العلاقة غير الواضحة مع السلطات العامة

تعتبر العديد من المنظمات المدنية الفلسطينية ذات علاقة تنظيمية أو انتماء غير مباشر للأحزاب السياسية. والعديد من المنظمات غير الحكومية والمجتمعية القاعدية أنشأت أساسًا في إطار السياسات الحزبية باعتبارها وسيلة للوصول إلى الموارد والخدمات والحصول على إجماع حول الحزب. أضف إلى أن علاقة هذه المنظمات مع السلطات العامة ليست واضحة دائمًا. وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية تعمل مع ست عشرة وزارة فلسطينية في تسعة مجالات مختلفة¹⁶، إلا أن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة لا تزال تعتمد بشكل أساس على العلاقات الشخصية، وبناءً على ظهور أوضاع محددة، بحيث:

- تنظر السلطات العامة، في بعض الحالات، إلى منظمات المجتمع المدني على أنها جهات منافسة، سواءً في تقديم الخدمات أو في إدارة ديناميكية التوافق. (تعتبر السلطات العامة، في أحيان كثيرة، مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات أو الحوكمة تهديدًا لها، وأن مشاركة هذه المنظمات في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع وسيلة لتجفيف الموارد التي من المفترض أن تكون متاحة أو مخصصة للسلطات العامة¹⁷.
- يُنظر أحيانًا إلى منظمات المجتمع المدني كشركاء فنيين. سواءً في وضع السياسات (على المستوى المركزي/الوسطي في الحكومة) أو في عملية تقديم الخدمات (على المستوى المحلي والمستوى المركزي)، وكقناة للوصول إلى الموارد غير المتاحة أو صعبة الوصول (كالتمويل الدولي).
- هنالك حالات تشارك فيها منظمات المجتمع المدني في **“المجالس”**. سواءً على مستوى الوزارة أو **على مستوى المجلس البلدي**. ولكن مشاركتها تميل إلى كونها **“صورية وتجميلية”** ذات تأثير قليل على

16 مفاوضات منظمات المجتمع المدني، مقابلة، ديسمبر 2014م.

17 ومن العلامات الواضحة على النظر لمنظمات المجتمع المدني كجهات منافسة أمرًا مرئيًا في التصريحات العلنية حول حقيقة أن جزءًا كبيرًا من المساعدات الدولية لفلسطين يتم من خلال التواصل مع المنظمات غير الحكومية. كما تم مناقشة مواقف السلطات في مراقبة أعمال منظمات المجتمع المدني ومصادر التمويل في كثير من المقابلات، وخاصة مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الكبيرة.

السياسات. (أضف إلى أن مشاركة المنظمات في المجالس تستند، في كثير من الأحيان، إلى **“دعوة”** من قبل السلطات التي تدير المجلس نفسه، لذا فإن تمثيل منظمات المجتمع المدني لا تقوم دائمًا على معايير واضحة)

• في حالات معينة، سيما في البلديات الصغيرة والسلطات القروية، تشكل منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الكبيرة على وجه الخصوص، قناة اتصال لتسهيل الوصول إلى الحكومة الوطنية. حيث أن العلاقات الشخصية بين قادة المنظمات غير الحكومية وموظفي الحكومة تعتبر أكثر ألفة من العلاقات بين الموظفين والسلطات المحلية المنتخبة في القرى والبلديات الصغيرة وكبار موظفي الحكومة.

• لا تسهل أو تنتج هذه الأنواع المختلفة من العلاقات **مشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني** في السياسات والحوكمة، بل على العكس، فإنها تميل إلى:

• تقليل المشاركة إلى مستوى التعاون الفني المنفعي، وبالتالي إنكار صلاحية منظمات المجتمع المدني في أن تلعب الدور المستقل المفترض في الحوكمة والسياسات، وقدرتها على تمثيل وجهات نظر المواطنين).

• خلق آليات استقطاب (وهذا، في الواقع، يقلل من قدرة منظمات المجتمع المدني على تمثيل مصالح المجتمع).

• خلق مواقف تميل فيها منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية إلى التعاون من أجل مصالحهم ومنافعهم الخاصة، كخلق تعقيدات أو علاقات تواطؤ، ونقص قدرة المنظمات على اتخاذ مواقف حاسمة في بعض المواقف، بدلًا من إنتاج **“خدمات عامة مشتركة”**.

• تشجيع الانتماء السياسي للأحزاب، وبالتالي خلق مواقف متنازعة وفقدان منظمات المجتمع المدني القدرة على تمثيل وجهات نظر المواطنين وعلى وبناء مساحة من الحوكمة أو السياسات بعيدًا عن **“المؤسسات السياسية”** (مع وجود خطر سيطرة لاعيين آخرين على مثل هذه المساحة، التي تعتبر أساسية من أجل خلق تمثيل اجتماعي مشترك أو بشكل تشاركي توافقي).

إن نقص وجود إطار سياسي واضح المعالم فيما يرتبط بالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة العامة يعتبر عاملًا أساسيًا مؤثرًا على هذه المواقف. وعليه، فلدى الوزارات والجهات المختلفة سياسات وطرائق مختلفة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني. وفي الوقت الذي تميل فيه بعض الوزارات إلى تعزيز الحوار والتعاون، يميل البعض الآخر إلى زيادة السيطرة على منظمات المجتمع المدني.

تميل السياسات التي وضعت لتعزز مشاركة المجتمع المدني، كتلك المتعلقة بالنضال ضد الفساد، للمفارقة، إلى خلق مزيد من المشاكل والنزاعات. حيث ترى بعض المنظمات غير الحكومية التي تم التشاور معها أن طلب المعلومات والوثائق ذات الصلة بموضوع الفساد هو من اختصاص عمل لجنة مكافحة الفساد، وهي وسيلة من شأنها الحد من مشاركة منظمات المجتمع المدني المستقلة أو من قدرتها على المشاركة في عملية كهذه¹⁸.

وتشكّل الملاءمة المحدودة للإطار القانوني القائم عاملًا إضافيًا مؤثرًا على هذا الموقف. وهو الإطار الذي يستند، بشكل أساس، إلى قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2000، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين منظمات المجتمع المدني. ونظرًا لأن جميع منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون مسجلة، فهو لا يراعي أن هناك فرق عند تسجيل المنظمات المجتمعية القاعدية والمنظمات غير الحكومية الصغيرة، والمنظمات غير الحكومية الكبيرة، أو النقابات أو المنظمات المنابر والشبكات. فالمنظمة غير الحكومية، التي تشرف على إدارة مستشفى كبير أو مدرسة كبيرة، لديها نفس متطلبات التسجيل لمنظمة مجتمعية قاعدية تعمل على مستوى القرية، أو منظمة تعتبر منبرًا تشرك المئات من المنظمات، حيث يتم تسجيلها على أنها منظمة غير حكومية واحدة.

الإنقسام في فلسطين

لا يزال الانقسام بين الأراضي الفلسطينية. الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وبين منطقة ج، يشكل عاملًا مؤثرًا في تكوين منظمات المجتمع المدني وأنشطتها. ونتيجة لهذا الانقسام، تستجيب المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية لمتطلبات سلطات مختلفة ولأطر قانونية وسياسية مختلفة. إضافة إلى أن المنظمات الوطنية، التي تمارس أنشطتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، يجب أن تكون مسجلة في السلطة الفلسطينية وحكومة الأمر التي تمارس أنشطتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، يجب أن تكون مسجلة توجيحية مختلفة. ومن أجل أن تتصرف المنظمات العاملة في القدس الشرقية بشكل قانوني، عليها أن تقدم تقاريرها للسلطات الإسرائيلية وتحترم قوانينها (بما في ذلك القرارات المرتبطة ب**“الأمن”** والأُمور العسكرية والنظام الضريبي، ونظام القانون في المناطق الحضرية). بحيث ينطوي على عدم تطبيق هذه القوانين دفع غرامة أو حتى إغلاق المنظمات.

18 تتوقع قواعد مكافحة الفساد أن على أعضاء مجلس الإدارة ومدراء منظمات المجتمع المدني أن يقدموا إلى السلطات الوثائق الشخصية ودخل وممتلكات العائلة. هذا الشرط يخلق عينا كبيرا بالنسبة

للأشخاص والمنظمات، وينظر إليّه من قبل بعض منظمات المجتمع المدني التي تم التشاور معّها خلال الدراسة على أنه يفتح المجال للمراقبة من قبل السلطات السياسية العامة وكوسيلة لتثبيط الناس على الانخراط بنشاط في مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني.

^[1] تحديث الدراسة المسحية التحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين 2015

يخلق الانقسام، بالإضافة إلى تأثيره على وظائف وأنشطة منظمات المجتمع المدني، احتياجات مختلفة. ويساهم في ظهور هويات وصراعات مختلفة (يشمل النازحين والمجتمعات المحلية). كما يتطلب استراتيجيات متنوعة ومبتكرة في آليات الحكم المحلي، خاصة حين نأخذ بعين الاعتبار أن مناطق واسعة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بعيدة عن الوصول أو السيطرة المباشرة للسلطة الفلسطينية. وفي ظل هذه الظروف، يتوقع من منظمات المجتمع المدني ألا تلعب دور مقدم الخدمة فقط، عن طريق تقديم الخدمات الأساسية والدعم القانوني للناس، ولكن أن تخلق الروابط بين الشعب والسلطات العامة، وإنتاج وتبادل المعرفة والمعلومات والحفاظ على الثقافة والهوية، وزيادة وضوح الأزمات والاحتياجات وتسهيل صياغة السياسات ذات الصلة.

بناء الدولة وتعزيز سيادة القانون

تمثل المشاركة في الحوكمة وحوار السياسات طريقتين لبناء ودعم بناء الدولة و تعزيز سيادة القانون. حيث تعتبر هذه المسألة هامة وذات مغزى لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني. لسببين أولهما صعوبة تطوير مؤسسات الدولة تحت الاحتلال، وثانيًا أن تركيز منظمات المجتمع المدني على “العمل السياسي” مقتصر على قضايا مرتبطة بحالات الطوارئ. كالأعمال المتعلقة بحماية الناس من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل قوات الاحتلال أو السلطة الفلسطينية أو حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، وتلك المتعلقة بمكافحة الفساد (التي ترتفع نسبتها، خاصة في مواقف النزاع أو الموافق التي يكون فيها الوصول إلى الموارد مرتبطًا “بالعلاقات الشخصية”. كالصداقة والانتماء السياسي وما إلى ذلك). وفي الواقع، فإن منظمات المجتمع المدني قد شاركت تقليديًا في حماية حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، دعت إلى إنشاء عدد من “مؤسسات المساءلة”، المتخصصة في مكافحة الفساد (منها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان أو الهيئة الفلسطينية لمكافحة الفساد). وعلى الرغم من ذلك، تعبر نسبة كبيرة من الفلسطينيين، حتى في الدراسات التي أجراها تحالف أمان حديثًا، عن الصورة السلبية للسلطات العامة ومدى التزامها بالمساءلة أمام المواطنين¹⁹. ويقلل التركيز على هذه المواضيع، إلى حد ما، من الإجراءات المتعلقة بتعزيز حقوق المواطنة “العادية”، ومشاركة المواطنين في الحكم المحلي والوطني، والتي تتوقف على مدى فعالية السياسات العامة ذات العلاقة.

منظمة المجتمع المدني

تبرز قضية أخرى تتعلق بمساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء الدولة، والتي ترتبط بالتشجيع والاعتراف “بالصالح العام“. كما لوحظ في الدراسة التحليلية عام 2011، فإن المجتمع الفلسطيني منقسم بشدة بسبب تبنيه المواقف المتباينة للفصائل السياسية. وعليه، فمن الممكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في هذا الانقسام، من خلال دعم وتطوير التمثيل المشترك حول القضايا والأزمات الاجتماعية وإمكانية تطوير آراء ووجهات نظر مشتركة ومختلفة ومستقلة عن تلك التابعة للأحزاب السياسية. من الواضح أن متطلبات منظمات المجتمع المدني، التي من المفترض أن تلعب هذا الدور، تكمن في أن تعترف بنفسها كعنصر فاعل (أو مجموعة من العناصر الفاعلة) لتطوير وجهات نظر وآراء مستقلة وإنتاج صوت واحد وموحد معترف به، على أن يكون مستقلًا عن باقي الأطراف والعناصر الفاعلة. وهذه المتطلبات لا زالت بعيدة كل البعد عن الوفاء بها. ففي كثير من الأحيان، ينظر لمنظمات المجتمع المدني (خاصة الصغيرة والمتوسطة) على أنها أضعف من أن تلعب دورًا يتعلق بحوار السياسات والحوكمة أو تطوير وجهات نظر مستقلة. وفي نفس الوقت، لا يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني الأقوى بأنها تؤثر إيجابًا في حوار السياسات، بل يتم النظر إليها على أنها “معارضة” أو أعداء، أو كأناس تحمل “أجندات خفية” خارجية.

منظمة المجتمع المدني

عملية اللامركزية

منظمة المجتمع المدني

إنّ عملية اللامركزية هي أحد المجالات العينية التي يتوجب على منظمات المجتمع المدني المساهمة فيها. فالدستور الفلسطيني والإطار القانوني يعترفان بمجموعة كبيرة ومتنوعة من السلطات المحلية. 136 بلدية و12 مجلسًا محليًا و237 مجلسًا قرويًا و113 لجنة مشاريع و29 مكتبًا في مخيمات اللاجئين²⁰. وتشارك جميع هذه السلطات، بطرق مختلفة، في إدارة الموارد المحلية والبنية التحتية وفي تقديم الخدمات، وغالبًا بالتعاون مع الحكومة المركزية ومقدمي الخدمات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني. ففي حين أجريت الانتخابات عام 2012، للسلطات المحلية في الضفة الغربية، حيث أحرزت عمليات التغيير المختلفة تقدما خلال أكثر من عقد من الزمن. ومع التركيز، من جانب ما، على اللامركزية وتخفيف المركزية في وظائف الحوكمة والخدمات، جرى تجميع وتنسيق و”تكتل” السلطات المحلية، من جانب آخر.

19 في استطلاع 2011 الذي أجراه ائتلاف أمان من أجل النزاهة والمساءلة. أعرب 40% من المستطلعين عن عدم رضاهم عن متابعة وحل الشكاوى العامة. ووفقا للبنك الدولي «مؤشرات الحوكمة في جميع أنحاء العالم» عام 2011، حصلت فلسطين على 20.7% على إيداء الرأي والمساءلة ، و20.9% على السيطرة على الفساد و 41.3% على سيادة القانون. و تأسست الحاجة إلى مزيد من مشاركة المواطنين / المجتمعية كشرط للإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي 2010-2014م. 20 الجهةاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2010

ومع ذلك، غالبًا ما تدار هذه العمليات وفقا لنهج من “أعلى إلى أسفل“: حتى لو اعتبرنا بأن حوالي 15% فقط من مواردها يأتي من الإدارة العامة المركزية والبلديات والسلطات المحلية الأخرى والتي “دمجت” خلال السنوات الأخيرة من خلال أوامر إدارية من وزارة الحكم المحلي، فهي تدار بشكل أكبر “من أعلى” بعكس فكرة تعزيز عمليات التغيير على المستوى المحلي. و في مثل هذا الإطار، فإن كلاً من اتحاد السلطات المحلية الفلسطينية (APLA) ومنظمات المجتمع المدني تلعب غالبًا أدوار “الشركاء الفنيين” أو تنفيذ وتقديم المساعدة الفنية والتدريب لموظفي السلطات المحلية والمجالس المنتخبة، وفي تقديم الخدمات (التعليم، والصحة، وإمدادات المياه، والصرف الصحي والإسكان والتجديد).

منظمة المجتمع المدني

وهناك عناصر أخرى من التعقيد في تطوير عملية اللامركزية تتمثل في عدم اليقين بشأن الانتخابات المحلية القادمة (حيث أنها سوف تعتمد على الديناميات السياسية أكثر من الأحكام القانونية)، والإطار القانوني المهجن (يوجد بعض السلطات المحلية في بعض الحالات محكومة بقوانين مختلفة، نتيجة تراكمات الماضي) ووضع الإقليم (حتى في المنطقة ج) وفي المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، هناك سلطات محلية فلسطينية، لديها نظراء تتبع لهم في كل من الحكومة الفلسطينية التي تعتمد عليها قانونيًا وكذلك لدى السلطات الإسرائيلية كقوة محتلة).

منظمة المجتمع المدني

وعلى الرغم من الوضع الصعب – ولو حتى وإن كان على نطاق محدود-فقد أجريت العديد من التجارب، حيث شاركت السلطات المحلية في أنشطة التخطيط للتنمية المحلية، بدعم أو مع مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية القاعدية²¹.

منظمة المجتمع المدني

وبالتالي فمن الممكن تحديد دور متقدم يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني، من حيث دعم والمشاركة في عمليات وآليات الحكم المحلي (وليس فقط “كشركاء فنيين“، ولكن كجهات منظمة تعبر عن صوت ووجهات نظر المواطنين²²) ومن جانب آخر فإنه يمكنها الشراكة بنشاطات مع السلطات المحلية واتحاد السلطات المحلية الفلسطينية في المناصرة للعملية وليس مجرد التفويض في عملية “تقديم الخدمات” بصفتهم فاعلين محليًا، من الممكن أن يعطيهم الاعتراف بهم كأصحاب قوة أو سلطة في صنع القرار، أو قيادة عملية التنمية المحلية²³.

منظمة المجتمع المدني

الابتكار والمعرفة

منظمة المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني تقليديًا دورًا في الابتكار في فلسطين. و كما لوحظ في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011، فإن منظمات المجتمع المدني لديها علاقات قوية وذات مغزى مع الجامعات ومراكز البحوث (من المنظور القانوني، تعتبر المنظمات غير الحكومية هي أهم خلايا التفكير (Think Tank) أو المؤسسات البحثية). وعلى الرغم من ذلك، فإنه عند النظر في عمليات الابتكار الحالية وتحديد الطرق المبتكرة لدعم التنمية في فلسطين. يبدو أن عددًا محدودًا جدًا من منظمات المجتمع المدني تشارك بالفعل، وأن هناك عدد قليل فقط من منظمات المجتمع المدني والتي هي تحديدًا لديها الخبرة الطويلة والتي لها قادة أكثر شهرة – هي المنخرطة والمشاركة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، وهذه الظاهرة للحقيقة موجودة بشكل أكثر خصوصية في الضفة الغربية. وعلووة على ذلك، عند النظر إلى الجامعات، يبدو أنه بالرغم من أن عدد الجامعات في فلسطين في تزايد ونمو. إلا أن عددًا قليلًا منها يشارك في مبادرات التعاون مع منظمات المجتمع المدني (مثل جامعة بيرزيت، وجامعة القدس وجامعة القدس “المفتوحة” وجامعة بيت لحم، وإلى حد ما جامعة فلسطين بقطاع غزة من خلال “مشروع الوصول إلى العدالة²⁴“).

ويمكن اعتبار الوضع الحالي محفوف المخاطر من وجهات نظر مختلفة:

- منظمات المجتمع المدني “الكبيرة” التي هي أقرب إلى الجامعات تميل إلى أن تكون بعيدة عن المجتمعات “الديناميات المحلية” و “الاحتياجات المحلية”.

- منظمات المجتمع المدني “الكبيرة” تميل إلى أن تكون “أقل اهتماما” بمجال الابتكار، لأنها تمتلك منهجيات وشرائح راسخة، وبالتالي تهتم بالابتكار كوسيلة لدعم الآخرين، بينما يمكن أن تحدث عمليات الابتكار مفارقة حيث أنها تشكل تهديدًا للبيروقراطيات الخاصة بها.

- فى ظل الوضع الحالي الذي يتسم بالمنافسة المتزايدة من أجل الحصول على التمويل (مع ملاحظة نقص**

21 كما سيتم تحليله أكثر في الفقرات التالية، كثير من هذه الأنشطة تعتمد على دعم الجهات المانحة الدولية. من المهم أن نقول. مع ذلك. أنه في بعض الحالات تم تنفيذ هذه الأنشطة في المناطق التي هي تحت الاحتلال الإسرائيلي لتعزيز قدرات وصمود السكان المحليين.

22 ومن الأمثلة على ذلك برنامج المشاركة المدنية، الذي ينطوي على إشراك المواطنين مع السلطات المحلية. وقد تم تنفيذ البرنامج خلال 9 سنوات في قطاع غزة. من خلال مؤسسة سيفيتاس، بدعم من NED وهناك برنامج شبيه تقوم على تنفيذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

23 كما سيتم مناقشته، «خطة التنمية المحلية» التي وضعتها البلديات والسلطات المحلية الأخرى في كثير من الأحيان يكون مجرد شكل «قائمة من المشاريع» التي تنتظر فيها الحكومة والجهات المانحة الدولية دون فكرة واضحة عن التنمية المحلية. تميل خطط التنمية المحلية إلى تعزيز وجهة نظر السلطات المحلية والشركاء المحليين على أنهم «مستفيدين» من عمل الحكومة، أكثر من كونهم لاعبين في الحكم.

24 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

^[1] تحديث الدراسة المسحية التحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين 2015

توافر الموارد من المجتمع الدولي) تحتفظ المنظمات الكبيرة بالمعرفة والمعلومات الجديدة "لنفسها"، مما يحد من تقاسم وتشارك المعرفة.

- غالباً ما يُنظر للجامعات من قبل منظمات المجتمع المدني على أنها جهة منافسة للحصول على التمويل، لا سيما من خلال ما تسميه الجامعات بـ "مركز تنمية المجتمع" أو دوائر "التعليم المستمر".
- تواجه الجامعات نفسها خطر أن تفقد القدرة على الابتكار، وذلك بسبب تناقص المعرفة الجديدة "التي تدخل" على البيئة الأكاديمية من الخارج، وتناقض ارتباط عملها في التركيب الفلسطيني.

بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني تركز بشكل أساسي على تقديم الابتكار لتحسين الخدمات والبنية التحتية (بما في ذلك المياه والصرف الصحي والإسكان وغيرها). إلا أنه تظهر حالياً تحديات جديدة تتطلب أساليب مبتكرة وخلاقة، مثل: الثقافة والفن والأنشطة الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي يفرضها الاحتلال.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية

تم تسجيل أكثر من 200 منظمة غير حكومية دولية في فلسطين و 74 منظمة عضوة في رابطة وكالات التنمية الدولية (AIDA). وعلى الرغم من أن عدد المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في فلسطين ثابت، إلا أن هناك تصور عام بأن عدد المنظمات غير الحكومية الدولية المنخرطة بشكل مباشر في إدارة وتنفيذ المشاريع في فلسطين (وخاصة في قطاع غزة، وفي القدس الشرقية، وفي منطقة وسط الضفة الغربية) آخذ في الازدياد.

وقد تمت الإشارة في معظم المجموعات البؤرية والمقابلات التي أجريت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن هناك منافسة متزايدة مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وحتى مع المنظمات الدولية.

وقد ظهر التنافس بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية بالفعل في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني من العام 2011. والذي كان يتعلق بشكل أساسي بقضايا التوظيف والاحتفاظ بالعاملين²⁵ وفي وضع أجنداث وألويات العمل، إلا أن وجود المنظمات غير الحكومية الدولية يعتبر محل تقدير كبير جداً كقناة للحصول على أموال وكشركاء "حماية" للمنظمات غير الحكومية المحلية من كل التهديدات المرتبطة بالبيئة السياسية وتلك المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي.

كما تعتبر المنافسة للحصول على التمويل والمشاركة في الأنشطة التي يمكن تنفيذها أيضاً من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية حالياً هي الظاهرة الأكثر ملاحظة. وعلو على ذلك، فإن قرار رابطة وكالات التنمية الدولية (AIDA) عدم المشاركة في هيئة التنسيق بين منابر منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وعدم اتخاذ موقف واضح بشأن القضايا المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، ينظر إليه على أنه إشارة انحراف وتناقض عميقة بشأن المصالح والأهداف.

قطاعات المشاركة لمنظمات المجتمع المدني

تشارك معظم منظمات المجتمع المدني من المستويين الثاني والأول في العديد من القطاعات (الزراعة والتدريب والأنشطة المدرة للدخل ورعاية الأطفال ودعم المرأة ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب الذين هم من بين الفئات الأكثر شيوفاً، كما في الجداول التالية) وبالتالي تفتقر إلى التخصص وتعتمد على صياغة المشاريع والإرشاد المنهجي من الأكبر والأكثر تخصصاً من قبل (المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية). وعند النظر إلى القطاعات المحورية في التعاون بين الاتحاد الأوروبي في فلسطين - "دعم الحكم على المستويات المحلية والوطنية" و "دعم للقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية" و "دعم تنمية المياه والأراضي" - فإن الوضع يبدو مختلفاً. حيث يشارك عدد صغير نسبياً من منظمات المجتمع المدني في هذه القطاعات، ولكن في معظم الحالات تعكس المنظمات المشاركة قدرة وتخصص أقوى.

- لقد شاركت ثلاث مجموعات رئيسية من المنظمات في موضوع "دعم الحكم على المستوى المحلي والوطني"، و قد مثلت المجموعة الأكبر منها تلك المنظمات العاملة في مجال "بحقوق الإنسان" والحماية القانونية". وتتألف المجموعة الثانية من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية القاعدية المشاركة في أنشطة دعم "المساءلة" وإجراءات مكافحة الفساد (مثل تلك التي يشملها ائتلاف أمان). وشملت المجموعة الثالثة المنظمات غير الحكومية المعنية على المستوى المحلي في الأنشطة التي تهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين في الحكم المحلي، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية (وتضم أيضاً بعض أعضاء ائتلاف أمان، أو المنظمات المجتمعية القاعدية المشاركة في الأنشطة مع السلطات المحلية في غزة والضفة الغربية). حيث أن المشاركة في وضع السياسات هو عنصر أساسي في عمل المنظمات العاملة في هذا القطاع، وخاصة عند التركيز على المساءلة ومكافحة الفساد (على المستوى المركزي) وعلى مشاركة الجمهور على المستوى المحلي²⁶. وعلى الرغم من وجود العديد من أنشطة التعاون مع السلطات المحلية إلا أنه هناك القليل من المشاركة أو انعدامها مع وزارة الحكم المحلي.

- تشارك مجموعة صغيرة من منظمات المجتمع المدني في مبادرات دعم القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ويمكن تحديد مجموعة رئيسية من بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال من العمل: وهي تلك التي تدعم التعاونيات والمشروعات متناهية الصغر. إن عملية اقتراح إطار قانوني ناظم لفكرة تمويل المشروعات الصغيرة يتطلب من المنظمات العاملة في هذا المجال أن تعدل من وضعها القانوني للموائمة مع المتطلبات الجديدة للإطار القانوني الجديد، وتحويل نفسها من كونها منظمة أهلية إلى منظمة داعمة وعاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة، وبرفع رأسمال المنظمة الجديدة لكي يصل إلى (5 ملايين دولار أمريكي) كضمان بنكي لنجاح العمليات. وفي معظم الحالات، تنشئ منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا القطاع مؤسسات جديدة لإدارة عمليات تمويل المشروعات الصغيرة - وفي بعض الحالات تبدأ شراكة مع شركات مالية أو شركات التمويل الصغير الدولية - وتبقي المنظمة الأصلية نفسها على هيئتها الأصلية وتستفرد لنفسها باختصاص تنفيذ أنشطة التدريب والمساعدة الفنية اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة مستخدمة ومنتمعة من الرصيد المالي المتوفر. وبخلاف عملية دعم التعاونيات وعدد قليل من المبادرات التي تهدف إلى احتضان "شركات الابتكار" الجديدة (بما في ذلك قطاعات الفن والثقافة). فإنه في معظم الحالات، يكون الدعم المقدم للقطاع الخاص محدود وخارجي²⁷. وعلى الرغم من وجود العديد من منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذه الأنشطة، إلا أن هناك تعاوناً محدوداً بين منظمات المجتمع المدني وجمعيات القطاع الخاص (ولا سيما اتحاد غرف التجارة الفلسطينية)، مع التركيز بشكل أساسي على النساء والشركات غير الرسمية في هذا القطاع. علماً بأن تدخلات منظمات المجتمع المدني المنخرطة في هذا القطاع تعتبر بشكل أساسي في مجالات تقديم الخدمة، مع المشاركة المحدودة في آليات الحكم ومبادرات حوار السياسات.

- تلعب بعض المنظمات غير الحكومية الكبيرة دوراً رئيسياً في قطاع المياه وتنمية الأراضي، جنباً إلى جنب مع الانخراط في كل من مجالات تقديم الخدمات والبحوث وصنع السياسات. على أي حال. تلعب هذه المنظمات دوراً رئيسياً في عملية صنع السياسات وتنفيذها (مثل معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج)، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، وغيرها) حيث تلعب دور الشركاء الفنيين لكل من السلطات العامة عبر (توليد المعلومات والمعرفة) وللمنظمات المحلية عبر (تقديم المساعدة الفنية وفرص التدريب). كما أن الفجوة المتزايدة تبرز بين الحكومة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في هذا القطاع فيما يتعلق بوضع السياسات كما يلي: مراقبة أعمال الحكومة وأخذ مواقف صارمة تجاه مقترحات الحكومة وهذه الأعمال والمواقف في الحقيقة يُنظر إليها على أنها مواقف معارضة سياسية.

26 غالباً ما يتم دعم مبادرات الحكم المحلي من قبل الجهات المانحة والوكالات الدولية، و التي غالباً ما تلعب دوراً رئيسياً في إشراك الحكومة الوطنية.

27 شركة التنمية المستدامة 2013

25 تقدم المنظمات غير الحكومية الدولية في كثير من الحالات رواتب أفضل من المنظمات الفلسطينية

توزيع القطاعات ومنظمات المجتمع المدني الرائدة

بناءً على التحليل الوثائقي، والمقابلات الشخصية الرئيسية ولقاءات المجموعات البؤرية، فلم تطرأ تغييرات جديّة على توزيع القطاعات لمنظمات المجتمع المدني منذ عام 2011. ومع أن التوزيع العام للمنظمات لم يتغير، فإن ما ظهر بوضوح هو حقيقة أن معظم المنظمات تتدخل في مختلف القطاعات، لذا فقد باتت التخصصية الفعلية لهذه المنظمات محدودة.

وما حدث مؤخراً هو زيادة في "أنشطة الإغاثة" على مختلف أنواعها، كاستجابة لنتائج الحرب الأخيرة على غزة، وزيادة الضغوط الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ولا تبدي المنظمات الرئيسية في كل قطاع من قطاعات العمل أية تغييرات واضحة، حيث تميل المنظمات غير الحكومية الرائدة لأن تبقى على ما هي دون تغيير. وتواصل كل من جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية، واتحاد لجان العمل الزراعي، ومركز أبحاث الأراضي، ومركز معاً التنموي، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وبشكل عام شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية، بلعب الدور الرئيس في القطاع الزراعي والبيئي.

كما يلعب اتحاد المزارعين الفلسطينيين دوراً متنامياً في دعم الحصول على الائتمان لتحديث الزراعة، في الوقت الذي تواصل فيه اللجان المحلية ولجان الدفاع عن الأرض المشاركة في المقاومة ضد الجدار. أما خارج المنظمات العاملة في مجال الزراعة، فتلعب منظمات أخرى أدواراً مهمة في دعم المبادرات الاقتصادية المحلية، ومنها المركز العربي للتطوير الزراعي (دعم التعاونيات) ومنظمة أصالة - جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات (دعم نساء الأعمال).

وفي قطاع الحوكمة يلعب (ائتلاف أمان) دوراً قيادياً، في حين أن المزيد من منظمات المجتمع المدني آخذة في الظهور بمبادرات خلاقة، مثل مؤسسة سيفيتاس، وبال ثينك (بال ثينك للدراسات الاستراتيجية) في غزة. ومؤسسة بال فيجين، ومرصد العالم العربي للديمقراطية ومراقبة الانتخابات، والمركز الفلسطيني للدفاع عن الأسرى في وسط الضفة الغربية، والهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية في شمال غرب الضفة. ولا تزال منظمات المجتمع المدني الأخرى الكبيرة تلعب دوراً هاماً. مثل مؤسسة مواطن - المعهد الفلسطيني لدراسات الديمقراطية، ومركز بيسان للبحوث والتنمية، ومساواة - المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة. كما أن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين يلعب دوراً مركزياً في التركيز على حقوق العمال والنقابات.

ويتمتع قطاع حقوق الإنسان بشبكة عمل فعّالة بين المنظمات. وغالباً ما تلعب مؤسسة الحق دوراً قيادياً، جنباً إلى جنب مع مركز بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ومبادرة مفتاح الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ومؤسسة الضمير لدعم السجناء وحقوق الإنسان، في الضفة الغربية. بينما يلعب مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان دوراً هاماً في القدس، وفي غزة يلعب كل من مركز الميزان لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دوراً مركزياً.

تتجمع المنظمات النسائية حول مركز المرأة للمساعدة القانونية والإرشاد، من جهة، ومن جهة أخرى تستمر في التجمع في شبكة واسعة في رابطة لجان المرأة للعمل الاجتماعي. وفي غزة، يلعب كل من طاقم شؤون المرأة ومركز شؤون المرأة دوراً رئيسياً، أما المنظمات التي تعمل على المستوى المحلي فغالباً ما تقوم بدور الابتكار.

وفي مجال الثقافة، يلعب الاتحاد العام للمراكز الثقافية في غزة دوراً رئيسياً كمظلة وهيئة حاضنة لـ 54 من منظمات المجتمع المدني الصغيرة التي تعمل في مجال الثقافة، بما في ذلك الموسيقى والمسرح والدراما، والتراث، وتعزيز الهوية الثقافية. وتقدم مؤسسة بسمة للثقافة والفنون في غزة ومنتهى الكرامة للثقافة والفنون في رفح قيمة مضافة في المشهد المسرحي في قطاع غزة، جنباً إلى جنب مع معهد إدوارد سعيد للموسيقى. كما يظطلع كل من مركز خليل السكاكيني للثقافة ومسرح الكواتي ومركز الفن الشعبي، وفرقة نوى بأدوار بارزة في المجال الثقافي في وسط الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه فإن مسرح "نعم" لديه سمعة طيبة في جنين.

وفي مجال العمل مع الشباب، فهناك ثلاث منظمات رئيسية تلعب دوراً واضحاً في الضفة الغربية: اتحاد الشباب الفلسطيني، بيالورا (الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب) ومنتهى شارك الشبابي. وفي الوقت

نفسه تلعب جمعية إنقاذ المستقبل الشبابي وجمعية الوداد للتأهيل المجتمعي دوراً واضحاً في غزة. أما في مجال العمل الخيري - وهو منتشر جداً - فتواصل المؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين لعب دور رئيسي في مجال حقوق الطفل.

وفي قطاع الصحة، فإن مجموعة من المنظمات تشرف على إدارة المستشفيات الكبيرة (خاصة في القدس وبيت لحم)، ولكن يلعب الهلال الأحمر الفلسطيني دوراً رئيسياً (ولديه عدد كبير جداً من الأقسام المحلية في جميع أنحاء الدولة)، وكذلك لجان العمل الصحي واتحاد لجان الرعاية الصحية. كما أن المنظمات المحلية، مثل برنامج غزة للصحة النفسية، تلعب دوراً مبتكراً.

3.2 التركيز على الديناميكيات الجغرافية

قضايا ورهانات محددة في قطاع غزة

في قطاع غزة، تواجه منظمات المجتمع المدني بعض القضايا المحددة وتواجه أعمالها بعض المخاطر والرهانات المعينة وهي موضحة باختصار أدناه:

- في أعقاب الهجوم الإسرائيلي في يوليو- أغسطس عام 2014، كان من المتوقع وجود جهود كبيرة لإعادة الإعمار والعمل بطاقة وفعالية في غزة. حيث أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أولويات وطرق إعادة الإعمار كانت محدودة جداً. ولم يتم التشاور مع منظمات المجتمع المدني حول خطة الحكومة للإنعاش المبكر ضمن خطة إعادة الإعمار، كما لم تتم دعوتهم إلى مؤتمر القاهرة الدولي لإعادة إعمار غزة. ومع ذلك، لا تزال منظمات المجتمع المدني قادرة على أن تلعب دوراً نشطاً في مراقبة عملية إعادة الإعمار والنظر في طرق توظيف الموارد، وتقييم الآثار قصيرة الأمد لإعادة الإعمار على المجتمعات المحلية، والتأثير على قرارات السلطات المحلية المعنية في أنشطة إعادة الإعمار. ومن الواضح أن لعب مثل هذا الدور النشط سوف يكون صعباً بدون الدعم السياسي والاقتصادي من اللاعبين الآخرين، بما في ذلك الجهات المانحة. ومع ذلك، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني الفعلية تتطلب شرطين: الأول هو الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني في العملية كشريك كامل يمكن أن يقدم تشخيصات وبيانات حقيقية من الميدان. والثاني هو تعاون السلطات التي يجب أن تشارك منظمات المجتمع المدني في بياناتها ومعلوماتها وخططها وأفكارها بطريقة شفافة. ذلك أن التعاون سوف يؤدي إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل لأهداف إعادة الإعمار، وهذه المهمة بحد ذاتها أكبر من قدرات كل طرف على حدة.
- يتواصل الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2006. ولا يخلق هذا الواقع صعوبات على حياة الناس فحسب، بل أيضاً على الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة. وكذلك يخلق وضعا يتزايد فيه الطلب على خدمات منظمات المجتمع المدني وبشكل متواصل²⁸، وكما يؤثر في استدامة أنشطة منظمات المجتمع المدني²⁹، وفي إمكانية دعم الأنشطة الاقتصادية (مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمساعدة التقنية) والتي يكاد يكون من المستحيل أن تتحقق³⁰.
- يخلق الحصار على غزة والتصعيد العسكري المتكرر حالة طوارئ دائمة. وبما أن منظمات المجتمع المدني متخصصة أساساً في تقديم خدمات الإغاثة، بينما تم تهميشها في ما يتعلق بالاهتمام بالتنمية المحلية والحوكمة والسياسات. فقد احتفظت بهذه المهمة عدد قليل من المنظمات. وأشار ما تقارب نسبه 25% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة في غزة، إلى أن تغيير أجنحة المانحين، وتغيير شروط إطار العمل ونقص التمويل للمبادرات طويلة الأمد، تُعتبر عقبة رئيسية. كما أن التركيز الحصري تقريباً على أعمال الإغاثة لا يرسخ التبعية الاقتصادية في غزة فقط، ولكنه أيضاً يعيد توجيه جهود منظمات المجتمع المدني من لعب دور بناء في الحوكمة وحوار السياسات إلى تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات. وفي حين يُدار جزء كبير من الموارد لحالات الطوارئ والإغاثة من قبل الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، فإن منظمات المجتمع المدني المحلية تميل إلى البقاء في حالة التبعية، كما أنها لا تؤثر في وضع أجنحة العمل أو تحديد الأولويات. ومثل هذه الظروف تخلق لمنظمات المجتمع المدني نوعاً من "منطقة الراحة" التي يتم فيها ضمان الموارد، فضلاً عن الحماية من التهديدات والمخاطر السياسية.

28 أكثر من 52% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة أكدت على صعوبة تلبية المطالب المتزايدة على الخدمات باعتباره تحدياً رئيسياً

29 على سبيل المثال، من خلال إطلاق الأنشطة المدرة للدخل ومن خلال إدارة «البنية التحتية الاجتماعية» للصحة والإعاقة والتعليم والثقافة وغيره.

30 من بين منظمات المجتمع المدني التي تم التشاور معها في قطاع غزة. أشارت إلى أن بنيتها التحتية قد تضررت بشكل كبير، وأنه من المستحيل أن تجد سوقاً للمنتجات، وخاصة للمشاريع المدرة للدخل التي تدار من قبل بعض منظمات المجتمع المدني، وتعطي بطريقة أو بأخرى أكثر من 25% من ميزانيته السنوية الإجمالية المتوقعة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد بات واضحًا، من خلال لقاءات المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية والاستبيانات، أن التركيز على حالات الطوارئ وعلى تقديم الخدمات يميل أيضا إلى زيادة المنافسة بين الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، من جهة، والمنظمات غير الحكومية المحلية من جهة أخرى. فعندما ينصب الاهتمام الرئيسي للمنظمة على تنفيذ “الأنشطة” وإبقاء لآلياتها التنظيمية، تصبح الموارد المالية العامل الأهم. وبالتالي تميل منظمات المجتمع المدني لتركيز جهودها على الوظيفة المذكورة أعلاه بدلاً من تطوير دورها كمنظير وشريك للحكومة في عملية التنمية، ومراقبة الأداء العام أو التعامل مع حوار السياسات. كما أن التركيز على التدخل في حالات الطوارئ وتقديم الخدمات من قبل المنظمات الدولية في غزة، يعني أن مساهمتها من حيث الابتكار وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف والقدرات والدعم السياسي، تميل إلى أن تكون محدودة للغاية.

أشار نحو 25% من المشاركين في الاستبيان إلى أن إطار العمل السياسي يعتبر قضية رئيسية لأنشطة منظمات المجتمع المدني، وأن وجود حكومة الأمر الواقع التي تتألف من فصيل سياسي واحد وحالة الصراع بين هذه الحكومة والسلطة الفلسطينية، تخلق وضعًا تصبح فيه “سيادة القانون” معلقة تقريبا، وأن هناك وجود لنظم قانونية مختلفة تتعايش بطريقة غير متسقة مع بعضها البعض. وفي الواقع، تخضع منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة إلى قوانين السلطات المحلية، وفي نفس الوقت ينبغي عليها أن تستجيب لمتطلبات وإجراءات الحكومة في رام الله وأنظمتها وهذا يخلق حالة من عدم اليقين للمنظمات.

وأخيرا، قضية أخرى تتعلق بقطاع غزة، وهي صعوبة تحديد هوية منظمات المجتمع المدني التي من شأنها أن تسمح لها بلعب دور أقوى في الحوكمة وحوار السياسات. كما تواجه منظمات المجتمع المدني معضلة في ما يتعلق بثقافتها وأنشطتها وموقفها في ظل بيئة يكتنفها الصراع السياسي. وفيما غلب الطابع العلماني على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تقليديًا، فإن المنظمات ذات الخلفية الإسلامية/ الدينية بدأت تظهر بشكل متزايد وتميل إلى خلق مساحات اجتماعية مختلفة. ولا يزال الحوار حول فكرة “الإيمان” مختلف عليها في المجتمع المدني، وهذا يفسر وجود عقبة رئيسية في فتح حوار منظم بين كل اللابعين حول هوية المجتمع المدني ما بين الهوية الإيمانية أو العلمانية. كما أن المعضلة المتعلقة بأنشطة منظمات المجتمع المدني تدور حول تقديم خدمات الطوارئ مقابل التوجه التنموي، والانخراط في حوار السياسات والحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فيُطرح السؤال على أي مستوى ومَن ينبغي أن يقوم بتنفيذ الأنشطة. ففي خضم هذه المعضلات المتعلقة بالصراع حول الهوية ومواقف المنظمات المدنية من الصراعات السياسية، تواجه المنظمات معضلة استمرارها في تقديم الخدمات أو نشاطاتها الأساسية ضمن تفويضها مع “الحفاظ” على موقف محايد، مما يحدو بها للتركيز على عملية تقديم الخدمات بدلا من اتباع استراتيجيات تحقق دورها المفترض في المشاركة في الحوكمة، أو الانخراط في حوار تتوجد نتيجته في مواجهة مع السلطات الحكومية³¹.

القضايا والرهانات المحددة في القدس الشرقية

إن الانقسام بين الضفة الغربية والقدس الشرقية ليس ظاهرةً جديدة. وكانت بالفعل قضية رئيسية ومحط اهتمام وقلق في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011. ومع ذلك، ففي هذه الحالة أيضا ظهرت بعض العوامل الجديدة التي ولدت قضايا جديدة نوقشت في لقاءات المجموعات البؤرية والاجتماعات الفردية التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني العاملة في القدس.

العنصر الأول هو “حدّة” ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حتى لو لم تكن هناك تغيرات في النظام المعتاد بشأن حياة الفلسطينيين في القدس في ما يتعلق ببطاقات الهوية والتصاريح ونقاط التفتيش، والقانون والخدمات البلدية، وما إلى ذلك. وقد اتسمت الفترة الأخيرة بزيادة الإجراءات الرامية إلى تطبيق القوانين المعادية للفلسطينيين (مثل هدم المنازل وزيادة المراقبة في الحياة اليومية، وتدهور تقديم الخدمات، والعقوبات على المخالفات الإدارية، وما إلى ذلك). وهذا الوضع يؤثر على منظمات المجتمع المدني في القدس، بثلاث طرق رئيسية: زيادة الطلب على الخدمات والدعم. حيث ساءت الظروف بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي يطلب منها احترام اللوائح التي وضعتها بلدية الاحتلال ودفغ الضرائب الإسرائيلية. كما أن مواقف الناس أصبحت عرضة للاستقطاب والتطرف بشكل متنام، وبالتالي تتقلص مساحة المنظمات التي تعمل في مجال الأنشطة غير العنيفة.

ثمة مسألة رئيسية ثانية وهي عدم اليقين القانوني الفعلي للوضع في القدس الشرقية: فعلى الرغم من كونها أراض محتلة، فإن القدس الشرقية أدرجت بشكل كامل في أنشطة التخطيط الحضري الإسرائيلي، دون معارضة فعّالة من قبل السلطات الفلسطينية أو منظمات المجتمع المدني، أو حتى من قبل المجتمع الدولي. وحتى المنظمات الفلسطينية القوية والقليلة العاملة في الإدارة الحضرية والتخطيط الحضري تجد نفسها في وضع صعب حيث أجبرت على صياغة أعمالها ومقترحاتها ضمن الحدود التي وضعتها سلطات الاحتلال، تفادياً لتعريض نفسها للخطر.

والعنصر الهام الآخر هو غياب المساحة والمتحاورين من أجل المناصرة وحوار السياسات وأنشطة الحوكمة. فلا السلطات الإسرائيلية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية لا تعترف كل بسطة الأخرى ولا بتفويضها أو شرعيتها، وتفتقر المؤسسات الفلسطينية إلى مساحة التفاوض والحوار مع السلطات الإسرائيلية. ولهذا السبب، فهذه المنظمات غير قادرة على التأثير في ديناميات الحضرية والخدمات ونظام الحكم في القدس. وفي ظل هذا الإطار، فإن اللابعين الدوليين - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية - يمكن أن يلعبوا دور الوساطة بشكل أقوى.

المسألة الرابعة هي العزلة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني في القدس. حيث اضطرت معظم المنظمات غير الحكومية الكبيرة لمغادرة القدس وإقامة مكاتبها في رام الله أو في بيت لحم، حيث أن منظمات المجتمع المدني النشطة في القدس تميل في الغالب إلى أن تكون جمعيات خيرية تشارك في تقديم الخدمات (في مجالات رعاية الأطفال والتعليم والإسكان والصحة ورعاية المسنين)، بالإضافة لوجود منظمات شعبية صغيرة ضعيفة. كذلك تعزز عزلة منظمات المجتمع المدني في القدس من خطر خلق صراعات بين منظمات المجتمع المدني نفسها. فقد قام اتحاد الجمعيات الخيرية بالقدس بترك الاتحاد الفلسطيني، بسبب الاختلافات في النظر إلى دور الاتحاد. وتمّ دعم تكوين شبكة من المنظمات الشعبية في القدس من المنظمات غير الحكومية الدولية، وقامت بالدور الريادي في هذا منظمة مجتمع مدني إسرائيلي، مما يعيد فتح باب النقاش حول “التطبيع” في العلاقات والدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في هذا السياق. حيث تظهر مصالح مختلفة بين المنظمات غير الحكومية الكبيرة (وخصوصًا تلك التي تدير المستشفيات) والمنظمات غير الحكومية الصغيرة.

قضية أخرى تتعلق بالإطار القانوني. يجب تسجيل منظمات المجتمع المدني في القدس مع السلطات الاسرائيلية³² أو أن تبقى في وضع قانوني “غير رسمي”، يمنعها من الوصول إلى الموارد بطريقة مستقلة ويضعها في موقف محفوف بالمخاطر أمام السلطات الإسرائيلية. وغالبًا ما تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية دورًا رئيسيًا في ضمان الوصول إلى الموارد وتحقيق وضع أمن لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ولكن في كثير من الأحيان تميل الشراكات إلى خلق حالة من التبعية، فضلًا عن تعزيز تبني منظمات المجتمع المدني المحلية لأجندات وضعها شركاؤها الدوليون، مما يُضعف المنظمات المحلية التي تتسم بالهشاشة أصلا. وكما تم تحليل الأمر في الدراسة المسحية لمنظمات المجتمع المدني للعام 2011، فهناك تدابير قسرية ضد المنظمات الفلسطينية تشمل تدمير البنس التحتية وهدم المكاتب والإغلاق القسري والغرامات، وكذلك إلغاء تصاريح لدخول أو الإقامة في القدس، حيث تعتمد معظم هذه القرارات على “أسباب عسكرية”، وبالتالي لا تمر عبر الآليات القضائية المدنية.

وعلى الرغم من وجود محافظة القدس، فلا توجد هناك مبادرات واضحة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الموجودة في القدس الشرقية للمشاركة مع السلطة الفلسطينية لتحسين الأوضاع المعيشية في المدينة. وتتم معظم إجراءات وأعمال المناصرة بشأن القدس الشرقية من قبل المنظمات الفلسطينية الموجودة في الضفة الغربية والتي تستهدف المجتمع الدولي.

القضايا والرهانات المحددة في الضفة الغربية، و”منطقة ج”

ظهرت قضايا جغرافية محددة في الضفة الغربية خلال لقاءات المجموعات البؤرية وتقارير الإنجاز، كما يلي:

• يؤثر جدار الفصل ونقاط التفتيش على أنشطة منظمات المجتمع المدني، ويفرض صعوبات على حرية الحركة والتنقل ويجبر منظمات المجتمع المدني على الاضطلاع بأدوار أكثر تركيزًا على تقديم الخدمات، ولا سيما في “المنطقة ج”.

• القوة المتزايدة لقوات وآليات الأمن الفلسطينية وزيادة السيطرة على منظمات المجتمع المدني. ففي كل من المقابلات التي أجريت مع المنظمات الفردية في مختلف القطاعات من حقوق الإنسان إلى التنمية الزراعية، وكذلك في بعض لقاءات المجموعات البؤرية. أشار المشاركون إلى حقيقة أن قوات الأمن تلعب دورًا متناميًا في إدارة منظمات المجتمع المدني، والتأثير على القرارات بشأن الموافقة على تسجيل منظمات المجتمع المدني، وحل المنظمات، وإنشاء مجالس إدارات المنظمات، وكلها ممارسات لا تعتبر ظاهرة جديدة. ففي عام 2010 تم تحديد التدخل اللامبرر من وزارة الداخلية الفلسطينية على أنه عقبة في طريق تطوير المجتمع المدني، فضلًا عن أنها تنطوي على عدم الثقة بين المنظمات المدنية في بعض المناطق الجغرافية. على أي حال تعتبر هذه الظاهرة الآن بالذات ذات أهمية متزايدة بسبب الديناميات الإقليمية ذات العلاقة والارتباط (وخصوصًا تضيق الخناق على منظمات المجتمع المدني في مصر).

^[1] ومع ذلك، فإن التسجيل الإسرائيلي لا يسمح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي (المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن تمويل الكيانات الإسرائيلية في الأراضي

^[2] المحتلة من قبل إسرائيل منذ 4 يونيو 1967). المبادئ التوجيهية القائمة عند تأمين الأموال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية قد تؤثر على المنظمات التي أنشئت في الآونة الأخيرة في القدس الشرقية، أنه

^[3] في حين أنه مسجلة تحت السلطة الفلسطينية، لن يكون له أي وضع قانوني معترف به من قبل السلطات الإسرائيلية.

- ديناميات العزل والضم في "المنطقة ج": تمثل منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان الجهة الفلسطينية الوحيدة القادرة على توفير الخدمات في تلك الأجزاء من الضفة الغربية التي تصنف على أنها "منطقة ج". وفي مثل هذه المناطق تظهر ثلاثة أدوار رئيسية لمنظمات المجتمع المدني، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التطوير:
- تقديم الخدمات نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، والقضية الرئيسية التي تظهر في هذا الإطار هي معايير الخدمة.
- تحليل الاحتياجات والدعم للسلطات العامة (بما في ذلك لجان القرى) وللجهات المانحة في التخطيط لمبادرات تنموية.
- دعم الخدمات الحكومية، بوصفها قنوات المعلومات والاتصال والمناصرة بين السكان المحليين والسلطات الفلسطينية ومقدمي خدمات (بما في ذلك المياه والصرف الصحي والكهرباء - غالبًا ما يتم تقديم الخدمات في تلك المناطق من خلال وكالات مستقلة وتشاركية³³).

4. مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسة

1.4 نشأة وتطور السياسات والإطار القانوني (المساحات المتاحة للمشاركة)

يحدد الإطار القانوني القائم المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في الحوكمة وحوار السياسات. وعند النظر في وضع فلسطين، فإن هذه المساحة لم تُرسم بوضوح (في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة - حيث أن هناك أيضًا إطارًا قانونيًا "محليًا" أنشأته وتديره حكومة الأمر الواقع التابعة لحماس في غزة). وفي الواقع، في حين أن القانون لا يضع حدودًا لأنشطة منظمات المجتمع المدني، فإنه أيضًا لا يحدد بوضوح حدودًا لتدخل السلطات الحكومية في حياة المنظمات الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض ملامح الأطر القانونية القائمة تسبب تخوفًا بأن تنتج تأثيرات غير مرغوب فيها، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة في المنظمات المدنية نفسها، و"طبيعة" ووظائف المنظمات المدنية الفلسطينية.

وفقًا للشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية (ANSA)، فإن منظمات المجتمع المدني في فلسطين تعتبر قانون الهيئات الأهلية والجمعيات الخيرية رقم 2000/1 واحدًا من أفضل القوانين في المنطقة. حيث أنه يحد من تدخل الحكومة بالمقارنة مع معظم الدول العربية الأخرى. على الرغم من ذلك، فإنه يترك بعض المساحة للسلطات الحكومية للتدخل في منظمات المجتمع المدني. كما انتقدت منظمات المجتمع المدني أيضًا الممارسات التنفيذية التي تقيد عملها وكذلك انتقدت إصدار المراسيم والأنظمة الرئاسية التي تنتهك القانون وتعيق تطور المجتمع المدني³⁴. ومع ذلك، فقد أطلقت دائرة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية بحكومة الأمر الواقع في غزة برنامجًا جديدًا، يقيّم قدرات وأداء منظمات المجتمع المدني. وقد تم وضع هذا البرنامج بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز آليات التعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطات.

الإطار القانوني الحالي

إن حرية تكوين الجمعيات مكفولة في المادة 26 (2) من القانون الأساسي الفلسطيني (الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني - في عام 1996م، والذي وقعه الرئيس ياسر عرفات في عام 2002م، والمعدل من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2003)، والذي ينص على أن جميع الفلسطينيين لديهم الحق على المستوى الفردي والجماعي في "تشكيل وتأسيس النقابات والاتحادات والجمعيات والأندية والمؤسسات الشعبية والانضمام إليها، وفقا للقانون".

وعلى الرغم من أنه تم إنشاء عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في فلسطين قبل صدور القانون الأساسي وقبل صدور قانون المنظمات غير الحكومية الحالي، استنادًا إلى القوانين الأردنية والمصرية السائدة في فترة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية، فإن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين هو القانون رقم 1 لعام 2000، ويسمى "قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية"³⁵. وينظم هذا القانون إنشاء وعمل منظمات المجتمع المدني على شكل "جمعية". وعلى الرغم من أن القانون يشير إلى جميع أنواع "الجمعيات" و"المنظمات الخيرية" و"المؤسسات المجتمعية"، والشبكات والهيئات والمنابر والأنواع الأخرى من تجمعات المواطنين الدائمة. فإن جميعها تعرّف بشكل مماثل على أنها "جمعيات"³⁶.

لذا ينبغي على كل من المنظمات الكبيرة التي تدير المستشفيات والمؤسسات التعليمية (مثل جامعة بيت لحم ومستشفى الأطفال في بيت لحم) وبعض المنظمات القاعدية الصغيرة أن تكون مسجلة بنفس الطريقة وتحت نفس القوانين.

34 الشبكة التابعة للمساءلة الاجتماعية في العالم العربي

35 المجلس التشريعي الفلسطيني، قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، القانون رقم (1) لعام 2000 -c.pdf، www.pogar.org/publications/charlaw-comorg-PAL-00-

36 ونتيجة لذلك، يتم تسجيل الشبكات والمنظمات على أنها منظمات فردية والمنظمات الفردية الموجودة يتم تسجيلها تحت اسم «اتحاد...»، دون أي إشارة إلى آليات النقابية الفعلية.

33 أنظر أيضا دراسات الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية حول منظمات المجتمع المدني في منطقة ج التي أجرتها عام 2012 و 2013

وفقاً لقانون رقم (1) لعام 2000:

- يجب أن تكون أي جمعية مسجلة. والجمعيات المسجلة مسبقاً بموجب قوانين أخرى قبل صدور قانون رقم (1) عليها أن تسجل مرة أخرى (توفق أوضاعها).
- أي "جمعية" هي أي مؤسسة ذات "شخصية اعتبارية مستقلة، أنشئت بناء على اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق الأهداف المشروعة للأمر التي تخص الاهتمام العام، دون أن تهدف إلى تحقيق الأرباح المالية بحيث يتم تقاسمها بين الأعضاء أو تحقيق أي منافع شخصية".
- جميع الجمعيات المسجلة معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية، ولكن لا يوجد تعريف "للمنفعة العامة".
- ينبغي أن يكون للجمعيات مجلس إدارة لا يزيد عن ثلاثة عشر شخصاً، ولا ينبغي أن يتقاضى أعضاء المجلس أجراً.
- لا توجد قيود على حقوق الجمعية. فالجمعيات لديها حرية المشاركة في النقاش العام حول السياسة، جمع الأموال من مصادر أجنبية ومحلية، والاندماج والانفصال.
- قد تقوم وزارة الداخلية "بالتحقيق" في نشاط أي جمعية أو منظمة للتأكد من أن أموالها قد أنفقت للأغراض التي خصصت لها" (المادة 6).
- يمكن للجمعيات الانتساب إلى منظمات أجنبية أو محلية دون الحصول على إذن مسبق.

الجمعيات الأجنبية لديها الحرية في إنشاء فروع في فلسطين طالما منحت الموافقة من كل من وزارة الداخلية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

يمكن للحكومة أن تمارس الرقابة على أموال الجمعية في حال تمّ حلها. تمّ تعديل القانون بقرار الرئيس محمود عباس (قرار رقم 6 لعام 2011) والذي يمنح وزارة الداخلية سلطة تقديرية غير محدودة لنقل أموال وأصول المنظمة التي تم حلها إلى الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية³⁷.

- وعلاوة على ذلك، فإن وجود أحكام غامضة بشأن تنظيم منظمات المجتمع المدني يجعل من الصعب معرفة ما المقصود بأشكال الانتهاك، وإذا ما كان أي عمل من أعمال المنظمة يشكّل انتهاكاً للقانون أم لا. كما أنها تترك مساحة واسعة لإمكانية فرض عقوبات قاسية من السلطات قد يكون لها تأثير على حياة منظمات المجتمع المدني (ICLN، 2014).

وقد خضع القانون المذكور للمناقشة في السنوات القليلة الماضية. فمن جهة، طالب السلطة الفلسطينية - وخاصة وزارة الداخلية - بسلطة أكبر ومزيد من السيطرة على منظمات المجتمع المدني، وإعادة النظر في عمليات التنسيق والمساءلة لمنظمات المجتمع المدني وأنشطتها، فضلاً عن شرعية آليات تمويلها واستخدامها للموارد الذي لا يعتبر مضموناً بشكل كاف حسب الإطار القانوني الحالي³⁸. ومن جهة أخرى، تطالب المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية بمزيد من الاستقلالية وتحديد أفضل لمساحات تدخل السلطات. حيث أن الكل يعتبر أن القانون الحالي غير قادر على ضمان جودة أنشطة منظمات المجتمع المدني ومساءلة منظمات المجتمع المدني حيال قاعدتها الشعبية والجمهور (في الواقع، نوعية الخدمات المقدمة تتعلق بالوزارات ذات المسؤولية المباشرة وذات الاختصاص في التعامل مع منظمات المجتمع المدني أكثر من وزارة الداخلية، التي تعنى أساساً بالقضايا وتتناولها من منظور أمني). علاوةً على ذلك، وبسبب عدم قدرة الوزارات المختصة ذات التماس المباشر مع منظمات المجتمع المدني على مراقبة أداء هذا المنظمات والخدمات المقدمة منها، فإنها غالباً ما "تستبدل" بنظام رقابة مدعوم سياسياً أو أمنياً من قبل وزارة الداخلية (الأمر الذي يتناقض مع نص القانون).

وتتمتع المفوضية بمهمة ذات ثلاثة أبعاد:

1. ضمان العمل الحر واستقلالية منظمات المجتمع المدني عن كل من الحكومة و "أجندات المانحين".
2. تعزيز التواصل النشط بين القطاعات، في ضوء خطة التنمية الفلسطينية.
3. دعم تعزيز العمل التطوعي الذي كان منتشرًا في الماضي، ولكنه انخفض بشكل ملحوظ بعد الانتفاضة الأولى.

ومن المتوقع أن تعمل المفوضية من خلال البرامج والمشاريع. حيث أن البرامج المتوقعة تتعلق بحقوق الإنسان والحكومة، وبناء القدرات، والشباب. ومن المتوقع في برنامج بناء القدرات بشكل خاص أن يتم تدريب 180 منظمة غير حكومية على كتابة المقترحات، والإدارة والقدرات الأساسية الأخرى، وسوف تقدم أيضاً الموارد المالية والدعم الفني بالإضافة إلى التدريب.

وكن تنفيذ المفوضية أنشطتها، فإنها تبرم اتفاقات تعاون مع المجتمع المدني والهيئات والمنابر والائتلافات، وكذلك مع الجامعات.

وسيكون لدى المفوضية مجلة (وسوف يركّز العدد الأول على قانون المنظمات غير الحكومية) وسيكون لها موقع على شبكة الإنترنت.

37 ينص القرار على تعديل المادة (38) من القانون على النحو التالي: «-1 في حال تم حل جمعية أو هيئة ما، يتم تعيين شخص مسؤول عن تصفية موجودات مؤسسة مدفوع الأجر بعد جرد أموالها وأصولها. وبعد اكتمال عملية التصفية تقوم الوزارة بتحويل جميع الأموال النقدية والأصول إلى السلطة الوطنية الفلسطينية أو إلى جمعية فلسطينية مشابهة في أهدافها. ولا تخضع رواتب ومكافآت وحقوق العاملين في الجمعيات أو المنظمات للنقل».

38 ادعى ممثلو الحكومة في عام 2013 أن الموارد الموجهة من خلال منظمات المجتمع المدني من قبل الجهات المانحة الدولية تتجاوز تلك الموجهة من خلال الحكومة نفسها. دعت منظمات المجتمع المدني بمثل هذه التصريحات وأنّها تخلو من أي أساس حقيقي وهي محاولة لخلق عدم الثقة ضدهم.

http://www.icnl.org/research/monitor/palestine.html 39

40 ووفقاً للقانون المصري للجمعيات، يجب الموافقة على جميع مصادر التمويل الدولية من قبل الهيئات الحكومية. مما أدى إلى أن تسجل منظمات حقوق الإنسان المصرية نفسها «كشركات» بدلا من جمعيات.

القوانين الذاتية لمنظمات المجتمع المدني

بين عامي 2006 و 2008، وبعد التشاور على نطاق واسع شارك فيه أكثر من 250 منظمة غير حكومية، ومركز تطوير المؤسسات غير الحكومية الأهلية (NDC)، وبدعم من البنك الدولي، تم صياغة "مدونة قواعد السلوك للمنظمات غير الحكومية"⁴¹. وتحدد هذه المدونة القيم والمبادئ التي ينبغي أن تلتزم بها المنظمات غير الحكومية، وهي:

- التوافق مع القوانين.
- الأولوية لأجندة التنمية طويلة المدى (تمشيًا مع الأجندة الوطنية دون أي أنشطة تطبيع مع المحتل).
- المشاركة.
- التشبيك والتنسيق.
- الشفافية.
- المساءلة.
- المساواة والشمولية.
- منع تضارب المصالح.
- التأثير والفعالية.
- نزاهة المنظمات غير الحكومية.
- تسوية المنازعات.

وقد تم توحيد المدونة من خلال أنشطة نشرها على نطاق واسع بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية بمشاركة شبكات المنظمات غير الحكومية الرئيسية الحاضنة (الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والمعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية - غزة⁴²) وذلك لتكوين "اتلاف مدونة قواعد السلوك".

كما تم إعداد ونشر الأدلة والمبادئ التوجيهية والإرشادات بشأن مدونة السلوك. وقد تبنت نحو 650 منظمة حاليًا مدونة قواعد السلوك وتشارك في مجموعة من أنشطة بناء القدرات وفي بناء آلية الامتثال والتوافق، والتي نفذت من خلال التعاون بين مركز تطوير المؤسسات غير الحكومية الأهلية واتحادات الجمعيات الخيرية وشبكات المنظمات غير الحكومية.

وبالنظر إلى مجموع عدد المنظمات المسجلة، فإن عددًا قليلًا من المنظمات تشارك في تطبيق "مدونة السلوك"، ولكن إذا أخذت المنظمات "النشطة" في عين الاعتبار، وتلك التي يمكن تعريفها بأنها منظمات غير حكومية أكثر من كونها منظمات مجتمعية قاعدية، فإن العدد يبدو مناسبًا ومنسجمًا⁴³.

قوانين أخرى متصلة بالموضوع بما في ذلك التعاونيات والنوادي الرياضية ومؤسسات التمويل الصغير

توجد في الضفة الغربية وقطاع غزة قوانين أخرى ذات صلة بما يخص التعاونيات والنوادي الرياضية ومؤسسات التمويل الصغير:

- يتم تسجيل التعاونيات (الجمعيات التعاونية) لدى وزارة العمل، وتشمل كل من التعاونيات الإنتاجية، والإدخار، وتعاونيات الإئتمان. كما تشكل التعاونيات حاليًا "حلقة الوصل" الرئيسية بين الأنشطة الاقتصادية لمنظمات المجتمع المدني وأنشطة القطاع الخاص. ومع ذلك، فهي تعتبر في كثير من الأحيان جهات مستفيدة أو وسائل للوصول إلى الفئات المستهدفة، أكثر من اعتبارها "لاعبيًا" وشريكًا في حوار السياسات والحكومة، سواء من جانب المنظمات غير الحكومية الكبيرة أو من جانب الحكومة نفسها.

- يتم تسجيل المجموعات والاتحادات الرياضية تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة⁴⁴. وهي تشكل تجمعاً متنوعًا من المنظمات، والتي بالإضافة إلى أنشطة الشباب والرياضة، غالبًا ما تشارك في الأنشطة الثقافية، وفي بعض الحالات في "لجان المشاريع" أو لجان التشاور الموجودة على المستوى القروي أو المحلي، وخاصة في السنوات الأخيرة. حيث شاركت نوادي الشباب الرياضية (بما في ذلك المجموعات الشبابية غير الرسمية) في الأنشطة التي تركز على الحوكمة في الأقاليم مثل القيام بالمظاهرات للمطالبة بدور أقوى وأكثر كفاءة للسلطة الفلسطينية ضد الجدار وإدارة "جلسات الاستماع" من قبل السلطات المحلية⁴⁵. وعلى الرغم من تشكيلاتها وانتشارها على نطاق واسع وأهميتها. فإن هذه المنظمات نادرًا ما تشارك في النقاش الرسمي ضمن "مجتمعات المجتمع المدني".
- أنشئت مؤسسات التمويل الصغير (MFI) بشكل رئيسي بين 2013-2014، بعد إصدار قانون "تمويل المشروعات الصغيرة" الذي يتطلب أن تتم ممارسة أنشطة القروض الصغيرة في المنظمات تحت سيطرة وزارة المالية وسلطة محددة. كما يتطلب القانون الجديد من المنظمات إيداع رأس مال لكي يتم تسجيلها. وقبل أن يصدر هذا القانون تم تسجيل معظم منظمات القروض الصغيرة على أنها "منظمات غير حكومية". وبعد صدور القانون الجديد حافظت بعض المنظمات على وضعها "كمنظمات غير حكومية"، واستمرت في تنفيذ التدريب والمساعدة الفنية واحتضان المشاريع، فضلًا عن "تعزيز الأنشطة المالية" لمؤسسات التمويل الصغير، في حين تقوم منظمات التمويل الصغير الأخرى المسجلة بتنفيذ العمليات المالية. ومثل هذه الأدوار غالبًا ما تضع المنظمات في وضع صعب، لأن تضارب المصالح يمكن أن ينشأ بسهولة بين وظيفة منظمة تقرر المال أو تعزز الإئتمان، وأخرى تعزز المنفعة ووجهات نظر المجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني التي تدعم أنشطة التمويل الصغير غالبًا ما تكون أكثر عرضة لقيود السلطات العامة وأكثر هشاشة أمامها، وبالتالي نجدها تميل إلى تجنب أي صراع قد ينشأ عند المشاركة أو الانخراط في الأعمال المتعلقة بالحوكمة⁴⁶.

القوانين الإسرائيلية

تخضع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في كل من "منطقة ج" والقدس الشرقية للقوانين واللوائح الإسرائيلية أيضًا. حيث لا يتطلب القانون الإسرائيلي تسجيل جميع الجماعات والمنظمات وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة العليا الإسرائيلية اعترفت عام 2009 "بحرية تكوين الجمعيات" كحق من حقوق الإنسان الأساسية. ومع ذلك، فكي تنفذ المنظمات الأنشطة التي تتطلب إنفاق موارد، يجب أن تتلقى تصريحًا من قبل "مسجل الجمعيات" الإسرائيلي، تحت إشراف وزارة القضاء الإسرائيلية. وتخضع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي أنشئت في الأراضي الخاضعة للسلطات الإسرائيلية بشكل رئيسي لثلاثة قوانين:

- قانون الجمعيات (1980)، والذي ينظم المنظمات غير الحكومية والشركات والجمعيات التعاونية.
- القانون الجنائي، وخصوصًا "قانون منع الإرهاب" (1984)، و "قانون تنفيذ الاتفاق المرحلي في قطاع غزة والضفة الغربية" (1994) و "القانون الخاص بحظر تمويل الإرهاب" (2005).
- القوانين المتعلقة بممارسة المهن، والتي تلزم المهنيين بالانتماء إلى النقابات المهنية.

وبموجب القانون الإسرائيلي، يمكن حلّ الجمعيات بناءً على أمر من المحكمة. ومع ذلك، فغالبًا ما تعتمد الإجراءات التي تتخذ ضد الجمعيات الفلسطينية على خيارات تعسفية أو اعتباطية، وبناءً على ما يسمى "اعتبارات أمنية". وشكل هذا الأمر عاملًا رئيسيًا في خروج المنظمات الفلسطينية من القدس الشرقية. وفي حين أن معظم المنظمات تفضل عدم تسجيل نفسها بموجب القانون الإسرائيلي، فإن الكثير منها لا يمكن أن يتلقى أو يدير الموارد المالية في القدس الشرقية، الأمر الذي يتطلب بدوره تدخل المنظمات غير الحكومية الدولية أو حتى المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية لتسهيل عملها. ويعتبر التعاون مع المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية قضية حساسة جدًا، حيث ينظر إليه كنوع من أعمال "التطبيع".

44 مثال على هذه الأنشطة هو «رواد، برنامج تمكين الشباب الفلسطيني». وهو مشروع تنفذه وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع نادي الرياضة المحلية ومع بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية وبدعم من مساعدات الشعب الأمريكي و«مركز تنمية التعليم الأمريكي» (http://www.ruwwad.org/)

45 مقابلات مع الباحثين المشاركين في تحليل أنشطة المساءلة الاجتماعية في فلسطين ولقاءات مع المنظمات الشبابية.

46 شركة التنمية المستدامة 2013، مقابلات مع مؤسسات التمويل الصغير والمنظمات غير الحكومية

http://www.ndc.ps/PDF/Code_of_Conduct.pdf41

42 حاليًا (نوفمبر-ديسمبر 2014)، لا تشارك شبكة المنظمات غير الحكومية في غزة في الائتلاف.

43 البنك الدولي، ملاحظات التنمية الاجتماعية، ابتكارات المساءلة الاجتماعية في قطاع المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يونيو 2012

إن وضع السياسات وصياغة القانون هي منطقة تقليدية للروابط المشتركة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة في فلسطين. كما ساهمت منظمات المجتمع المدني في اعتماد عدد من القوانين بما في ذلك قوانين المنظمات غير الحكومية، وقانون العمل، وقانون الأحوال المدنية، فضلاً عن صياغة مجموعة متنوعة من السياسات وتشمل عددًا من استراتيجيات كل قطاع (مثل استراتيجية القطاع الصحي، واستراتيجية قطاع الزراعة... إلخ).

وعلاوة على ذلك، تم إطلاق المشاورات حول مبادرات حوار السياسات بمشاركة منظمات المجتمع المدني بشأن السياسات الاقتصادية وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية. كما شارك 1300 ممثل من منظمات المجتمع المدني بشكل خاص في عملية صياغة خطة التنمية الوطنية في 240 لقاء⁴⁸. ولكن من خلال المقابلات والمجموعات البؤرية تم الحديث عن تلك المبادرات أنها ذات طابع "تزييني صوري" بشكل أساسي، لأن العناصر الرئيسية للسياسات لم تناقش مع منظمات المجتمع المدني. وهناك قضية أخرى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهي إشراك منظمات المجتمع المدني في تطوير استراتيجيات القطاعات التي تدعم خطة التنمية الوطنية. ومع ذلك، لم تشارك منظمات المجتمع المدني في المناقشة العامة للسياسات أو في مرحلة التحضير لعملية التخطيط؛ إذ لم تشارك منظمات المجتمع المدني في تطوير عملية التخطيط نفسها.

ولقد تم تحديد حوار السياسات والمناصرة - باعتبارها أنشطة معتادة بالنسبة لحوالي 50% من المنظمات غير الحكومية التي شاركت في الدراسة التحليلية، بما فيها تلك التي تشارك في تقديم الخدمات. وفي الواقع، فغالبًا ما يتم التشاور مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية والأكثر خبرة والوزارات ذات المسؤولية المباشرة حول السياسات والقوانين الرئيسية.

ويرجع سبب تأثير منظمات المجتمع المدني (وخاصة المنظمات غير الحكومية) على السياسات العامة في الغالب إلى العوامل التالية:

- القدرات الفنية والخبرات للمنظمات غير الحكومية (بعض المنظمات غير الحكومية لديها خبرة أطول ومعرفة أقوى من السلطات العامة عند التركيز حول مجالات سياسية كثيرة: الزراعة والصحة والتعليم)، وغالبًا ما يُسمح للمنظمات غير الحكومية نفسها بتقديم أدلة في المناصرة للسياسات والقوانين.
- حقيقة أن المنظمات غير الحكومية تعتبر لاعبًا رئيسيًا في توفير خدمات معينة، (هذا الأمر صحيح في مسألة رعاية الطفل والتربية الخاصة وخدمات التأهيل وخدمات الزراعة وحتى الرعاية الصحية المتخصصة)، والتي تجعل من المستحيل تحديد السياسات العملية دونما استشارتها.
- العلاقات الشخصية التاريخية الموجودة بين الموظفين وقادة بعض المنظمات غير الحكومية والموظفين وقادة بعض الوزارات. فقد تم إنشاء العديد من المنظمات غير الحكومية الكبيرة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت هذه الأماكن التي بدأ منها الضباط والقادة السياسيون حياتهم المهنية. وغالبًا ما توجد علاقات بين قادة المنظمات غير الحكومية الكبيرة والقادة السياسيين، بسبب أنهم كانوا زملاء في الدراسة ولديهم خبرات مهنية مشتركة.

وفي حين أن هذه العوامل الثلاثة تيسر تأثير منظمات المجتمع المدني في تطوير السياسات الوطنية والمحلية، فإنها إلى حدٍ ما تضعف بطريقة أو بأخرى الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني ككيان فاعل في السياسات، ولا تعطيها الشرعية بسبب الخبرة والقدرات، وإنما باعتبارها آلية لمشاركة المواطنين. ومن المفارقات، أنه في حين أن الحكومة تعترف بمنظمات المجتمع المدني الرئيسية كشركاء في وضع السياسات، فإن الاعتراف بالمجتمع المدني بشكل عام كلاعب شرعي ومستقل في السياسة لا زال ضعيفًا جدًا.

ولكن الوضع يختلف، جزئيًا على الأقل، فيما يخص بعض المسائل التي تمسّ فيها السياسات مناطق حساسة مثل الأمن، واحترام الحريات المدنية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة. ففي هذه المناطق، يكون تأثير منظمات المجتمع المدني على السياسة مرتبطًا "بنوافذ من الفرص" (مثل وجود وزير معين، أو ظهور للعيان مناقشات دولية بشأن قضية معينة)، ومرتبطة أيضًا بقدرة المنظمات على التعبئة وحشد الشبكات والجمهور، وكذلك حشد الجهات المانحة الدولية.

على الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني في فلسطين منخرطة في تقديم الخدمات، إلا أن هناك بعض الأمثلة من منظمات المجتمع المدني التي تشارك في الحوكمة وحوار السياسات. وهي تشمل مبادرات منظمات المجتمع المدني لمشاركة السلطات العامة على المستويين المركزي والمحلي، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في "فضاءات الدعوة" التي بادرت إليها السلطات العامة بنفسها.

الإطار الاستراتيجي للمنظمات غير الحكومية لقطاع المنظمات غير الحكومية (2013-2017)

في مايو 2013، أطلق مركز تطوير المؤسسات الأهلية "الإطار الاستراتيجي لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية 2013-2017". وقد وضع الإطار الاستراتيجي من خلال التشاور بين منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. ويحدد الإطار الاستراتيجي المجالات ذات الأولوية التالية "كأهداف الاستراتيجية" رئيسية:

1. مشاركة أكثر فاعلية للمنظمات غير الحكومية في عملية التحرر الوطني والديمقراطية، بناءً على إطار قانوني معترف به دوليًا. والغرض من هذا الهدف دعم الحملات ضد الاحتلال وإنشاء آلية لمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين بشكل أساسي.
2. التعميم والعلاقات الفعالة بين قطاع المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية الفلسطينيين (يدعم هذا الهدف إنشاء مجموعات عمل حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات، والبحث في قضايا سياسية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في اللجان الاستشارية التي أنشأتها الوزارات).
3. تحسين منالية الخدمات ذات الجودة، والتي تتجاوز مع احتياجات المجتمع، والتي تقدمها الحكومة والمنظمات غير الحكومية. (الغرض من هذا الهدف هو تعزيز نهج قائم على الحقوق في تقديم الخدمات، من خلال دعم وضع المعايير، ومدونة قواعد السلوك تتوافق مع الآليات، وتقييم الجودة وتغطية الخدمات في منطقة (ج)، وفي المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وإدخال إجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين في منظمات المجتمع المدني والخدمات ولتسهيل مشاركة الشباب والقيادة، ورفع الوعي لدى الأفراد وغيرها)
4. منظمات غير حكومية أكثر فاعلية ومسؤولية وشفافية (تستمر بالعمل بشكل أساسي على نشر "مدونة السلوك" وعلى إنشاء آلية الامتثال والتوافق)
5. تأمين الموارد المالية الكافية للمنظمات غير الحكومية (من خلال فتح حوار بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، عن طريق تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية وحشد مصادر جديدة للتمويل. وفي هذا الإطار من المتوقع إنشاء "صندوق الوقف للتنمية الاجتماعية").

وكما لوحظ في عام 2013 في تقرير منظمة كير الدولية في مصر حول المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، فقد استخدمت منظمات المجتمع المدني في فلسطين "عددًا من أدوات المساءلة الاجتماعية مثل مؤشرات المساءلة الاجتماعية في إطار النتائج والشفافية والتشاركية في عمليات اختيار المشروعات الفرعية والتخطيط التشاركي وتقييم الاحتياجات وبطاقات التقييم المجتمعي لميزانية المواطن، والتدقيق المجتمعي، بالإضافة إلى بعض ورشات التوعية حول المساءلة"⁴⁷.

ويمكن تنظيم هذه التجارب في فئات مختلفة، وبالتحليل الموجز كما يلي:

- وضع السياسات وصياغة القانون.
- تعزيز الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للسلطات المحلية.
- تحسين تقديم الخدمات العامة.
- دعم اللامركزية والحكم المحلي.
- تقديم الدعم لتحسين فعالية التعاون الدولي.
- دعم الحملات الدولية وحوار السياسات على المستويين الإقليمي والدولي.

48 مركز تطوير المؤسسات الأهلية، مشاركة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في القطاع وعمليات التخطيط الوطنية، ديسمبر 2013

47 منظمة كير الدولية في مصر، إمكانية تعزيز المساءلة الاجتماعية في التدخل والحكم المحلي في فلسطين، مؤسسة كير الدولية التعاون الألماني 2013

وهناك قضية مشتركة نوقشت في الاجتماعات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني وهي القدرة المحدودة على "الحشد والتعبئة العامة" التي يمكن أن تمارسها منظمات المجتمع المدني من أجل الضغط على السلطات. ونمة مسألة أخرى ناشئة تمت مناقشتها مع ممثلي منظمات المجتمع المدني وهي حقيقة أن القدرة على تنفيذ " المناصرة القائمة على الدليل والبرهان" متوفرة فقط بين عدد قليل من المنظمات والتي تُعتبر أكثر تخصصًا.

وفي ظل غياب "مجلس تشريعي فاعل" والمشهد العام لمناقشة السياسات والقوانين العامة، فإن التأثير على السياسات والأطر القانونية يبدأ بشكل أساسي من خلال "الروابط المباشرة" مع صنع القرار في الحكومة.

تعزيز الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للسلطات العامة

في السنوات الأخيرة، أصبح موضوع "الحوكمة" و "المسؤولية الاجتماعية" موضوعًا هامًا على نحو متزايد في فلسطين، وذلك ليس بسبب الاهتمام والمشاركة من اللاعبين الدوليين الرئيسيين على الأقل (مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التنمية الدولية البريطانية)، وإنما أيضًا للأهمية التي أوليت لهذه الموضوعات ضمن حلبة السياسة الدولية (انظر النقاش حول فعالية المعونة والتنمية):

- بعض منظمات المجتمع المدني الرئيسية انخرطت في قضايا المساءلة (بما في ذلك التحالف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، وطاقم شؤون المرأة، وملتقى الفكر العربي - ملتقى) وباتت تؤثر على إنشاء آليات مؤسسية جديدة على المستوى الوطني، وإدارة السياسات والأنشطة العامة على المستويين المركزي والمحلي.
- في إطار خطة التنمية الوطنية 2011 - 2013، يُفترض أن تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الإشراف على أداء المؤسسات العامة والخدمات.

- تبنت السلطة الفلسطينية مجموعة متنوعة من التدابير لزيادة الشفافية والمساءلة لدى السلطات ومقدمي الخدمات (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني)، وكذلك بناءً على جهود منظمات المجتمع المدني التي تركز على "الحوكمة". وتشمل التدابير التي تم تبنيها في الآونة الأخيرة في هذا السياق ما يلي: إنشاء الهيئة الفلسطينية لمكافحة الفساد في عام 2010 ، ومشاركة الحكومة في صياغة خطة لمكافحة الفساد، ونشر مجموعة أدوات النزاهة بين وحدات الحكم المحلي (تبنته 15 سلطة محلية، بطرائق مختلفة، حيث أنشأت 9 سلطات مساحات لمشاركة المواطنين، في حين تبنت الأخرى الأدوات المتعلقة بالإجراءات الإدارية فقط⁽⁴⁹⁾).

تركز مبادرات المساءلة الاجتماعية في الوقت الراهن على "الفساد" و "الممارسات الخاطئة"، وكذلك الشكاوى الفردية من قبل المنتفعين من الخدمة/ المواطنين. وبينما من المرجح أن يؤثر مثل هذا التركيز إيجابيًا على أداء السلطات العامة ومقدمي الخدمات، فإنه يواجه خطر عدم المساهمة بشكل كبير في النهوض بالاعتراف بحقوق المواطنة (بما في ذلك عملية صنع القرار في الخيارات العامة) أو إلى الاعتراف بالمجتمع المدني كعنصر فاعل في مجال السياسات. وفي حقيقة الأمر، فإن معظم آليات المساءلة الاجتماعية التي وُضعت تميل إلى التركيز على اممثال السلطات العامة وتوافقها مع اللوائح والقوانين (الأمر الذي لا يشكل مشكلة بسيطة في فلسطين، إذا أخذنا بعين الاعتبار دليل البنك الدولي حول المساءلة الاجتماعية وأداء الحكومة المذكور سابقا) أكثر من التركيز على فاعلية أو ملاءمة السياسات للاحتياجات الناشئة.

تحسين تقديم الخدمات العامة

يعتبر تحسين تقديم الخدمات العامة مجالاً آخر ممكنًا لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات. حيث يوجد تعاون قوي بالفعل في بعض مجالات الخدمة العامة، مثل خدمات التعليم، والخدمات الصحية والخدمات المقدمة للأشخاص أصحاب "الاحتياجات الخاصة". وبالرغم من أن التعاون يركز على مجال تقديم الخدمات، إلا أن بعض الخبرات وفرص التعاون الناشئة جديرة بالملاحظة.

- عملت منظمات المجتمع المدني دائمًا بنشاط على تقديم واختبار الابتكارات المنهجية التي تتعلق بتقديم خدمات معيّنة⁵⁰، ونشر المنهجيات الجديدة بين الموظفين العموميين عن طريق من التعاون الرسمي مع الوزارة (والذي يؤدي غالبًا إلى تنفيذ الأنشطة التدريبية للموظفين العموميين ومقدمي الخدمة) أو من خلال التعاون غير الرسمي على المستوى المحلي مع مقدمي الخدمات. ويتم تنفيذ العديد من هذه الأنشطة من قبل منظمات المجتمع المدني منذ عام 2007 بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج اللابيين غير التابعين للدولة والسلطات المحلية.
- يعتبر تنسيق الأنشطة ووضع المعايير المشتركة للخدمات العامة مجالاً آخر يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تشارك فيه، وتحسين جودة الخدمات وزيادة أهمية تقديمها. وحاليًا، فإن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا قويًا في حالات استثنائية وقليلة (مثل الخدمات الصحية، حيث يعتبر تحويل الحالات بين الخدمات العامة وخدمات منظمات المجتمع المدني أمرًا شائعًا)، كما أن السلطات العامة طالبت بوضع المعايير وتنسيق الخدمات بشكل أساسي. ومع ذلك، فيمكن من خلال إنشاء هيئات التنسيق الإقليمية للخدمات الاجتماعية (التي وضعت ضمن إطار دعم الاتحاد الأوروبي لوزارة الشؤون الاجتماعية) خلق مساحة جديدة "لإجراءات وضع المعايير التشاركية".
- تعتبر لجان المستخدمين ولجان تحسين الخدمات أمرًا مشتركًا على المستوى الوطني، ولا سيما في قطاع التعليم. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء لجان مماثلة - تمكن من خلالها المستخدمون من مناقشة مزودي الخدمات بشأن القضايا المتعلقة بنوعية وخصائص الخدمات - يعتبر مجال تركيز واهتمام من بعض المبادرات. وقد تم ذلك بالتشارك مع ائتلاف أمان ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبدعم من وزارة التنمية الدولية البريطانية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والجهات المانحة الأوروبية الأخرى.

وهناك حالة خاصة في هذا السياق هي تمثيل المنظمات النسوية، والخدمات المقدّمة للنساء من قبل منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة. وبدعم من برنامج التعاون الإيطالي، تم إنشاء شبكة من "مراكز المرأة" المحلية. حيث تشرف وزارة شؤون المرأة على إدارة هذه المراكز في الضفة الغربية، ولكنها تشمل في لجان إدارتها المنظمات النسائية المحلية، وذلك لضمان التنسيق بين الخدمات المقدمة من قبل مختلف اللاعبين من جهة، وأهمية أنشطة المركز نفسه فيما يتعلق بمطالب المواطنين من جهة ثانية. وفي قطاع غزة، تدار هذه المراكز بشكل مباشر من قبل المجالس المحلية التي تتكوّن من منظمات المرأة ولديها السلطات المحلية التي تمثل نظير وشريك رئيسي لها. وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات المتعلقة بحقوق المرأة وتمكينها تمثل "إجراءات سياسية" فعلية أكثر من مجرد أنشطة تقديم الخدمات⁵¹.

دعم اللامركزية والحكم المحلي

لقد تم مناقشة قضية اللامركزية لفترة طويلة في فلسطين. وكما سبق ذكره، فهناك عدد كبير من هيئات الحكم المحلي في فلسطين، حيث تتألف من بلديات ذات أبعاد وأنواع مختلفة، ومن لجان قروية ووكالات إدارة وتقديم الخدمات. وبينما لم يتم إضفاء الطابع المؤسسياتى رسميًا على مشاركة المواطنين في الحكم المحلي، فإنها تصبح ممارسة شائعة، حتى لو كان ذلك من خلال مجموعة متنوعة من المناهج والطرائق.

وفي عام 2011، أنتجت وزارة الحكم المحلي مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن المساءلة في هيئات الحكم المحلي. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية أربعة مجالات لتحسين مشاركة المواطنين: (1) الكشف عن المعلومات من خلال نشر التقارير والبيانات المالية، (2) التشاور من خلال اجتماعات تشاورية واللقاءات العامة غير الرسمية وصاديق الشكاوى ولجان الأحياء، (3) التخطيط التشاركي وصنع القرار من خلال تقييم الاحتياجات والمشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية (4) المساهمات العينية والمالية.

^[1] 50 من بين أمور أخرى: إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والتدريب والتعليم التقني والمهني، والرعاية الصحية الأولية والعيادات المتنقلة، والتعليم العلاجي للأطفال ذوي صعوبات التعلم، وغيره

^[2] 51 كما هو الحال في غزة في «جمعية الثقافة والفكر الحر (CFTA)»، حيث تبين أن مبادرات التعليم والثقافة يمكن أن تكون موجودة ضمن إجراءات السياسات الراهنة، لا سيما عندما تشجع التغيير الثقافي، والتغير في أداء السلطة العامة والابتكار الاجتماعي.

وقد تم تنفيذ بعض الطرق بالفعل، حسب مجموعة الممارسات الواردة أدناه.

• **المجالس و"هيئات التنسيق"** التي تشرك البلديات ومنظمات المجتمع المدني، والتي جرى تطويرها في العديد من البلديات (بما في ذلك: بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور حيث يوجد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني). وفي معظم الحالات، فإن هذه المجالس لديها مهمة معينة متوفرة وتميل إلى أن تكون أكثر من مجرد مساحة لتيسير التواصل بين اللاعبين، بل مساحة تستطيع منظمات المجتمع المدني من خلالها أن تؤثر في الحكم المحلي والسياسات المحلية. وعادة ما تقود هذه الحقيقة منظمات المجتمع المدني من قبل البلديات التي تدعو منظمات المجتمع المدني. ويرافق هذه الطريقة خطر اختيار المنظمات على أسس مثل أن تكون تلك المنظمات هي التي تتعاون بالأساس وبالفعل مع الإدارة العامة، أو التي تكون أقرب إليها بسبب الروابط السياسية أو العائلية، أو خطر أن تعتبر المجالس نفسها نوادي مغلقة عليهم فقط، لتشارك فيها المنظمات التي تم اختيارها فقط.

• **إن صياغة خطط التنمية المحلية** هو نشاط يشارك فيه كل من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية (مثل مؤسسة أريج، في محافظة بيت لحم) وكذلك تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية - بما في ذلك المنظمات المجتمعية القاعدية - في تحديد الأولويات المحلية وفي صياغة الخطط لكي يتم تقديمها إلى الحكومة الوطنية والجهات المانحة. وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، فقد تم إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية عبر 134 سلطة محلية. وهناك خاصية مشتركة لمعظم الخطط وهي حقيقة أنها تميل إلى التركيز على "قائمة المشاريع ذات الأولوية" والتي يمكن أن تختارها الوكالات المانحة، بدلاً من التركيز على استراتيجية أوسع للتنمية والحكم المحلي⁵².

• تم تطوير جلسات الاستماع العلنية واللجان للتأثير على السياسات المحلية في ظل المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني، والتي تهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي على "جداول أعمال وأجندات التنمية المحلية" وإلى التأثير على قرارات السلطات المحلية، من خلال طرح وجهات نظر المواطنين وتمثيل مجموعة أخرى من التدخلات يمكن تنفيذها في العديد من البلديات والقرى في غزة والضفة الغربية. وفي بعض الحالات، يتم تشكيل هذه اللجان في القرى الواقعة في "المنطقة ج" كطريقة "لإضفاء الطابع الرسمي" للمطالب الموجهة لمقدمي الخدمات وفتح قنوات التواصل بين المجتمعات في "منطقة ج" والسلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع ضمن إطار برنامج (الجهاللواعينبت غير التابعة للدولة - والسلطات المحلية) الذي ينفذه الاتحاد الأوروبي، بمشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مع التركيز على تشكيل لجان محلية تسمح بتمثيل اللاعبين غير الممثلين عادة في المجالس القروية (مثل النساء والشباب، وغيرها).

تجارب تعكس مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحكم المحلي

يعمل برنامج تجاوب في ستة مجتمعات مهتشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يساعدهم على تنظيم أنفسهم على نحو أفضل، والتخطيط لأولوياتهم بشكل جماعي، وتمكينهم من المناصرة مع صنع القرار وأصحاب العلاقة الآخرين لمزيد من الاستجابة المباشرة لاحتياجاتها وأولوياتها. وعلاوة على ذلك، يعمل البرنامج بشكل مباشر مع السلطات لتجريب آليات من شأنها أن تسهل المشاركة المدنية واتخاذ القرارات بشكل يستجيب لاحتياجات الجمهور ويبقيه مطلعاً على الإجراءات. ويتم تمويل البرنامج من وزارة التنمية الدولية البريطانية ويجري تنفيذه من خلال التعاون بين المجلس الثقافي البريطاني ومؤسسة مفتاح، وأمان، والرؤية الفلسطينية، ومنظمة أوكسفام، والعمل الإعلامي التابع لهيئة الإذاعة البريطانية¹.

ويعتبر إنشاء اللجنة التوجيهية لتخفيف الفقر في المنطقة الوسطى من قطاع غزة (SCAP)، جوهر هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يتم تنفيذه من خلال التعاون بين الإغاثة الإسلامية ومؤسسة سيفيتاس. وقد شارك المشروع في خلق لجنة تتكون من المنظمات القاعدية المحلية، ولجان الأحياء، والبلديات، وحصل على دعم وزارة الحكم المحلي.

لقد لعبت وكالات المعونة الدولية، وخاصة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (التي دعمت أنشطة التخطيط فيما يتعلق بمشاركة منظمات المواطنين) ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والأمم المتحدة، دوراً قوياً في تطوير معايير وطرائق مشاركة المواطنين في الحكم المحلي. مما خلق وضعاً يجعل استدامة مشاركة المواطنين الفعلية في الحكم المحلي قيد النظر ومحل بحث، لأنه يعتمد في كثير من الحالات بشكل كبير على دعم من الجهات الخارجية أكثر منه على العمل على المستوى المحلي (من قبل منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، حيث أن كلاهما في كثير من الحالات يهتم بالحصول على الموارد المالية أكثر من الالتزام بشكل أقوى وأكثر فعالية بدور الحكم المحلي وزيادة الاستقلالية عن الحكومة).

دعم تحسين فعالية التعاون الدولي

يمكن تحديد المزيد من المساحة للحكومة وحوار السياسات بشأن التعاون الدولي، وبهدف تحسين أهمية وفعالية المساعدات الدولية في فلسطين. ففي هذا الإطار، تم تنفيذ العديد من الأنشطة، على النحو المبين أدناه:

• تم التشاور مع منظمات المجتمع المدني بشكل متكرر كوسيلة لتحسين دعم الاتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة في إطار مبادرة الديمقراطية الأوروبية وحقوق الإنسان وفي إطار "برنامج اللاعبين غير التابعين للدولة والسلطات المحلية" والإعداد لمجموعة متنوعة من "الدعوة لتقديم المقترحات". ومؤخراً دعا الاتحاد الأوروبي لمبادرات التشاور فيما يتعلق بإنشاء استراتيجية التعاون المحلي لعام 2013، وفي إطار الدعم الموحد 2014-2015، وكذلك "خارطة طريق الدولة للمشاركة مع منظمات المجتمع المدني"، واللجان الفرعية لمركز معلومات الجوار الأوروبي. وفي عملية صياغة هذه الوثائق وتحديد تعاون الاتحاد الأوروبي مع فلسطين، تم تنفيذ أنشطة تشاورية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم تشجيع التشاور مع منظمات المجتمع المدني في إطار الاستعدادات لمؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة في عام 2014 (حيث لم يتم دعوة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من قبل الحكومات المعنية)، وهي بشكل عام طريقة لإشراك منظمات المجتمع المدني مارستها الجهات المانحة الأخرى. وبالرغم من أن هذه المبادرات التشاورية لم تشرك سوى عدد قليل نسبياً من المنظمات وغالباً ما ينظر إليها - من قبل الوكالات الدولية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني التي تم التشاور معها - كنوع من "التشاور مع المستفيدين" حيث أن الأمر الرئيسي ليس وضع الاستراتيجيات، بل تخصيص المال لتلبية المطالب المختلفة التي تظهر.

• تمثل مشاركة منظمات المجتمع المدني في هيكلة تنسيق المعونة المحلية فرصة أخرى⁵³. ومع أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في منتديات تنسيق المعونة ممكنة من حيث المبدأ، ولا سيما ضمن مجموعات عمل القطاع (Sector Working Group-SWG)، إلا أن هذه المشاركة محدودة جداً، وعلاوة على ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني المشاركة في اجتماعات مجموعات عمل القطاع غير مكلفة بتمثيل منظمات المجتمع المدني الأخرى.

• وهناك طريقة ثالثة لمنظمات المجتمع المدني للتأثير في تخصيص المساعدات الدولية إلى فلسطين من خلال الشبكات والمؤتمرات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في الشبكات الدولية والإقليمية كرس عملها نحو التوجه لدعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية واعتماد العقوبات ضد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. ولتحقيق هذا الهدف فإن منظمات حقوق الإنسان ترصد وتوثق وتنتشر المعلومات حول الانتهاكات المتعلقة بإلزام قوات الاحتلال بحقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام وهدم المنازل ومصادرة الأراضي، من جهة. ومن جهة أخرى، فإن مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني تشارك في المعلومات وحملات المناصرة (مثل المقاطعة والحد من الاستثمارات الدولية في المناطق المحتلة بشكل غير قانوني).

• وهناك مجالات أخرى ذات صلة وهي تعبئة وحشد الفلسطينيين في الشتات، ليس فقط كمصدر للتمويل ولكن كطرف فاعل في مجال الابتكار، مع التركيز على قضايا الحوكمة والسياسات. كما يمكن أن تلعب مراكز الأبحاث دوراً في هذا الإطار، جنباً إلى جنب مع المنظمات الجديدة مثل "الشبكة"، وهي مركز أبحاث فلسطيني دولي ينطوي على مشاركة المفكرين ونشطاء التنمية والذين يقيمون داخل فلسطين وخارجها، ويركزون على القضايا المتعلقة بعمليات وسياسات التنمية الفلسطينية.

• وأخيراً يمكن أن تشارك منظمات المجتمع المدني في تحسين تخطيط وتنفيذ أنشطة المساعدات على المستوى المحلي. حيث أجرت الوكالة الفرنسية للتنمية مبادرة تجريبية، بالتعاون مع مركز تطوير المؤسسات الأهلية ومجموعة من منظمات المجتمع المدني المتخصصة، شملت جمعية الشبان المسيحيين ومؤسسة "رواق"، في قرى "المنطقة ج". ووفقاً لهذا النهج المقترح، قامت منظمة مجتمع مدني بتقديم الدعم للسلطات المحلية في وضع أجندتها التنموية والتخطيط وإدارة التدخلات التي يتم تنفيذها من قبل المنظمات الأخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتعلق الاهتمام الرئيسي في هذا السياق بخطر إعطاء منظمات المجتمع المدني المسؤوليات الفنية بشكل أساسي، والذي يمكن أيضاً أن تنفذ من قبل مقدمي المساعدة التقنية والفنية من القطاع الخاص أو العام⁵⁴.

وعند النظر في مشاركة منظمات المجتمع المدني في "توجيه" أو تحسين المساعدات الدولية، فهناك قلق واهتمام يتعلقان بنقص أو ضعف الآليات الموجودة في ضمان تمثيل منظمات المجتمع المدني في فلسطين. حيث أن المشاركين في كل من الشبكات والمجالس يميلون إلى تمثيل أنفسهم فقط. وينخفض تمثيل منظمات المجتمع المدني من خلال ديناميات القيادة الموجودة بين منظمات المجتمع المدني، والتي لوحظت أولاً في عام 2011 في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني، ولكن تأكدت في الدراسة الحالية. وغالباً ما يحتفظ قادة منظمات المجتمع المدني بدورهم "كقادة" لفترات طويلة ويميلون إلى أن يكونوا في مجالس إدارة المنظمات المختلفة، حيث أنه من خلال شبكة علاقاتهم الشخصية يستطيعون الوصول إلى الموارد.

⁵³ http://www.lacs.ps

⁵⁴ فيالكلو، سيفالينجام، شريد، كارني، تدخلات الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية في الأراضي الفلسطينية. زيادة المرونة في منطقة ج، الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية 2014

http://www.giz.de/en/worldwide/18104.html 52

مع القاعدة في دوائر المنظمة، ولكن على أساس قدرات ومواقف واتجاهات أعضاء مجلس الإدارة) وفي كثير من الأحيان تستخدم كأداة لتسهيل تجنيد الأموال أو جمع التبرعات على أساس العلاقات الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة.

- في كثير من الأحيان تعتبر مواقف الجهات المانحة عاملاً آخر يعيق مشاركة منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات والحوكمة. ويمكن تحديد تلك المواقف وآثارها السلبية المحتملة كالتالي: (أ) التركيز على شراكات طويلة الأمد مع مجموعة صغيرة من منظمات المجتمع المدني، والذي يخلق في نفس الوقت انعدام الثقة بين منظمات المجتمع المدني ويحدّ من وصول الآخرين إلى الموارد. (ب) الأهمية التي تعطى للمؤهلات الإدارية لاختيار الشراكة، وهو ما يعني ضمناً أن منظمات المجتمع المدني سوف تركز على جانب القدرات الإدارية أكثر من التركيز على القدرة على تمثيل المواطنين والدخول في تحليل الحقائق الخاصة بواقعهم الاجتماعي. (ج) التركيز على وجود مكاتب ومقرات تلك المنظمات في المدن، وهو ما يعني ميل كل من منظمات المجتمع المدني لمغادرة مجتمعها الأصلي من أجل إنشاء مكاتب تجعلها أكثر ظهوراً في الصورة، والميل إلى أن تكون المبادرات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني موجودة في أماكن واضحة ومرئية وفي المدن الكبيرة بخلاف طبيعتها وضرورة وجودها في أماكنها الطبيعية، حيث غالباً ما يكون الانخراط بفعالية في الحكم المحلي وحوار السياسة أكثر صعوبة، بسبب تنوع أصحاب العلاقة المحليين وتعقيد الأوضاع.

القضايا المتعلقة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والتي برزت خلال إجتماعات المجموعات البؤرية في غزة

إن مفهوم "التمكين" غامض جداً ويستجيب لنماذج ومناهج مختلفة. وتعرّفه كل منظمة بمفرداتها الخاصة بها. ونتيجة لذلك تستخدم مجموعة متنوعة - وأحياناً متناقضة - من الاستراتيجيات في نفس الأماكن. وغالباً ما يتم اختزال مفهوم التمكين ليقصر على فكرة بناء القدرات التنظيمية، دونما النظر إلى مواقف اللاعبين والسياقات.

والعقبة الرئيسية هي غياب رؤية وطنية استراتيجية للتنمية تقود الأعمال والأنشطة المشتركة والمنسقة بين اللاعبين وذوي العلاقة، وخاصة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن الخطة الوطنية الفلسطينية ليست كافية أو دقيقة بدرجة كافية لتقديم مثل هذه الرؤية. ونتيجة لذلك، فإن منظمات المجتمع المدني تشارك في مشاريع فورية وبسيطة دونما الاهتمام بعلاقة ما تقوم به مع أولويات خطة التنمية الوطنية.

كما أن هناك نماذج ناجحة وموجودة لشبكات منظمات المجتمع المدني في غزة، وهي تجمع مختلف اللاعبين بناءً على القضايا والاهتمامات المشتركة، سواء على القضايا ذات الصلة بقطاع معين أو على قضايا المناصرة.

كما أن التنسيق والتضامن الضعيف بين السلطات والمؤسسات العامة يشكّل عقبة أمام منظمات المجتمع المدني في تحديد نظرائها المحتملين والمناسبين في حوار السياسات والحوكمة.

وهناك توجه عام موجود بين منظمات المجتمع المدني حيال العمل على التدخلات المبنية على المشاريع الخاصة بتخفيف حدة الفقر، أو التركيز على حالات الطوارئ والإغاثة. كما أن نقص التركيز على التنمية على المدى الطويل يعتبر عاملاً آخر يعيق انخراط منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات والحوكمة، لأن إمكانية تعزيز عمليات التغيير لا تعتبر ضمن الإطار أو النموذج التوجيهي لمنظمات المجتمع المدني.

كما تبين أن التنسيق والتواصل بين منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة يستند إلى العلاقات الشخصية أو الانتماء السياسي. في حين أن العلاقات المهنية والانتماءات الاستراتيجية ليست عاملاً مؤثراً في معظم الإجراءات ذات الصلة بأعمال التشبيك.

على الرغم من وجود مجموعة من التجارب لمنظمات المجتمع المدني في آليات الحوكمة وحوار السياسات، إلا أن مشاركتها لا تزال ضعيفة، وفي كثير من الأحيان تكون ذات فاعلية محدودة. وهناك بعض العوامل المحددة التي تميل للتأثير عليها، وعرقلة مشاركة منظمات المجتمع المدني الحقيقية والفعالة في حوار السياسات والحوكمة. وهذه العوامل موضحة باختصار أدناه:

- نقص المساحة الاجتماعية المعترف بها لمنظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات هو العنصر الأول. حيث تعتبر الحوكمة وحوار السياسات مساحة خاصة بدور الأحزاب السياسية والحكومة بالأساس، في حين تلعب منظمات المجتمع المدني دور مقدّم الخدمات بشكل رئيسي. حيث يتم توجيه التمثيل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والأنظمة الإدارية والإطار القانوني وبناء القدرات والمبادرات وغيرها، لدعم منظمات المجتمع المدني وإرشادها لكي تلعب هذا الدور على نحو أفضل بدلاً من دعم مشاركتها في السياسات والحوكمة. حتى على مستوى الخطاب العام في دعم منظمات المجتمع المدني، فإن المساحة المضمونة لها هي لعب دور مقدّم الخدمات، ولا سيما بالنسبة لتلبية مطالب الفقراء والمجموعات السكانية المهمشة التي لا تستطيع الدولة أن تقدم لهم الخدمات بشكل فعال.⁵⁵

- تمثل المنافسة وانعدام الثقة بين منظمات المجتمع المدني عاملاً آخر يؤثر على مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات. ومع وجود استثناءات قليلة، فإن منظمات المجتمع المدني تميل إلى العمل بشكل منفرد، وليس لتبادل المعارف والمعلومات أو بناء "جبهة" مشتركة لمواجهة اللاعبين الآخرين. وعلو على ذلك، فإن التبعية والبعد عن الديناميات السياسية على المستويات المحلية والوطنية والاعتماد على العلاقات الشخصية يزيد من ميل المنظمات إلى عدم المشاركة بشكل ناقد أو أكثر حدة مع السلطات.

- تعتبر الشرعية المحدودة عاملاً مؤثراً آخر على مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات. حيث أن الاعتماد على المانحين، والصورة المأخوذة عن اتباع أجندات واهتمامات المانحين، وفكرة الفساد وسوء استخدام الأموال، والميل نحو تشكيل "الشراكات الرأسيّة" حيث تستخدم المنظمات غير الحكومية الكبيرة والقوية للاعبين المحليين كهيئات منفذة فقط، وإضفاء الطابع الشخصي على التعاملات في مجال القيادة، وحقيقة أن الخدمات المقدمة ليست مرتبطة دائماً بتلبية الاحتياجات المحلية. كل هذه عناصر تقلل من شرعية المشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني في الحوكمة والمساهمة في حوار السياسات بطرق أخرى غير "الدعم الفني".

- التركيز على الخدمات وحقيقة أن تقديم الخدمات هي الآلية الشرعية الأساسية والأداة الرئيسية لكسب دعم المجتمع المحلي وثقته، وهذه أيضاً عوامل إضافية أخرى في هذا الإطار. وكون منظمات المجتمع المدني مشاركة بشكل مباشر في تقديم الخدمات يضعها من جهة أمام نوع من "تضارب المصالح" عندما تنخرط في الحوكمة وحوار السياسات، ومن جهة ثانية تفاقم من ضعف موقفها أمام السلطات، لو اتخذت مواقف حرجة في حوار السياسات، حيث يمكن أن تنطوي عليه عواقب تتعلق بقدرتها لاحقاً كمنظمة على تقديم الخدمات في إقليم معين.

- ومن المفارقات، أنّ التركيز على حقوق الإنسان يمكن أن يظهر وكأنه عقبة أمام المزيد من الانخراط في حوار السياسة والحكم المحلي. أولاً: التركيز على حقوق الإنسان يمكن أن يخلق مواقف نزاع وصراع بين المنظمات والسلطات العامة، مما يجعل الحوار والتعاون الناقد صعباً (حيث يُنظر إلى منظمات حقوق الإنسان كـ "قوة معارضة"، لأن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما ترتبط بالنزاعات السياسية). ثانياً: التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان يشرك المنظمات في ممارسة أدوار يفترض فيها لعب دورها من منظور "الحقوقي"، مع الأخذ بعين الاعتبار الامتثال والتوافق مع المعايير والأعراف (القوانين والمعاهدات، وغيرها)، أكثر من كونها تلعب دورها من منظور "السياسي"، والنظر من زاوية مصالح اللاعبين والعلاقات القائمة بينهم (بما في ذلك علاقات القوة والنفوذ) وبالتالي النهوض بمشاركة المواطنين والحقوق.

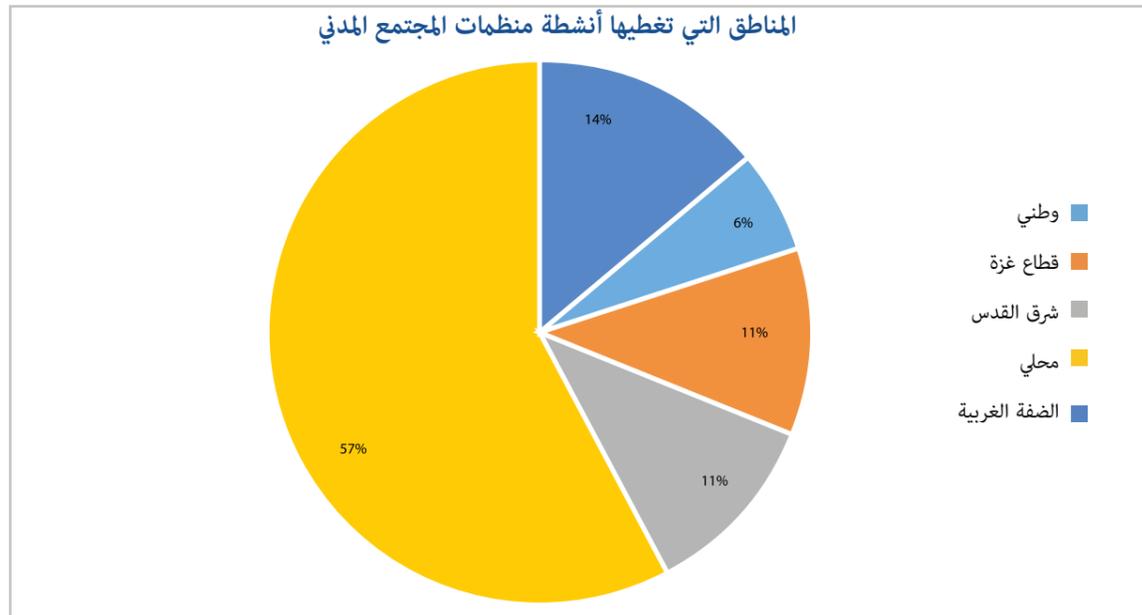
- قلة تواصل منظمات المجتمع المدني مع جمهورها في دوائرها الرئيسية تمثل عاملاً أساسياً يؤثر على مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات، وبسبب نقص التواصل الكافي والمناسب مع المجتمعات المحلية واللاعبين الآخرين فإن منظمات المجتمع المدني نوعاً ما "مجبرة" على تقييد نفسها في الدور التقني الفني. وهذا الوضع مقلق بشكل خاص في حالة المنظمات غير الحكومية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي عند فقدانها للعلاقة مع تلك الدوائر والمجموعات الخاصة بها، لا تتمكن من تطوير قدرتها التخصصية أو قدرتها الفنية بشكل قوي لتعويض النقص المفقود في دوائرها مع مجتمعها. كما أن الإطار القانوني الذي يسمح لمنظمات المجتمع المدني بأن يكون هناك أشخاص في مجلس الإدارة هم بالأساس غير أعضاء من ضمن الجمعية العمومية الأصلية، هو عامل يؤثر على اتجاه منظمات المجتمع المدني لإضعاف الروابط مع تلك الدوائر القاعدية الأصلية. وفي الواقع، فإن هذه المجموعة من الأشخاص في كثير من الأحيان هي التي تحدد جداول الأعمال والأجندات والاستراتيجيات (ليس على أساس التشاور

55 «تلتزم السلطة الفلسطينية بالدعم والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني. ونحن نعترف بمساهمة المنظمات الحكومية في توفير الخدمات الأساسية الاجتماعية على وجه الخصوص. في قطاع غزة والقدس ومناطق يحد في القطاع العام صعوبات في العمل». الدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني في الحفل الختامي الثالث لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، يونيو 2011

5. وجهة نظر تحليلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني

كما نوقش في وقت سابق، يوجد قرابة 2,800 منظمة مجتمع مدني في جميع أنحاء فلسطين. وفقاً للجدول الموضح أدناه، 57% من هذه المنظمات تعمل بشكل حصري في المنطقة المحلية: قرية واحدة، مدينة أو في بعض الحالات، مقاطعة أو محافظة. بينما 28% من منظمات المجتمع المدني تعمل ضمن منطقة واحدة، أما 14% منها فقط فتعمل في كل أنحاء فلسطين.

ويشير توزيع الأنشطة إلى أنه حتى لو كانت جميع المنظمات تعرف نفسها بأنها "منظمات غير حكومية" وتتنافس للحصول على التمويل، فإن ما يقرب من 60% من هذه المنظمات مماثلة أكثر لما يسمى "المنظمات المجتمعية القاعدية" أو مجموعة المساعدة الذاتية التي أنشئت من قبل مجموعة من الناس لحل مشاكلهم المحلية، غير المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الوسيطة الأخرى التي أنشئت لدعم المصلحة العامة الأوسع والسائدة "بشكل مختلف" من أعضاء المنظمة أو "الخارجية".



ومما لوحظ فعلياً من خلال المجموعات البؤرية والاستبيانات أنه من الصعب التمييز الواضح بين المنظمات المجتمعية القاعدية (وبشكل عام "منظمات المستوى الأول") من جهة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الداعمة (وبشكل عام "منظمات المستوى الثاني") من ناحية أخرى. وفي الواقع، في كثير من الحالات تميل المنظمات المجتمعية القاعدية إلى تطوير نفسها لتصبح "منظمات غير حكومية" حتى لو أدى ذلك لتغيير وظيفتها وطبيعتها.

وعند النظر في توزيع قطاع المنظمات، فمن الممكن أن نلاحظ، كما في الشكل التالي، أن 12% فقط من المنظمات تركز على قطاع واحد فقط من النشاط، في حين أن المنظمات الأخرى تعمل كحد أدنى في 2 أو 3 من هذه القطاعات. وفي الواقع فإن نصف هذه المنظمات يعمل على 4 أو 5 قطاعات أو أكثر. ومن الشائع في المنظمات التي تم إنشاؤها بشكل جيد، مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية الكبيرة، أن تخصص في قطاع معين (يتعلق في بعض الحالات بالمعرفة، وفي بعض الحالات الأخرى بنوعية الخدمات المقدمة)، في حين أنه من المعتاد في المنظمات غير الحكومية المحلية الناشئة والمنظمات المحلية أن تشارك في مختلف القطاعات، فهي تتبّع فرص التمويل والحاجة لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والمساحات التي يقدمها الشركاء الأقوياء (مثل المنظمات غير الحكومية الكبيرة التي تبحث عن الشركاء المحليين والوكالات المنفذة) والجهات المانحة (التي تستمر بتغيير أجندتها وفقاً للاستراتيجيات التي ما تعتمد نادراً على مدخلات من شركائها الأصغر المحليين).

والقضية الأكثر إثارة للقلق والاهتمام هي نقص تراكم المعرفة. وباستثناء الحالات التي تكون فيها المنظمة كبيرة جداً، فبالكاد يكون لديها القدرة الفنية على المشاركة في العديد من القطاعات، الأمر الذي يتطلب تراكم وإنتاج المعرفة المتخصصة.

بالنظر إلى التجارب السابقة، تم تحديد بعض الدروس المستفادة الهامة من أجل المستقبل.

- الدرس الأول يتعلق بالاهتمام الخاص بدور المنظمات غير الحكومية الدولية. حيث أنها تواجه خطر الدخول في المنافسة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية. فعندما تنخرط بشكل مباشر في تنفيذ المشاريع، وتقديم الخدمات، يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في مبادرات الحوكمة وحوار السياسات. وتشمل الأدوار التي يمكن أن يلعبها الشركاء الدوليون ما يلي: تسهيل ودعم الابتكار والإبداع، ونقل النهج والأساليب وتناقل المعلومات والمعرفة من الدول أخرى والمجتمع الدولي، وتسهيل الحصول والوصول إلى التمويل للمنظمات الفلسطينية المستعصي بسبب العقوبات القانونية أو الموقع (على سبيل المثال في القدس الشرقية أو في "المنطقة ج") لا يمكن الوصول للتمويل وخلاف ذلك. وأيضا يمكن المساهمة في خلق بيئة أكثر أمناً لمنظمات المجتمع المدني المحلية في المواقف ذات الصراعات مع السلطات السياسية أو مع السلطات الإسرائيلية المحتلة والتي يمكن أن تمثل تهديداً لوجودها وعملها باستقلالية أو تشكل عقبة أمام التواصل مع أصحاب العلاقة.

- ويرتبط الدرس الثاني بآليات التمويل. حيث يظهر تنوع الخبرات التي تم تحديدها وتنوع الظروف الموجودة في فلسطين بأن إمكانية تعدد آليات التمويل المستقلة والمختلفة هي احتياج وفرصة على حد سواء. كما أن حزمة التمويل من شأنها "كأمر واقع" أن تؤدي إلى الحد من وصول المنظمات الأهلية إلى آليات متعددة من التمويل، وكذلك الحد من التعرف على "اللاعبين الممولين" الذين يمكنهم إبرام شراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية. ومن جهة أخرى، فإن آليات تسهيل الوصول إلى المعلومات حول التمويل المتاح على المستوى المحلي ستكون فعالة جداً في دعم مبادرات الحكم المحلي وكذلك مبادرات "حوار السياسات"، حين تقوم المنظمات المحلية بالتحرك بنفسها للتعرف عليها. وسيلعب هذا دوراً هاماً في زيادة استدامة العديد من المبادرات المحلية التي بدأت بدعم من وكالات التعاون الدولي. إن استدامة هذه المبادرات ليس من المرجح أن تنجح، على المدى القصير، باستخدام الموارد المحلية، ولكن يمكن أن تعتمد على احتمالات نجاح قيام اللاعبين المحليين بالوصول إلى مصادر تمويل جديدة ومختلفة أو إنشاء مزيج من مصادر التمويل، بحيث تكون مستقلة ولديها مساحة للحركة دونما التقيد بالجهات المانحة الرئيسية لها. وقد أثبتت المنح الفرعية أنها يمكن أن تكون نهجاً مرتبطاً بتعزيز مشاركة المنظمات المجتمعية القاعدية في المبادرات ذات الصلة بالحكم. ومع ذلك، يتوجب النظر بعناية في اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمنح الفرعية، كما هو الحال في التمويل القائم على العلاقات والذي يخلق التبعية أو يقلل من القدرات المستقلة لمنظمات المجتمع المحلي.

- يتعلق الدرس الثالث بنهج بناء القدرات. فمعظم المبادرات الناجحة لم تعتمد فقط على نقل المعرفة والمعلومات من خلال التدريب وورشات العمل، بل شملت دعم عملية بناء التماسك المؤسسي للمنظمات نفسها من خلال مجموعة من الأنشطة المعتمدة على المتابعة، بما في ذلك المساعدة الفنية، وفي بعض الحالات توفير الموارد (بما في ذلك التمويل المؤسسي-institutional funding أو "الدعم المحوري-corefunding").

1.5 ديناميات المنظمات الشعبية والمنظمات المجتمعية القاعدية

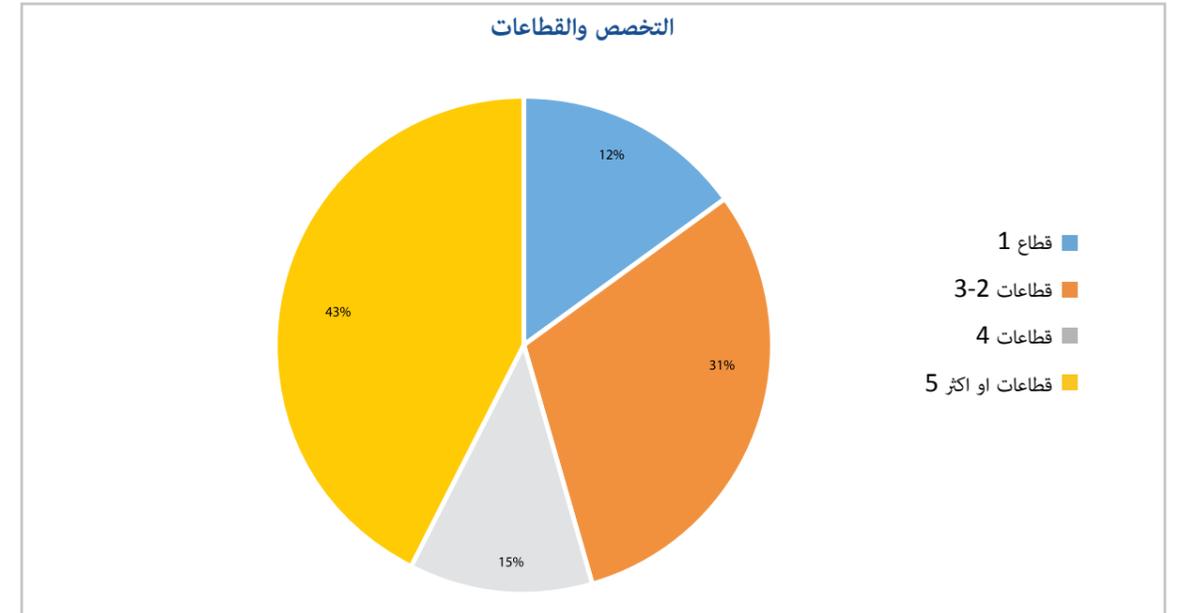
تشكل المنظمات الشعبية والمنظمات المجتمعية القاعدية مجموعة منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول. وتتميز هذه المنظمات بحقيقة أن النشاط والأعضاء متطابقين في أعمالهم مع المستفيدين والمنتفعين. وهذا يعني بشكل عام أن المنظمات من المستوى الأول متجذرة محلياً، وفي الوقت نفسه تنفذ الأنشطة التي تركز بشكل رئيسي على القضايا المحلية والتي يجري تنفيذها على المستوى المحلي. وفي هذه المجموعة، تتعايش المنظمات المسجلة قانونياً ذات الطابع والوضع التنظيمي الرسمي مع المنظمات غير الرسمية في طبيعتها وشكلها والتي تحافظ أيضاً على ديمومتها واستمراريتها.

وفي حالة فلسطين، وبسبب الأطر القانونية الموجودة، فإن معظم منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول مسجلة، تماماً كما يجب أن تسجل جميع المنظمات المستقلة. ومع ذلك، فهناك العديد من المنظمات غير المسجلة، مثل اللجان والمجموعات التي تشارك في الأنشطة التي تنفذ تحت "مظلة" منظمات أخرى. على سبيل المثال تحت مظلة المدارس، والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية وغيرها.

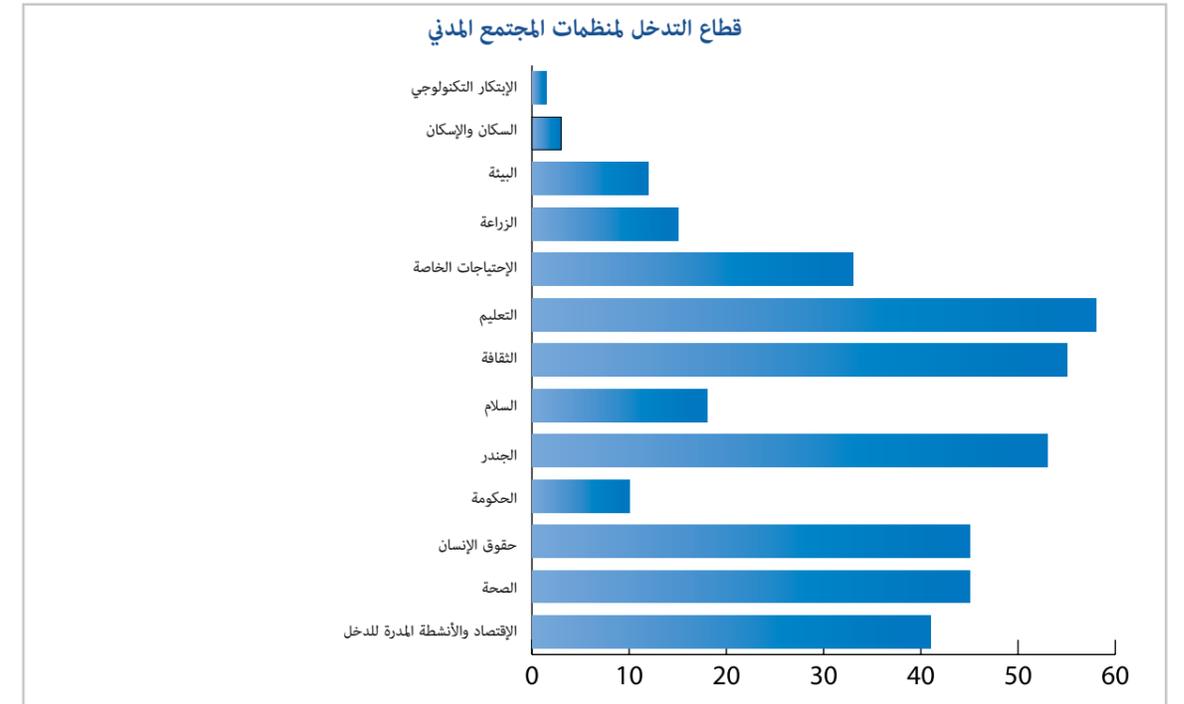
ضمن تمرين تم تنفيذه في الدراسة التحليلية، تم تحديد الأنواع التالية من المنظمات ذات المستوى الأول:

- الجمعيات الخيرية التي تعمل على تقديم الخدمات على المستوى المحلي.
- مجموعات الشباب ومجموعات أولياء الأمور، التي تشارك بشكل رئيسي في الرياضة والثقافة (ولكن أيضاً في كثير من الأحيان تشكل الأساس لأنواع أخرى من الأنشطة، بما في ذلك أولئك الذين لديهم طبيعة سياسية أكثر: مقاومة الاحتلال، والمناصرة حيال السلطات العامة، وإنشاء اللجان المحلية).
- لجان محلية للتفاعل مع السلطات المحلية ومقدمي الخدمات لأغراض محددة مثل توثيق الأضرار المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي (في بعض الحالات يتم إنشاء هذه اللجان بدعم من منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني والمنظمات غير الحكومية الدولية).
- التعاونيات.
- المنظمات الثقافية.
- المؤسسات الخيرية "القائمة على العقيدة" والتي تعمل على الخدمات بشكل رئيسي (الصحة والتعليم ورعاية المسنين وإعادة التأهيل).
- المنظمات المجتمعية القاعدية لمخيمات اللاجئين (التي تشارك في أنشطة توليد الدخل والشباب والرياضة والأنشطة الثقافية).
- لجان المشاريع التي تدعم "اللجان القروية" في الأنشطة المتصلة بتحصيل وتنفيذ التمويل الخارجي.

وهناك مجموعة من المنظمات التي ينبغي إدراجها في هذا الإطار، وهي "الشركات غير الربحية"، والتي تم إنشاؤها لتنفيذ المبادرات المحلية المتعلقة بالتنمية والثقافة والفن والسياحة. وفي بعض الحالات، فإن هذه المنظمات أو الشركات تميل إلى ربط الناس للمشاركة في دعم المجتمعات المحلية من خلال نشاطات صغيرة وبسيطة، وفي حالات أخرى تخلق فرص عمل جديدة تقوم على "المشاركة الاجتماعية أو السياسية" و "القدرات المهنية".



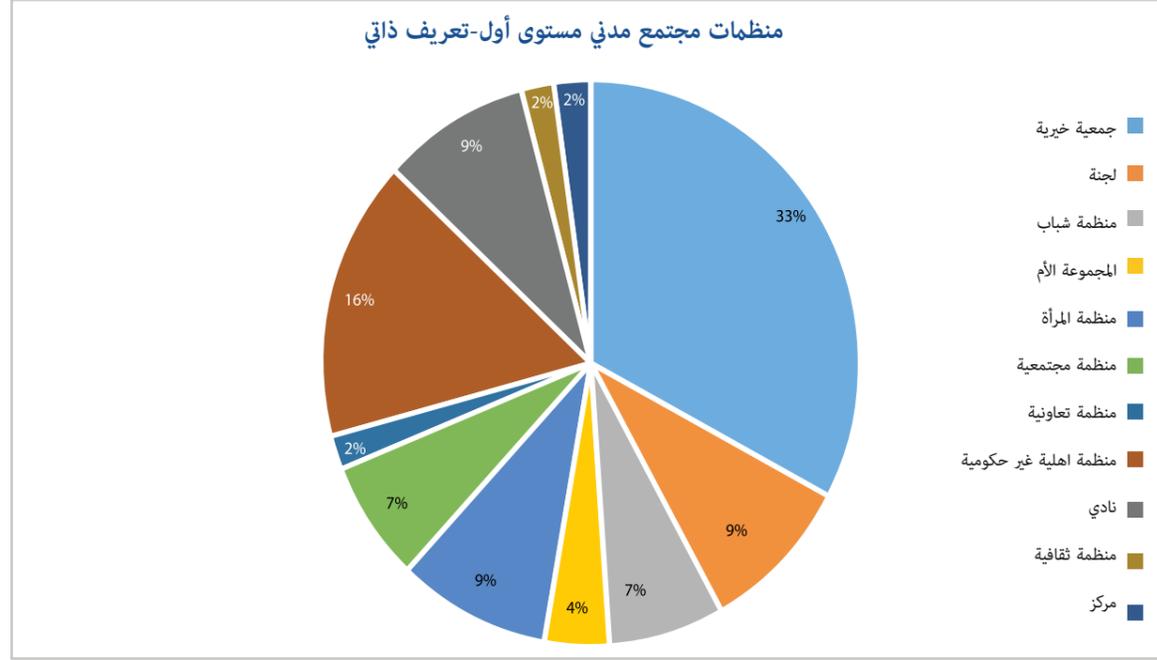
وعند مقارنة الوضع الحالي مع الدراسة التحليلية التي أجريت عام 2010-2011، فمن الممكن أن نلاحظ بعض التغييرات الطفيفة التي من غير المرجح أن تعكس التوجهات الفعلية. حيث كانت النسبة المئوية للمنظمات التي تعمل في 5 أو أكثر من القطاعات هي 50% والآن هي 43%. وبالمثل فإن النسبة المئوية للمنظمات العاملة في 4 قطاعات كانت 18% والآن أصبحت 15%. وكانت النسبة المئوية للمنظمات العاملة في 2 أو 3 من القطاعات هي 29.5% والآن 31%. حيث كان هناك تغييراً كبيراً في تلك المنظمات المشاركة والمتخصصة بشكل سائد في قطاع واحد. حيث ارتفعت النسبة المئوية من 4% إلى 12%. وما يشرح ويفسر هذا التغيير هو حقيقة أن بعض الأنشطة أصبحت الآن خارج نطاق منظمات المجتمع المدني⁵⁶، وحقيقة أن بعض القطاعات أصبحت في العام الأخير أكثر وضوحاً (على سبيل المثال الجوكمة، والإسكان وتطوير حياة السكان). وبشكل عام فإن الاختلاف في توزيع القطاعات ربما يكون أكثر ارتباطاً بالأنشطة التي يجري التقدم بتنفيذها أكثر من ارتباطها "بوظيفة وتخصص" المنظمات.⁵⁷



56 هذا هو الحال بالنسبة للتحويل الصغير، والذي كان قطاعاً نشطاً في العديد من المنظمات، لا سيما تلك التي تدعم الزراعة والمرأة وإجراءات مكافحة الفقر.
57 من بين القطاعات الأخرى، تم إدراج دعم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأدرجت ضمن فئة «الاحتياجات الخاصة».

تعريف منظمات المستوى الأول لذاتها

يعتبر التنوع هو السمة الرئيسية لمنظمات المستوى الأول والذي يعكس مطالب المنهجيات المرنة لدعم المبادرات المختلفة. حيث أن معظم المنظمات (أكثر من 73%) "مسجلة" كجمعيات أو كمنظمات غير حكومية، وظهر التعريف الذاتي الذي سوف يتم مناقشته من خلال تحليل 45 منظمة من هذه الفئة والتي شاركت في تعبئة الاستبيان المنظم.



عدد كبير من هذه المنظمات تعرّف نفسها بأنها جمعيات خيرية. ومن المثير للاهتمام أن حوالي 16% من المنظمات تعرّف نفسها كـ "منظمات غير حكومية". وفي الواقع تتسم هذه المنظمات بميلها للنمو وتوسيع قاعدة المستفيدين جنباً إلى جنب مع توسيع نطاق أنشطتها. وكما يتضح أيضاً من حقيقة أنها على الرغم من مواردها المحدودة، فإنها مميزة على المواقع الإلكترونية وتوسع أنشطتها إلى ما وراء صعيدها المحلي إلى المناطق المحيطة أو على مستوى المقاطعة.

وعلى الرغم من التنوع، فإن معظم المنظمات (44 من 45) لديها جمعية عمومية رسمية ومجلس إدارة. وهذا الأمر ليس مستغرباً لنسبة 73% من المنظمات التي تم تسجيلها رسمياً لأن هيئات الحكم الرسمية تعتبر شرطاً أساسياً للتسجيل. ويمكن اعتبار هذا الأمر بالنسبة للمنظمات المتبقية مؤشراً على حقيقة أن النموذج الشائع هو ذلك القائم على نموذج المنظمات غير الحكومية، أي النموذج السائد والموجود.

وعلى الرغم من تنوع المنظمات المحلية التي يمكن اعتبارها بشكل مباشر أو غير مباشر تركز على الإيمان والعقيدة (تعتمد على الدعم الذي تتلقاه من المساجد المحلية)⁵⁸، واستناداً إلى تحليل أسماء المنظمات المشاركة في الدراسة التحليلية، فلا توجد منظمة من المنظمات التي تم التشاور معها تعرف نفسها بأنها "قائمة على أساس العقيدة أو الإيمان". وربما يرتبط ذلك بعاملين مختلفين: فمن ناحية، هناك تقليد علماني في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (حيث أن كلمة إسلام مرتبطة أكثر بالهوية الوطنية بدلاً من الهوية الدينية)، ومن ناحية أخرى فإنه بعد عام 2007، غالباً ما ينظر إلى المؤسسة الدينية القائمة على العقيدة على أنها علامة على الفتوية السياسية.

الحركات الشبابية

أشارت الدراسة التحليلية في عام 2011 إلى ظهور الحركات القائمة على الشباب، وحتى لو كانت في شكلها مختلفة عن تلك التي يمكن ملاحظتها في البلدان الأخرى المتأثرة من "الربيع العربي". وكان المحور والغرض الرئيسي من وراء تعبئة وحشد الشباب الفلسطيني في واقع الأمر هو "إنهاء الانقسام" بين قطاع غزة والضفة الغربية. حيث اكتسبت حركة إنهاء حالة الانقسام أشدها في مارس/آذار 2011 وكانت تنظم بشكل أساسي من خلال استخدام الشبكات الاجتماعية.

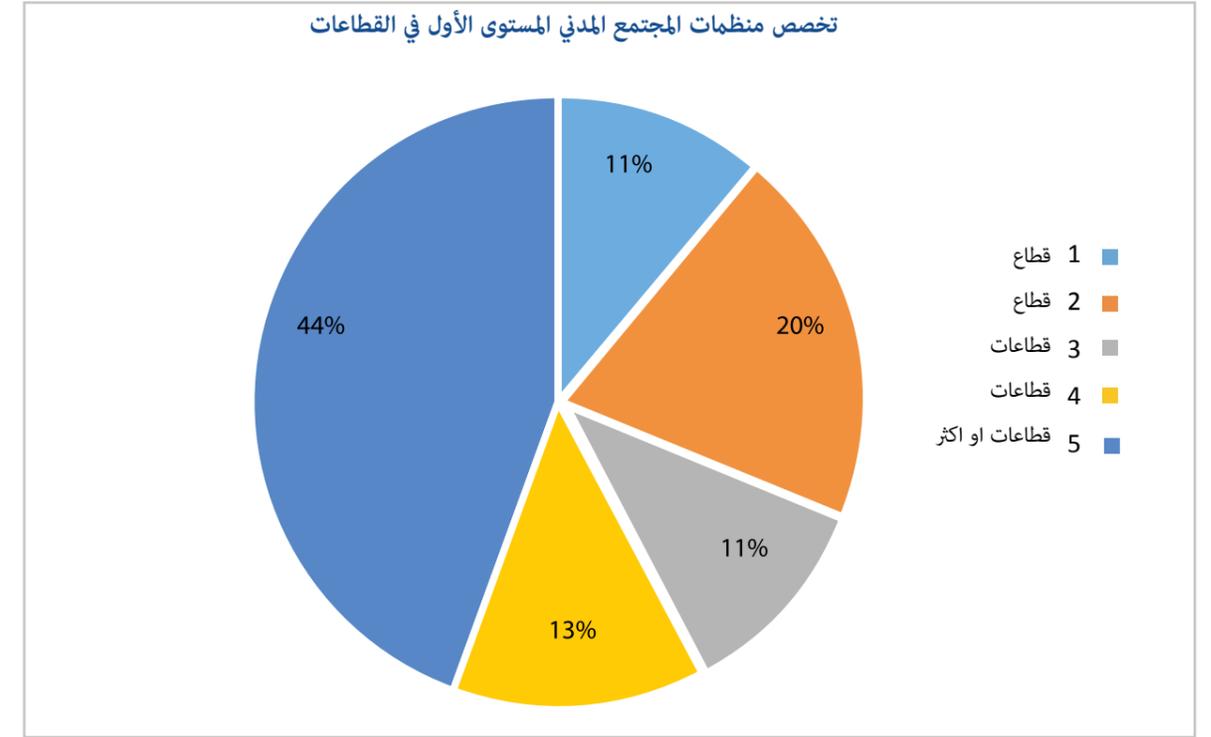
ولاحظت المنظمات غير الحكومية هذه الحركة عن قرب وباهتمام شديد وأجريت محاولات متعددة لدعم المجموعات الشبابية الناشئة، وخاصة بين الطلاب. ومع ذلك، فإنه وفقاً لبعض الأشخاص الرئيسيين الذين تم التشاور معهم خلال الدراسة، فإن هذه المحاولات لم تنجح كما هو متوقع. حيث أن اللجان والمجموعات في معظم الحالات، كانت تغير طبيعتها أو لم تشكل بنفسها حالة مستقرة كما هو مفترض. وفي بعض الحالات، كانت هذه اللجان تستخدم كأداة بطريقة أو بأخرى من قبل الفصائل السياسية، وفي حالات أخرى أصبحت اللجان والخطوات الأولية لبعض القيادات الشبابية من أجل الدخول والوصول للمؤسسات السياسية وصناعة سيرة ذاتية شخصية لهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد تميز عام 2014 بعدد من حملات التعبئة والحشد التي بدأها الشباب الفلسطيني ضد الجدار والاحتلال الإسرائيلي، مما قاد الصحفيين والمفكرين إلى مناقشات حول إمكانية حدوث "انتفاضة ثالثة". وقد كانت السمة الرئيسية لهذه التعبئة هي التطرف في المواقف. وهنالك سمة هامة أخرى وهي العلاقة المحدودة مع المنظمات الكبيرة وانعدام الثقة في المؤسسات السياسية. وإلى حد ما، فقد أدى ذلك إلى تعبئة موجهة إلى حد كبير نحو الاحتجاج و "حل" القضايا المحلية العرضية أكثر من توليد التغييرات على المدى الطويل أو التأثير على السياسات عبر استراتيجية واضحة المعالم.

وما يظهر بطريقة أو بأخرى هو نقص قدرة منظمات المجتمع المدني المنظمة والراسخة على التعامل مع "الحركات" الجديدة والحاجة للتفكير بها بطريقة تعكس الاستجابة والابتكار. صحيح أن هذه الحركات كأولويات واحتياجات وجدت طريقها إلى الخطط الاستراتيجية لبعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومنظمات التفكير والنصح، إلا أن ذلك أدى إلى إعاقة تقدمها وإعاقتها من خلال التعامل معها بمنطق المشروع أو اتباع المنهجيات التي تركز عليها كنوع من تقديم الخدمات أو الإغاثة.

مشاركة القطاعات

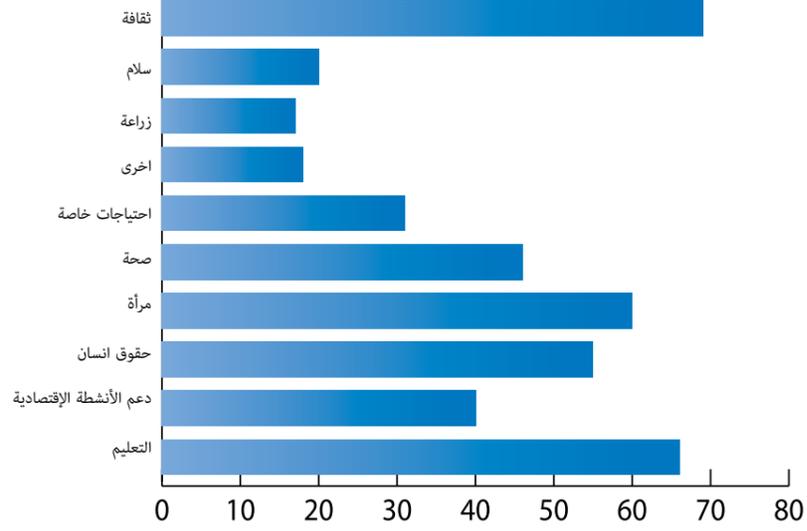
يوضح الرسم البياني أدناه مشاركة منظمات المستوى الأول في مختلف القطاعات. وكما سبق الإشارة إليه في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني 2011، فإن ما يقارب نصف المنظمات تشارك في 5 أو أكثر من القطاعات، في حين أن المنظمات التي تعمل في قطاع واحد تعتبر أقلية. ويبدو أن المشاركة في عدة قطاعات ترتبط بميل منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول للعمل كـ "شركاء منفذين" للمنظمات الأكبر، بينما ترجع المشاركة في قطاع أو اثنين بشكل رئيسي إلى وجود الجمعيات الخيرية التي تشرف على تقديم الخدمات "بطريقة تقليدية" (والتي تعمل بشكل رئيسي في مجالات الصحة وإعادة التأهيل وتقديم المساعدة للفقراء وكبار السن).



يعرض الرسم البياني أدناه القطاعات التي تنفذ من خلالها منظمات المجتمع المدني أنشطتها. ويمكن تسليط الضوء على الملاحظات الأساسية التالية من خلال تحليل التوزيع القطاعي:

- أولاً: القطاعات التي تركز عليها الجهات المانحة بشكل أقل، مثل قطاع الثقافة وإلى حد أقل تمتد للتعليم ودعم الأنشطة الاقتصادية التي تلعب دوراً بارزاً في مشاركة منظمات المجتمع المدني. وهذه هي القطاعات التي تنخرط فيها المنظمات الشعبية بشكل مستقل.
- ثانياً: القطاعات التي تعتبر "حديثاً"، والتي تتطلب المشاركة فيها "التخصص" بالإضافة لتوفر المؤهلات، وهي لا زالت من بين القطاعات التي تعمل فيها نسبة كبيرة من منظمات المستوى الأول. وتشمل قطاع المرأة (على الرغم من حقيقة أن حقوق المرأة أصبحت على نحو متزايد قضية حساسة في فلسطين) وكذلك قطاع حقوق الإنسان. ومن المرجح أن مشاركة معظم منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول في هذه القطاعات يرتبط إلى حد كبير بمشاركتها في المشاريع التي تنفذ من قبل المنظمات الكبيرة الأخرى.
- هناك قطاع آخر تعمل فيه تقريباً 20% من منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول، وما يثير الدهشة إلى حد ما، أنها تعمل على "تعزيز السلام". والاندخراط في هذا القطاع يمكن أن يكون له تفسيرات مختلفة جداً: (1) كلمة "السلام" عصرية ورائجة، وبالتالي تحاول منظمات المجتمع المدني زيادة مواردها من خلال خبراتها في هذا المجال. (2) النظر إلى "تعزيز السلام" كواحد من المجالات الرئيسية لمشاركة منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول يعطي انطباعاً أنها ليست على علم بالنقاش الدائر بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الكبيرة حول أنشطة "التطبيع".
- وأخيراً - وليس من المستغرب - وجود قطاعات يكون العمل فيها مرتبطاً بشكل رئيسي بتقديم الخدمات: الصحة، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعليم وغيرها.

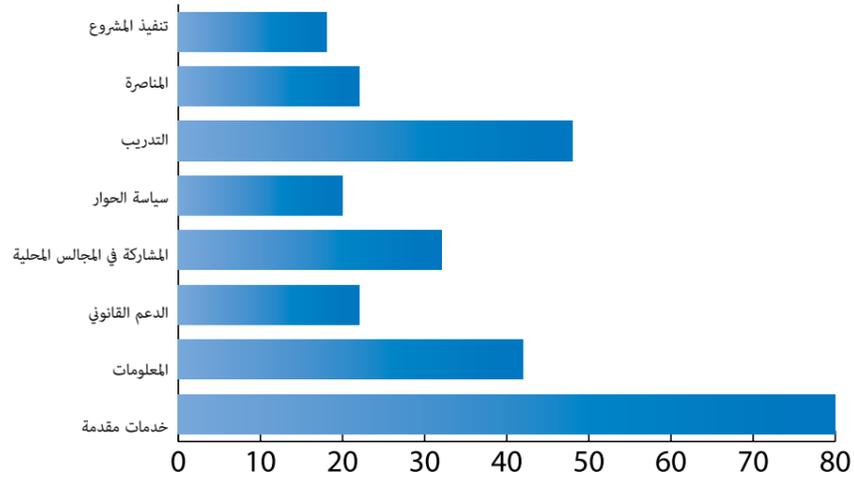
مشاركة منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول في القطاعات



الأنشطة السائدة

عند النظر في الأنشطة السائدة لمنظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول، ليست هناك مفاجآت جذرية بالمقارنة مع الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني التي أجريت في عام 2011. فالنشاط السائد هو - كما كان - تقديم الخدمات (حتى وإن كان هناك انخفاض طفيف في النسبة المئوية من 100% في عام 2011، إلى 80% في عام 2014). ومع ذلك، فإن بعض الأنشطة التي تنطوي على عدد كبير من المنظمات، مثل التدريب، وتوفير الدعم القانوني ونشر المعلومات يمكن أيضاً أن تعتبر "تقديم للخدمات".

الأنشطة التي تمارسها منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول



ومع ذلك، هناك بعض التطورات الإيجابية ذات الصلة:

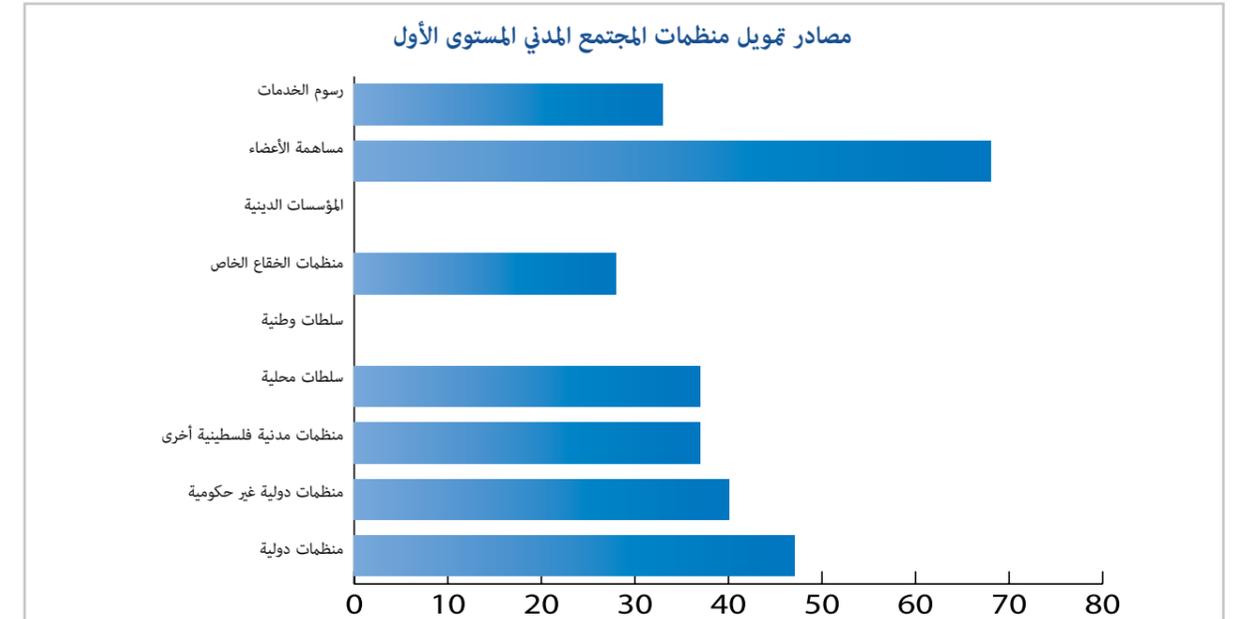
- أكثر من 30% من المنظمات تشارك في العمل مع المجالس المحلية.
- 20% من المنظمات تشارك في أنشطة حوار السياسات.

وهذه التطورات الجديدة هي نتيجة لحقيقة أنه منذ عام 2012، أنشأت الحكومات المحلية في كثير من الحالات مجالس وهيئات تنسيقية لإشراك منظمات المجتمع المدني. وعلو على ذلك، فقد كانت هناك حملات "تشارور" كبيرة قامت بها المؤسسات العامة في عملية تطوير خطة التنمية الوطنية والقضايا السياسية الأخرى. وحتى لو كانت هذه الأنشطة ذات طبيعة "تجميلية أو صورية"، ولكنها مؤثرة في هوية منظمات المجتمع المدني وبدأت بفتح مساحة اجتماعية جديدة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات والحكومة. كما أن أكثر من 20% من المؤسسات توفر "الدعم القانوني". وبالنظر إلى القدرات الفنية المحدودة لمنظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول، فإن هذا يشير إلى أن آليات التعاون موجودة بين المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والمنظمات من المستوى الأول. وفي الواقع، غالباً ما تستند منظمات حقوق الإنسان في عملها على شبكة واسعة من الشركاء، بما في ذلك النشطاء الأفراد والمنظمات المحلية واللجان.

مصادر التمويل

يعرض الشكل التالي مصادر التمويل المعلنة من قبل منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول. حيث أن حوالي 70% من المنظمات تشمل من بين مصادر تمويلها الرئيسية مساهمات الأعضاء. ويعتبر هذا مؤشراً على الارتباط الحيوي بين المنظمات ودوائرها القاعدية. ومع ذلك، إذا تم ربط هذا العنصر مع حقيقة أن معظم المنظمات تحدد نقص الموارد المالية باعتباره نقطة الضعف الرئيسية، فإن هذا أيضاً يعتبر مؤشراً على الهشاشة.

وفي الواقع، تعتبر المصادر الأكثر شيوعاً للتمويل هي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية (حيث توفر كل منها التمويل لحوالي 40% من المنظمات المحلية)، وتليها السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، ورسوم من تقديم الخدمات (كل منها تقدم تمويلًا لنسبة أقل من 40% من المؤسسات)، ومساهمات القطاع الخاص (مصدر تمويل لأقل من 30% من المنظمات).



هذه الأرقام مماثلة لتلك الموجودة في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011. وعند النظر إلى الرسم البياني، يمكن التركيز على بعض الاعتبارات:

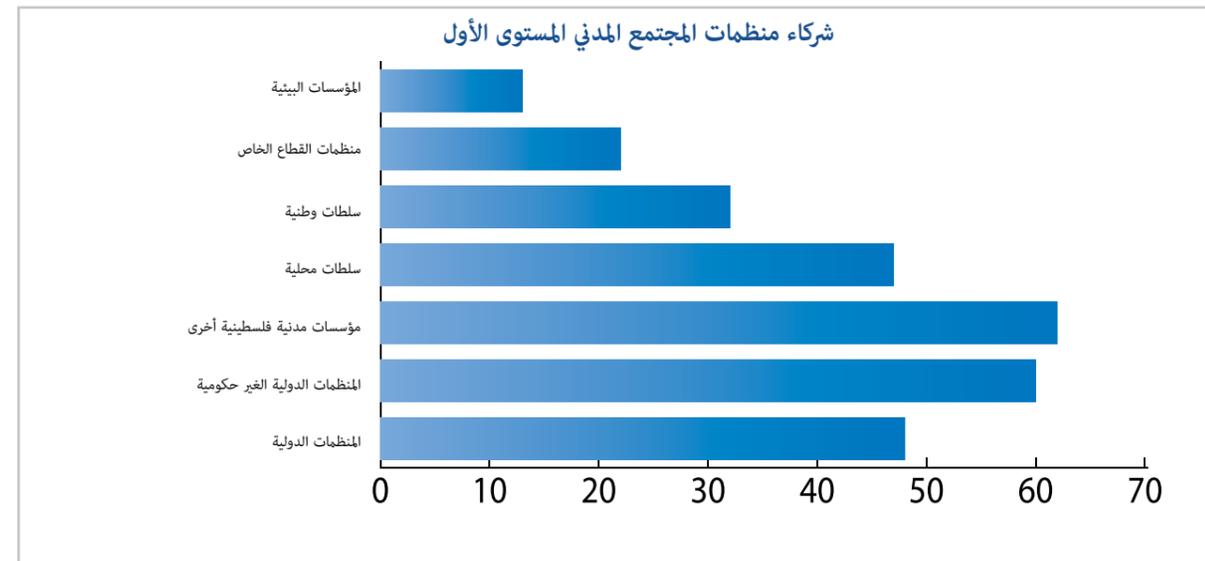
- تتعمد معظم المنظمات على أكثر من مصدر للتمويل. وهذا يعني أن الاعتماد على شريك واحد يعتبر محدوداً ومن المحتمل أن يكون لديها استدامة مالية (وذلك فعلاً أعلى مما تعتقده منظمات المجتمع المدني نفسها).
- تعتبر المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية مصدرًا للتمويل. هذا يعني أن هاتين المجموعتين من "المانحين" تميل إلى تجاوز المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات الوسيطة، والدخول مباشرة في اتصال مع المنظمات من المستوى الأول. وهذا له بعض العواقب:

- تتسم الشراكات بوجود فجوة كبيرة في هيكل القوة، والقدرة، والنفوذ، والسلطة بين الشركاء (وبالتالي فإن الأجنحة المحددة على المستوى الدولي يمكن أن يتم فرضها بسهولة على الأجنحة المحلية، أو الحصول على ترجمة لها على واقع الأجنحة المحلية).
 - تميل المنظمات من المستوى الأول لحمل ملامح المنظمات غير الحكومية، وبالتالي هي أكثر حرصاً فيما يتعلق بعلاقتها مع المانحين من علاقتها بقواعدها الشعبية المحلية.
 - ببساطة، تلعب المنظمات من المستوى الأول دور التنفيذ.
 - تتناقص شرعية المنظمات من المستوى الأول كلاعب في الحكم المحلي وحوار السياسات، بسبب ارتباطها المباشر مع اللاعبين الدوليين.
 - تواجه فعالية المساعدات الدولية مخاطر الانخفاض، لأن منظمات المجتمع المدني الصغيرة تميل بشكل أقوى إلى النظر للتمويل على أنه أكثر أهمية من الإجراءات والوظائف التي تتم باستخدام تلك الأموال (قبول الأموال في الواقع يسمح لهم بالوصول إلى الموارد البشرية على نحو أفضل وإلى الوصول للمعدات والبنى التحتية "لتنمو وتكبر" والحصول على مزيد من السلطة والاعتراف من بعض اللاعبين المحليين، بما في ذلك السلطات المحلية والقادة السياسيين).
- تعتبر رسوم الخدمات ومساهمات القطاع الخاص من بين مصادر تمويل مجموعة صغيرة نسبياً من المنظمات (وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن 80% من المنظمات تعمل في مجال تقديم الخدمات). هذا يعني أن معظم الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول تعتمد إلى حد كبير على اللاعبين الخارجيين، وأن هناك القليل من الاهتمام باستدامة الخدمات. وينبغي النظر في مثل هذه القضايا عند التفكير بمنظمات المجتمع المدني على أنها "مقدمة للخدمات".
 - وفي حين أن "تقديم الخدمات" على المستوى المحلي هو من بين الأهداف المفضلة للمسؤولية الاجتماعية المشتركة"، وأن أقل من 30% من المؤسسات في هذه المجموعة تعلن "القطاع الخاص" كمصدر للتمويل. فإن هذا يعتبر مؤشراً على محدودية نطاق التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الشراكات

يعرض الجدول التالي الشراكات مع منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول. حيث أن 41 من 45 منظمة أجابت على الاستبيان، وأعلنت أن لديها شركاء. وهذا الرقم يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011. وبالتالي يبدو معقولاً أن منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول لديها توجه قوي نحو الدخول في شراكات. ولكن كما تمت مناقشته في كل اجتماعات المجموعات البؤرية، فإن معظم الشراكات التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول هي شراكات غير متماثلة وتنطوي على "شركاء أقوى" يميلون إلى استخدام المنظمات المجتمعية القاعدية كوكلاء منفذين أو "وكلاء محليين".

تم تحديد شركاء منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول والذين يمثلون شراكات سائدة أو منتشرة ومصادر رئيسية للتمويل: المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الأخرى.



خصائص تنظيمية أخرى

هناك خصائص تنظيمية أخرى متعلقة بمنظمات المجتمع المدني من المستوى الأول، والتي تعكس أيضًا الاستمرارية، بالمقارنة مع الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني لعام 2011.

فيما يتعلق بالخصائص المؤسسية: كما لوحظ بالفعل، تميل جميع المنظمات على اعتماد نفس النموذج التنظيمي استنادًا إلى نموذج المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، لا تعتبر المنظمات أن الهيكل الرسمي هو الهيكل الحقيقي للمنظمة. وفي كثير من الحالات، تكون مجالس إدارة بعض المنظمات خارجية تمامًا عن المنظمة، الأمر الذي يستخدم بشكل رئيسي لإعطاء شرعية للمنظمة أمام الجهات المانحة والسلطات العامة. بالإضافة إلى أنه في كثير من الحالات تعتبر هذه المجالس غير عاملة بالفعل. واتضح في كل من المقابلات والمجموعات البؤرية حقيقة أنه لا يتم تبادل وتداول القيادة على أرض الواقع، وأنه لا يوجد مساحة للقيادة الجدد، وقد تم مناقشة وإثارة هذا الأمر مطولاً. كما أن ديمومة القادة متعلقة بالديناميات الداخلية (مثل ضعف عمليات صنع القرار بصورة ديمقراطية) بالإضافة لبعض الديناميات الخارجية، ومنها بشكل رئيسي ما يعتمد على قدرتهم على الحصول على التمويل على أساس علاقاتهم الشخصية وعلى ثقة الممولين فيهم.

وفيما يتعلق بالقدرات والموارد البشرية: فإن معظم المنظمات تعتمد على قدرة المتطوعين. ومن ضمن 45 منظمة أجابت على الاستبيان. فإن 9 منظمات لديها موظفين يعملون بدوام كامل، في حين أن 5 منظمات أخرى لديها موظفين يعملون بدوام جزئي. ويعتبر نقص الموظفين ضعفاً رئيسياً من قبل العديد من المنظمات.

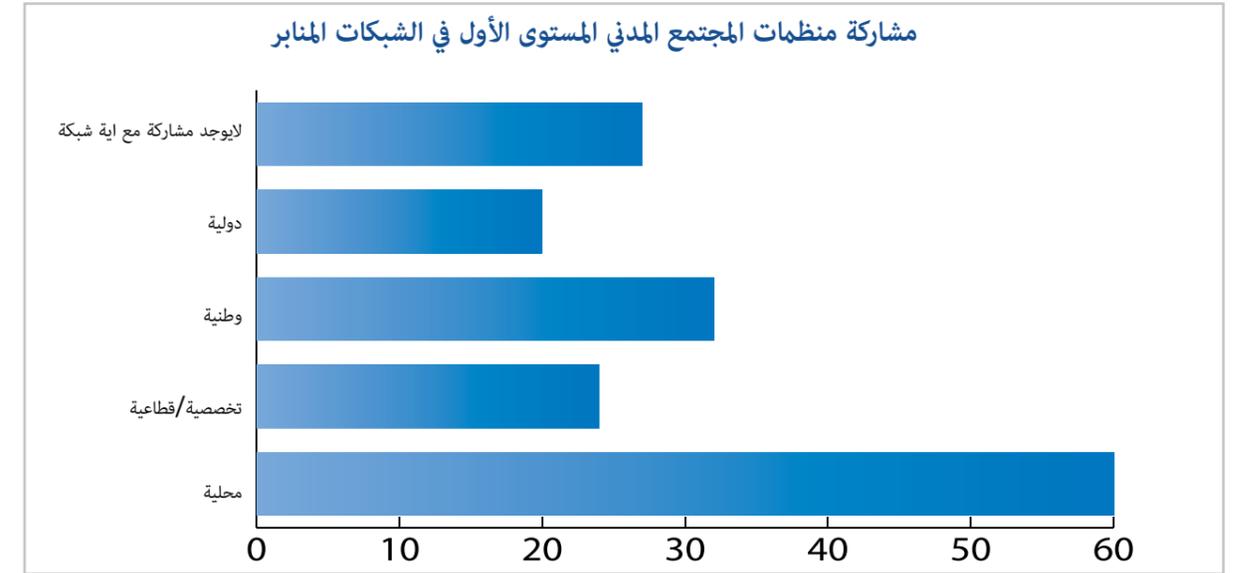
وهناك عدة عوامل تؤثر على إدراك المنظمات بشأن افتقارها إلى الموظفين:

- التنافس على الموظفين بين المنظمات، والذي تساهم أيضاً فيه المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يقود إلى حالة تستطيع فيها المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية الكبيرة أن توفر مناصب أفضل من المنظمات الصغيرة.
- الميل إلى المشاركة في العديد من القطاعات، مما يعني وجود صعوبات كبيرة في تراكم المعارف والقدرات.
- ميل منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول لتحمل خصائص وأدوار المنظمات غير الحكومية، ذلك أن توظيف المتطوعين المحليين لم يعد يغطي متطلبات الموارد البشرية.
- التركيز على تقديم الخدمات، والذي يتطلب الاستمرارية، والقدرة المهنية التي لا يمكن ضمانها دائماً من قبل المتطوعين.
- الميل للتنافس مع المنظمات الأخرى للحصول على تمويل ودعم من قبل الجهات الخارجية، والذي يحتاج للعمل المهني المتخصص من خلال عدة مسارات (مثل كتابة المقترحات والاتصال والتواصل)، والتي لا تنطوي بالضرورة في مضمونها على جودة أفضل للعمل والنشاطات أو صلة أقوى مع قواعد الشعبية.

أشارت أكثر من 30% من المنظمات إلى شراكتها مع السلطات العامة، وأكثر من 20% اعتبرت القطاع الخاص من بين شركائها. وبالنظر إلى حقيقة أن المنظمات الشريكة مع القطاع العام هي أكثر من تلك التي تشير إلى القطاع العام كمصدر تمويل، فمن الممكن النظر في الرقم المتعلق بالشراكات كرقم واعد ومبشر، عندما يتعلق الأمر بالتعاون حيال حوار السياسات والحكم المحلي.

الشبكات

استنادًا إلى تحليل المشاركة في الشبكات والهيئات والمنابر. ظهر أن منظمات المجتمع المدني أقل ميلاً للتعاون بالمقارنة مع التحليل القائم على الشركاء. وفي الواقع، فبينما صرحت الأكثرية الساحقة من منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول بأن لديها منظمات شريكة لها، فإن المنظمات التي أكدت على مشاركتها في الشبكات ليست سوى حوالي 70% (والتي لا تزال نسبة مرتفعة، ولكنها أقل بكثير من تلك التي أشارت إلى وجود شراكات مؤسسية).

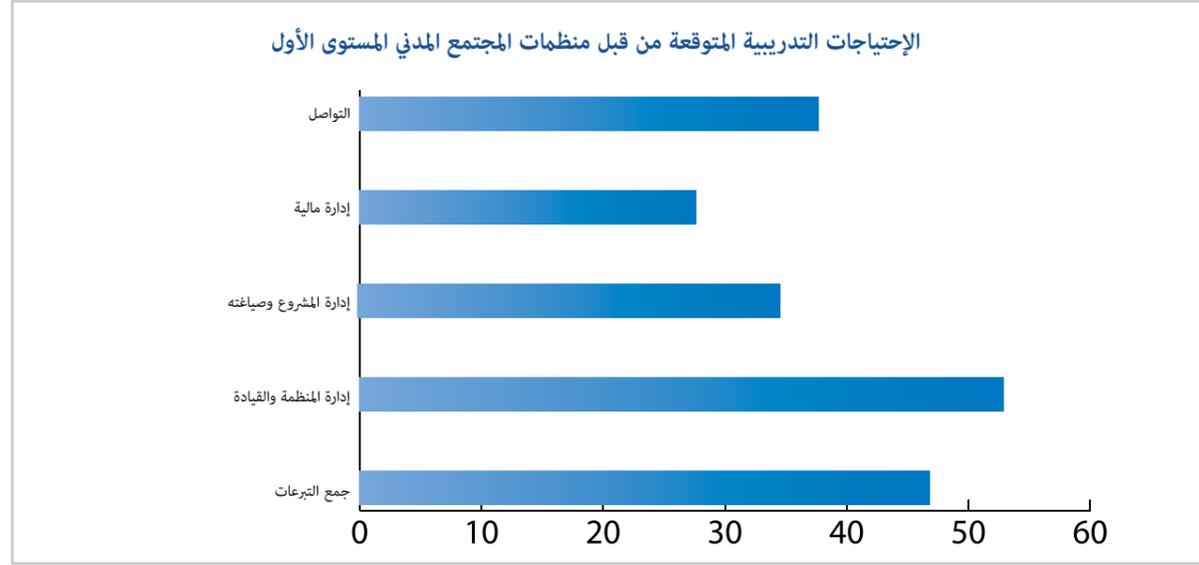


وبينما يشارك عدد قليل من المنظمات في الهيئات والمنابر والشبكات، فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن معظم تلك المنظمات المشاركة في بعض البرامج أو الشبكات. تشارك إلى حد ما في الشبكات المحلية والهيئات. ويُعتبر هذا الأمر جديداً وحديثاً، ويتعلق جزئياً على الأقل بالجهود التي بذلت في السنوات القليلة الماضية في نشر "مدونة السلوك". وتتعلق هذه الجهود بشكل خاص باتحاد الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الصغيرة المشاركة في الهيئة الوطنية المستقلة للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، والتي ولدت دينامية جديدة على المستوى المحلي، تؤدي بالتالي إلى تنشيط الشبكات المحلية التي غالباً ما تتحول إلى قناة هامة للوصول إلى فرص التدريب.

واستناداً إلى المناقشة في اجتماعات المجموعات البؤرية والمقابلات المتعمقة، واستناداً إلى الوثائق المقدمة، فإن المشاركة في الشبكات الدولية والتخصصية ترتبط بشكل قوي بمطلبين، وهما على وجه الخصوص: وضوح الرؤية وجمع الأموال. وتميل الشبكات التخصصية في كثير من الحالات إلى الاعتماد على المنظمات الرائدة والجهات المانحة. فعند الوصول إلى شبكات محددة، تميل منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في المنتديات ومشاركة منظمات مثل صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتميل الشبكات الدولية (مثل تلك الموجودة في إطار مؤسسة أنا ليند) من جهة أخرى إلى عدم تزويد المنظمة المشاركة بالموارد المالية، وإنما بالشرعية والرؤية (من خلال الفعاليات والمواقع الإلكترونية وغيرها). لذا، غالباً ما تنظر المنظمات غير الحكومية الصغيرة إلى الشبكات باعتبارها الوسيلة لكي تكون مرئية وموجودة في الصورة على نحو أبرز، ولتكتسب الشرعية عبر الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والسلطات العامة.

الإحتياجات المتوقعة لبناء القدرات

ظهرت نفس الصورة بشكل رئيسي حول التركيز القوي على تقديم الخدمات، وتجنيد الأموال، من تحليل الإحتياجات المتوقعة للتدريب وبناء القدرات، والموضحة في الرسم البياني التالي.



الملاحظات الختامية حول الإحتياجات الناشئة

القضايا الناشئة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني من المستوى الأول في فلسطين، هي التحديات التي تواجه الانخراط بطريقة أكثر فاعلية في الحوكمة وحوار السياسات، وذلك مع مساحة سياسية أوسع على المستوى المحلي، مقارنة مع المستوى الوطني، وافترض دور نشط يتعلق بالقضايا والمخاطر الرئيسية التي أخذت في عين الاعتبار في الفصل الثالث.

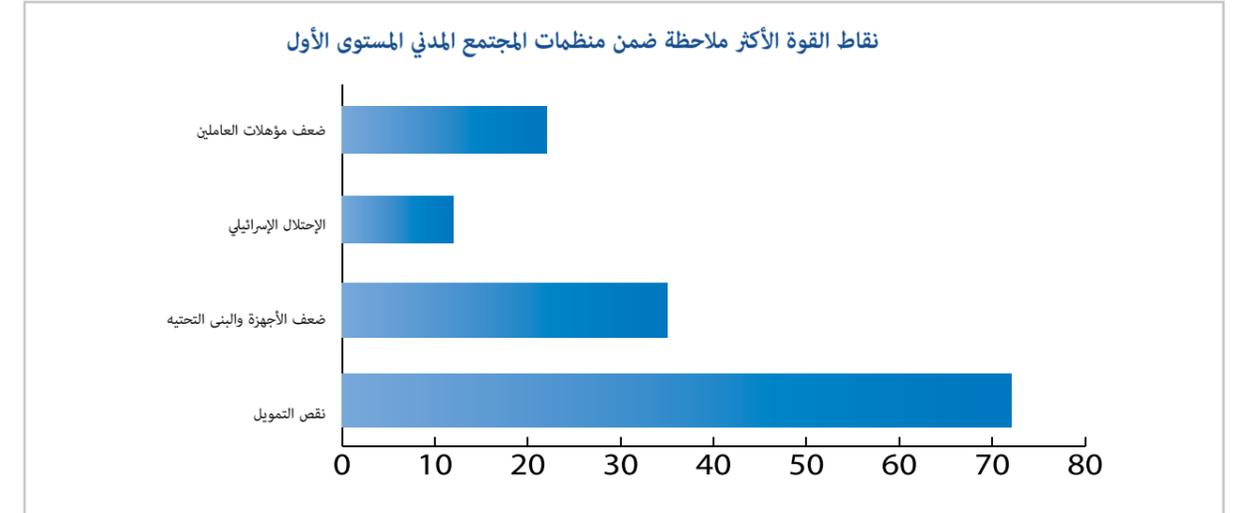
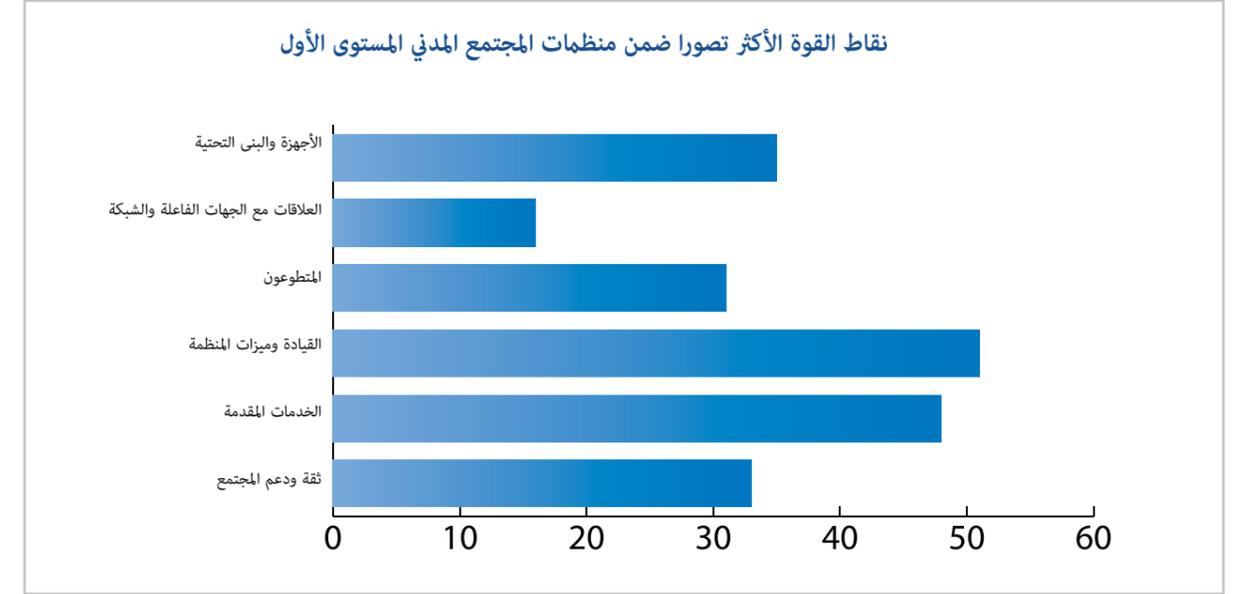
كما أن العوامل المرتبطة بقدرة منظمات المجتمع المدني من المستوى الأول على توفير الخدمات تأتي الآن في الطليعة، ومع ذلك، فإن العقبان الرئيسية لمشاركة منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالتحديات التي نوقشت أعلاه تمثل الفجوة المتزايدة بين المنظمات وقواعدها الشعبية، الأمر الذي يشكل خطراً في كيفية تمييزها عن منظمات المستوى الثاني، وأقل اعترافاً عندما يتعلق الأمر بالدور المحدد الذي يمكن أن تلعبه منظمات المستوى الأول. وهناك حقيقة أن منظمات المستوى الأول ليست هي الوحيدة التي تميل إلى التحول إلى منظمات غير حكومية، ولكن أيضاً المنظمات واللاعبين الآخرين يميلون بدورهم للنظر إليها كمنظمات غير حكومية صغيرة وضعيفة. لذلك، يهدف اللاعبون الآخرون إلى تعزيزها كمنظمات غير حكومية، في حين يحاولون في الوقت نفسه "خلق" لجان أخرى وهيئات على مستوى القاعدة الشعبية والمنظمات المجتمعية القاعدية، كنقاط مرجعية لأنشطة "الحوكمة"، مع الخطر الكامن في نهاية المطاف في تدمير منظمات المستوى الأول. وفي النهاية، فإن منظمات المستوى الأول ربما تصبح في نهاية المطاف غير قادرة على لعب دور المنظمات غير الحكومية نتيجة لضعف هيكلتها، ولربما تجد نفسها بعيدة عن دوائرها ككيانات مصنعة "غير مستقرة".

وانسجاماً مع الدراسة التحليلية لعام 2011، فإن الإحتياجات الرئيسية للمنظمات المجتمعية القاعدية والمنظمات القاعدية الشعبية والمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها هي كالتالي:

- تعزيز انعكاس دور منظمات المجتمع المدني في القاعدة الشعبية والمستويات المحلية.
- تعزيز الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول كجهة يمكن أن تشارك بشكل نشط في الحوكمة وحوار السياسات وتطوير الإجراءات، دون الحاجة إلى أن تتحول إلى "منظمات غير حكومية".
- تشجيع المنظمات القائمة - بدلا من إنشاء هيئات جديدة على مستوى القاعدة - على لعب دور فاعل، من خلال تعزيز الوعي الذاتي للمنظمات و قدراتها التحليلية، والروابط مع المجتمعات، وعلاقتها مع اللاعبين الآخرين.
- تجنب الإجراءات التي من شأنها زيادة المنافسة على المستوى المحلي وإنشاء الشراكات الرأسية غير

نقاط القوة والضعف

تعرض الرسوم البيانية التالية نقاط القوة والضعف الحالية من وجهة نظر منظمات المستوى الأول. كما أن تحديد نقاط القوة والضعف يؤكد على الملاحظات والشروح المقدمة أعلاه. حيث أن نقاط القوة الأكثر ملاحظة ترتبط بشكل كبير إلى التركيز على الخدمات.



هناك عنصران جديران بالذكر.

تعتبر حوالي 30% فقط من المؤسسات "دعم المجتمع المحلي وثقته" عامل قوة مهماً. وهذا مؤشر قوي على أن قلة فقط من المنظمات ترتبط بالمجتمعات المحلية وقواعدها الشعبية. لذلك يبدو أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً وأهمية: "القيادة" أو الاعتداد بوجود المنظمة نفسها، (بمعنى مقدرة المنظمة من الوصول إلى التمويل بسهولة، فضلاً عن قدرتها على تنفيذ نشاطاتها بصورة أكثر سلاسة) أو "الخدمات المقدمة" نفسها وتوافر المعدات لديها.

معظم المنظمات التي تتعامل مع الصعوبات المتعلقة بالاحتلال، مثل المشاكل المتعلقة بمناخية الخدمات أو انتهاك حقوق الإنسان، تعتبر هذه الظروف بشكل رئيسي عاملاً لزيادة الطلب على خدماتها وليست نقاط ضعف. وفي الوقت نفسه، فإنها تميل إلى تحديد نقاط الضعف بأنها تلك التي تتعلق بشكل أساسي بنقص الموارد لتقديم الخدمات: نقص التمويل، ونقص الموظفين المؤهلين، وعدم وجود البنية التحتية.

كما أنها تعتبر أنّ خيار لعب دور مختلف عن دور مقدّمي الخدمة، لا يعتبر عاملاً من عوامل القوة، ولا من عوامل الضعف.

المتكافئة (مثل التدخل المباشر من المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات الدولية في المستوى الشعبي، واختيار المنظمات القاعدية كشركاء لها).

- **دعم الأعمال التي تميل المنظمات لتنفيذها بشكل مستقل، دون فرض إجراءات جديدة من شأنها تغيير تركيز وطبيعة المنظمات. (وهذا يعني أولاً وقبل كل شيء، أن تعمل لمنظمات الكبيرة على تحليل الأوضاع القائمة وأن تكون على استعداد لتغيير البرامج والأجندات).**

2.5 الديناميات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الداعمة الأخرى

وعلى غرار منظمات مستوى الأول، فإن منظمات المستوى الثاني هي مجموعة متنوعة تضم المنظمات غير الحكومية (أو على وجه التحديد المنظمات غير الحكومية التي تدعم المنظمات الأخرى، أو تدعم مجموعة من المستفيدين الذين يختلفون عن أعضاء المنظمات غير الحكومية) وتشمل كذلك الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح التي تدير خدمات وإنشاء البنى التحتية والمؤسسات ذات الخبرة، والمجموعات البحثية. ومن الواضح أن المشهد العام للمنظمات من المستوى الثاني لم يتغير منذ إجراء الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011. ولذلك سيكون من المفيد أن نعرض فيما يلي تحليل مهمة وأنشطة المنظمات غير الحكومية من المستوى الثاني الذي تمت صياغته في تقرير سابق.

مهمة ومرجعية العمل والتناسق لمنظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني

“تشارك منظمات المستوى الثاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في جميع القطاعات، من البحث التكنولوجي العلمي والتعليم (مع التركيز بصفة خاصة على التعليم الخاص أو على الدراسات العليا) إلى الصحة والزراعة والمياه والبيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية والنوع الاجتماعي والقضايا المتعلقة بالشباب وبناء السلام، وغيرها. حيث أن التعبير عن القطاعات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية يتمثل فيما يلي:

الزراعة: بما في ذلك عدد قليل من المؤسسات الكبيرة، مثل جمعية التنمية الزراعية الفلسطينية - لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية التي تقدم خدمات البحوث والإرشاد، أو اتحاد المزارعين الفلسطينيين، واتحاد لجان العمل الزراعي، ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية (التي تجمع عدد كبير من اللجان المحلية والتعاونيات) وفي السنوات الأخيرة ظهرت بعض المنظمات الجديدة الأصغر حجماً والتي تركز على الزراعة، وتخصصت في مجال الزراعة العضوية أو على محاصيل معينة كما أن “المنظمات الإنمائية الأخرى مثل “معا” تعمل في هذا القطاع (مثل تشجيع تبني الممارسات الزراعية المبتكرة - كأحواض السمك - وذلك في سياق أنشطة الإغاثة).

رعاية وتنمية وحماية الأطفال: بما في ذلك المنظمات العاملة في مجال التعليم (مثل المنتدى - نادي العلماء الصغار) والمنظمات التي تدعم الأم والطفل (جمعية مصادر الطفولة المبكرة، وجمعية رعاية الأطفال، وإرشاد الأمهات) والمنظمات التي تعمل في مجال “الاحتياجات الخاصة” (مثل الجمعية العربية لرعاية الأيتام، أو رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) والمنظمات العاملة في مجال حماية حقوق الطفل (مثل المؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين).

الثقافة: والتي تشمل عدد من المنظمات تعمل على تعزيز الفن والثقافة، مع التركيز على تعزيز والحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية، وكذلك ثقافة السلام والحوار الثقافي. حيث وجدت منظمات في هذه المجموعة مساحة لها مثل مركز خليل السكاكيني أو مؤسسة صابرين.

التعليم: بما في ذلك المنظمات التي تقدم خدمات التعليم بشكل مباشر (مثل “جامعة القدس المفتوحة”) أو العديد من المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً التي تدير المدارس والدورات التدريبية، والتي تركز بشكل خاص على “التعليم المجتمعي”، والمنظمات العاملة في مجال الابتكار وتحسين التعليم العام (مثل مركز إبداع المعلم أو مؤسسة الوريد).

الصحة: حيث شاركت معظم المنظمات لسنوات في توفير الرعاية الصحية الأولية للسكان الفلسطينيين ومن ثم في الآونة الأخيرة أصبحت متخصصة في توفير أنشطة الرعاية لمجموعات خاصة في المناطق النائية. وتشمل المنظمات على سبيل المثال، لجان العمل الصحي، واتحاد لجان الرعاية الصحية، والمنظمات المتخصصة أكثر مثل “برنامج غزة للصحة النفسية” أو العديد من برامج التأهيل أو “منظمات التأهيل المجتمعي”.

المساعدة والتنمية الاجتماعية: حيث تشارك المنظمات في دعم الفئات المحرومة أو التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية الناشئة (تشمل المنظمات العاملة في هذا القطاع على سبيل المثال المنظمات التي تعمل مع كبار السن والعمل على تنظيم الأسرة، ومركز الإرشاد الفلسطيني، أو مركز خدمة المجتمع - القدس، أو مركز معا).

حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة: بما في ذلك عدد كبير من المنظمات العاملة على الدفاع من الناحية القانونية (الضمير، القدس للمساعدة القانونية، مؤسسة الحق) وأنشطة المناصرة (مؤسسة الحق، وحريرات، ومفتاح وغيرها) وفي مجال البحوث ومبادرات التدريب (مواطن، ومركز بديل، ومساواة).

البيئة: والتي تشمل بشكل رئيسي معاهد البحوث، مثل أريج (معهد الأبحاث التطبيقية) ومركز أبحاث الأراضي، أو مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين. وغالباً ما تكون المنظمات العاملة في هذا القطاع تعمل مع تلك المنظمات التي تشارك في قطاع الزراعة.

النساء: وتشمل عدداً كبيراً نسبياً من المنظمات - التي تتراوح بين المنظمات النسوية المناصرة للمرأة إلى جمعيات النساء المسلمات المشاركة في بعض الأنواع الرئيسية من الأنشطة: المناصرة حول حقوق المرأة والتعليم وتمكين المرأة، والمنظمات المجتمعية القاعدية الخاصة بالمرأة، والدفاع القانوني وحماية المرأة.

المنظمات الشبابية: بما في ذلك المنظمات المشاركة في تنظيم الشباب والدعوة إلى الاعتراف بالشباب كجهة فاعلة في المجتمع الفلسطيني. وفي هذا الإطار يوجد هناك المنظمات الناشطة “القديمة” مثل اتحاد الشباب الفلسطيني و”المنظمات الجديدة مثل بيالرا (التي تركز على الإعلام) أو شارك (التي تركز على مشاركة) “ ودمج الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية، كما يشير اسمها).

بناء السلام: ليس مجرد قطاع معين ولكن مساحة لإشراك المنظمات التي غالباً ما تشارك في القطاعات الأخرى 2. فعلى سبيل المثال: بانوراما، والرؤية الفلسطينية، وبال فيجين، والتي تشارك أيضاً في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وكذلك في مبادرات الشباب، أو مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، التي تركز بشكل أساسي على الموارد المائية.

المصدر: كوستانتيني ج،، عثمانة ج،، وآخرون، الدراسة المسحية التحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الاتحاد الأوروبي، 2011

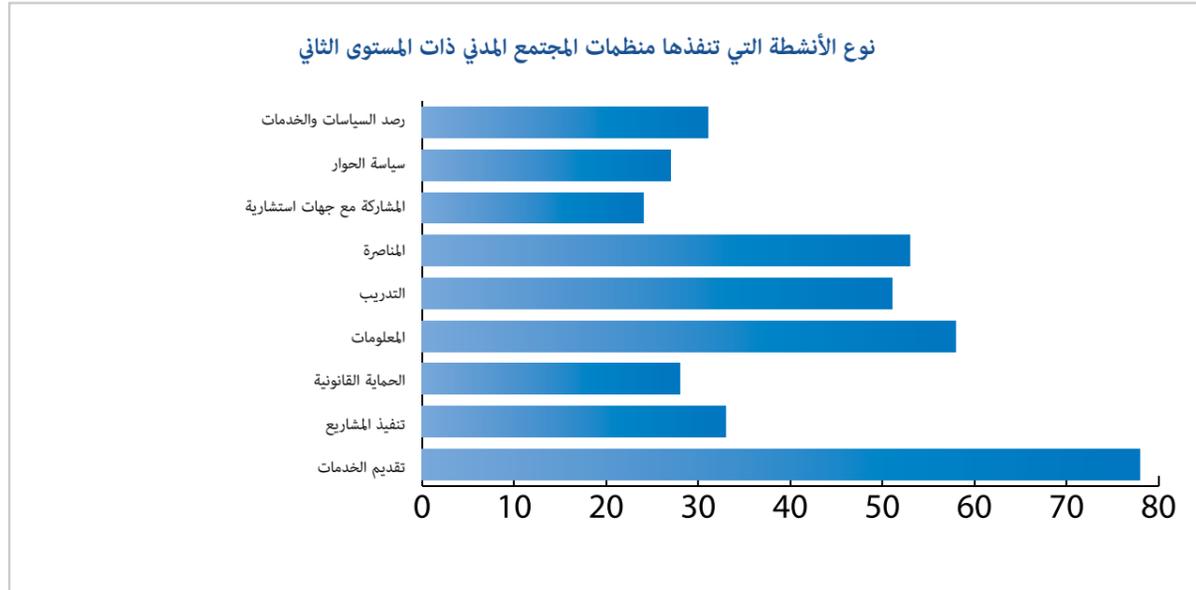
حتى لو لم يتغير المشهد العام لمنظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني بشكل كبير، فإن تحليلاً أكثر دقة يستحق كل هذا الجهد، بناءً على 61 من الاستبيانات التي تم جمعها خلال تمرين في الدراسة الحالية والمشاورات مع مصادر أخرى للمعلومات.

ورغم اختلاف النسب الدقيقة لتوزيع القطاع بين منظمات المستوى الأول ومنظمات المستوى الثاني، إلا أن كلاهما يركز على القطاعات بشكل متساو. وهذا يشير بوضوح إلى أن هناك اتجاهًا مشتركًا، أو بتعبير أدق، هناك صلة بين المشاريع الكبيرة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الكبيرة والأنشطة الصغيرة التي تشترك فيها المنظمات المجتمعية القاعدية.

وفي حين أن الميل إلى التخصص أو عدمه لم يتغير بشكل كبير منذ عام 2011، إلا أن بعض القطاعات الرئيسية المشاركة قد تغيرت. حيث كان قطاعا الزراعة والبيئة من القطاعات التي شاركت فيها أغلب المنظمات تقريبًا في عام 2011 (95% من منظمات المستوى الثاني وفقًا للدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني)، في حين تشارك الآن حوالي 15% من المنظمات فقط. ولوحظ العكس تمامًا في مجال "دعم ذوي الاحتياجات الخاصة"، حيث كانت تشارك نسبة حوالي 25% من المنظمات، بينما الآن ما يقرب من 40% تنشط في هذا القطاع. كما تميل القطاعات الأخرى للحفاظ على نفس مستوى المشاركة (على سبيل المثال في مجال حقوق المرأة والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان).

ويمكن تفسير هذا التغيير في بعض القطاعات كقدرة على تحديد الأنماط المتغيرة للاحتياجات المحلية. ومع ذلك، فإنه من المرجح أن يكون مرتبطًا بالتغيرات في فرص التمويل المتاحة.

نوع الأنشطة

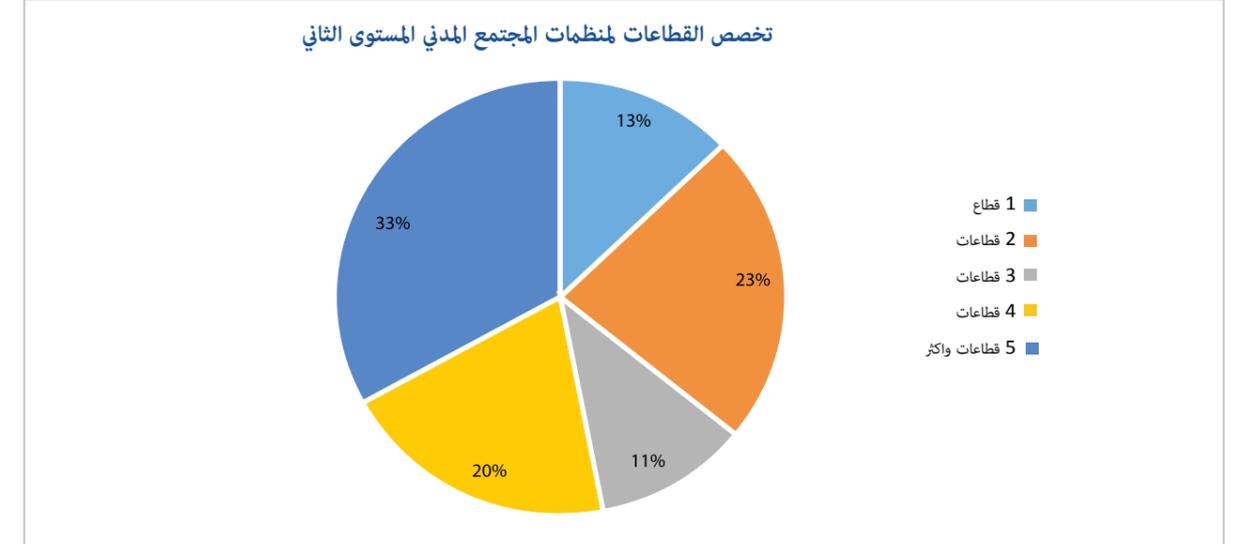


تم عرض طرق ووسائل العمل الرئيسية أعلاه. كما أن التوجهات والميول بين منظمات المستوى الأول والثاني لا تختلف كثيرًا. هناك فقط عدد قليل من التغييرات مقارنة مع الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011. فقد زادت مشاركة منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني على وجه الخصوص في حوار السياسات وفي الهيئات التشاورية بطريقة كبيرة وذات ديمومة، من 16% إلى 30% تقريبًا. وكما هو مبين بالفعل لمنظمات المستوى الأول، فإن هناك عاملين شكلا سببًا في هذا الارتفاع: مشاركة الجهات المانحة في انخراط المجتمع المدني في "الحكم المحلي"، واللامركزية، والمشاورات التي أطلقتها الحكومة بشأن الاستراتيجيات الوطنية للقطاعات وخطة التنمية الوطنية.

وعلى الرغم من نمو المشاركة في أنشطة الحوكمة والسياسات، إلا أن الأنشطة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني تبقى في مجال توفير الخدمات وتنفيذ المشاريع. وهذا ليس بمستغرب نظرًا لأن التمويل يتوفر على وجه التحديد لمثل هذه الأنشطة.

تخصص محدود

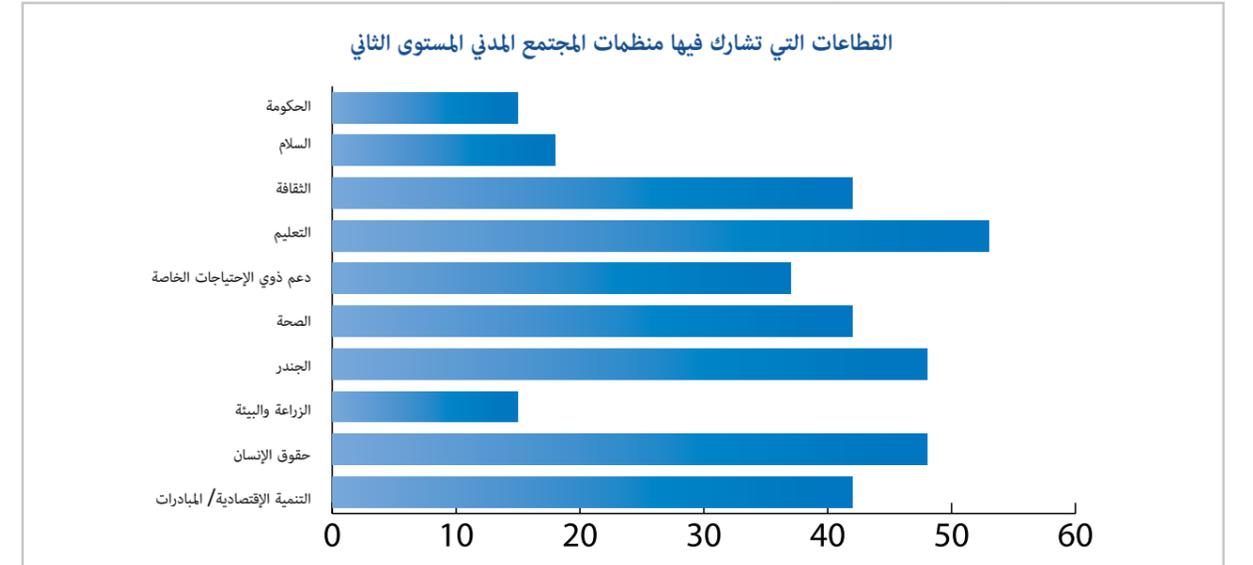
يعتبر التخصص المحدود العنصر الأول الملحوظ الذي يظهر عند النظر في هذه المنظمات. كما في حالة منظمات المستوى الأول (أو ربما لأن منظمات المستوى الأول تتحول وتتبدل إلى منظمات المستوى الثاني) حيث أن نسبة محدودة من منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني تركز عملها على قطاع واحد فقط، في حين يعمل معظم في قطاعات متعددة.



إن هذا الميل إلى التدخل في أكثر من قطاع ناتج عن عدم توفر التمويل الأساسي لمنظمات المستوى الثاني، والتي يجب أن تعود إلى المشاريع وتستجيب بمرونة للأولويات التي تحددها الجهات المانحة (المحلية والدولية). وقد لوحظ هذا الاتجاه بالفعل في الدراسة التحليلية عام 2011. وظهر مرة أخرى مؤخرًا في المقابلات والمجموعات البؤرية. ومع ذلك، وعلى النقيض من التوضيح الذي تم عرضه أعلاه، فهناك ميل واضح لوضع نهج متكامل. ويمكن الكشف عن مثل هذا الميل بشكل رئيسي بين المنظمات غير الحكومية الكبيرة والراسخة، في حين يصبح أقل وضوحًا في حالة الجمعيات الخيرية، أو في حالة المنظمات غير الحكومية المتوسطة والصغيرة. وغالبًا ما تشارك منظمات المجتمع المدني الكبيرة والراسخة في قطاع واحد أو اثنين فقط، حيث يقدمون الخدمات بطريقة دائمة، وتميل منظمات المجتمع المدني الأصغر في كثير من الأحيان لمتابعة التغييرات في أجندات المانحين ومتابعة النداء لتقديم مقترحات المشاريع.

القطاعات المشاركة

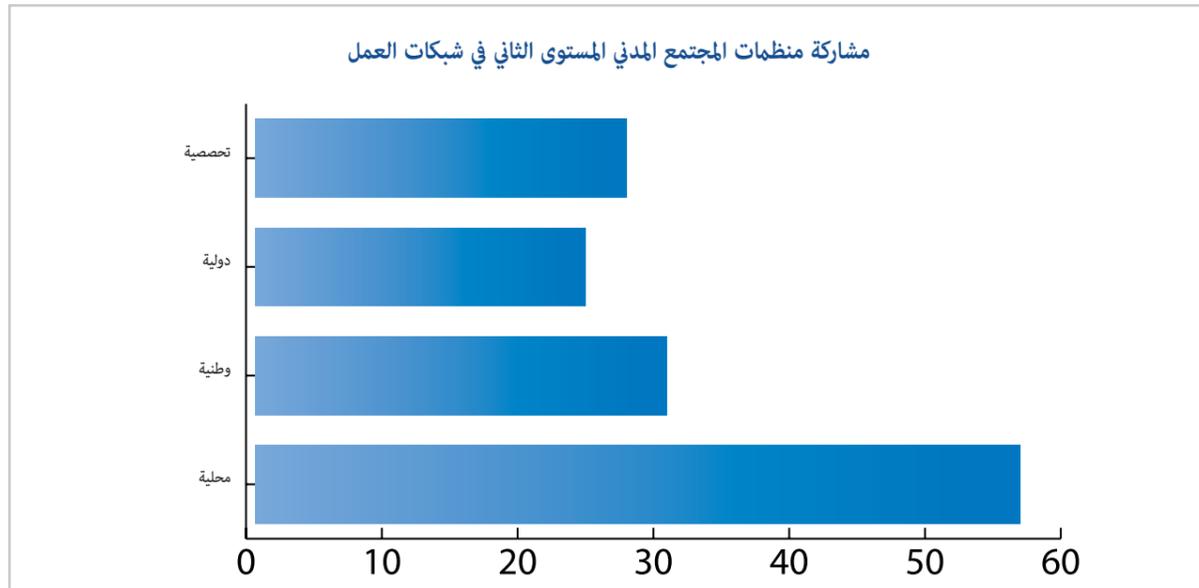
ويعرض الجدول التالي القطاعات التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني.



والتنافس على الموظفين المؤهلين هي قضية غالباً ما تشير إليها منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني. وفي هذه الحالة توجد المنافسة بين منظمات المجتمع المدني (ولكن من الممكن أيضاً أن نلاحظ بعض الحالات من تداول وتناوب الأفراد) ومع المنظمات غير الحكومية الدولية (التي يقال أنها تجفف الموارد البشرية من منظمات المجتمع المدني المحلية من خلال تقديم رواتب ليس بمقدور أي من المنظمات المحلية مجاراتها).

المشاركة في الشبكات والتعاون بين منظمات المجتمع المدني

تشارك 51 منظمة من منظمات المجتمع المدني من أصل 61 منظمة أجابت على الاستبيان، في الشبكات والمنابر. ويشير هذا إلى أن هناك اهتماماً قوياً نسبياً للتعاون. ويمكن استخلاص الاستنتاج نفسه عند النظر في تلك العينة التي تعلن أن لديها شراكة مؤسساتية (53 من 61). ومع ذلك، عند النظر لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم لمنظمات المجتمع المدني الأخرى، فإن الأرقام المطلقة والنسب المئوية تنخفض: حيث أن حوالي 30% فقط من المنظمات التي أجابت على الاستبيان توفر الدعم لمنظمات المجتمع المدني الأخرى، وذلك من خلال توجيه الأموال والمساعدة التقنية بشكل رئيسي.



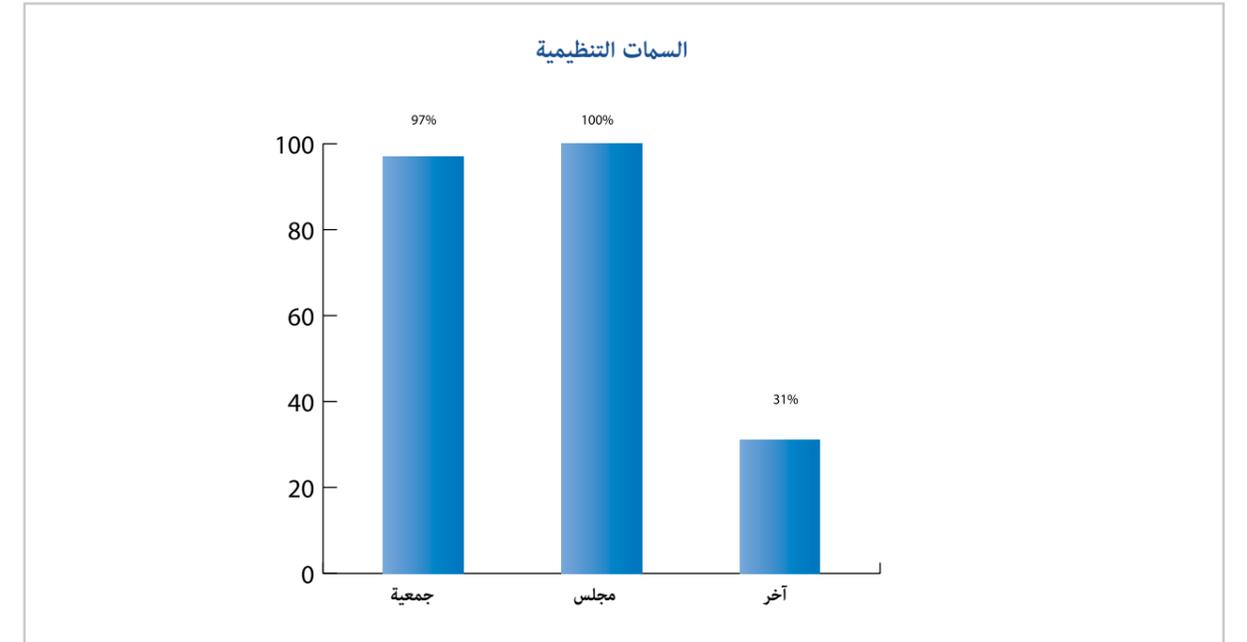
كما هو الحال بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني من المستوى الأول، فإن نوعية المنابر والهيئات التي تشارك فيها معظم منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني هي شبكات محلية. حيث أن أكثر من 55% من المنظمات التي أجابت على الاستبيان تشارك في الشبكات والمنابر المحلية. ومع ذلك، هناك تحفظ وحذر حيال هذا الرقم، حيث يؤخذ في عين الاعتبار أن المنظمات الوطنية الموجودة في رام الله تم تمثيلها بشكل فرعي متعمد في هذا المسح.

كما أن المشاركة في الشبكات والمنابر تنطوي على نسبة عالية من منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني. وعلى الرغم مما سيتم مناقشته باختصار، فإن المشاركة النشطة الفعلية تعتبر أقل. كما هو الحال في منظمات المستوى الأول، تعتبر المشاركة في الشبكات والمنابر وسيلة لزيادة تسليط الضوء على المؤسسة وتوضيح صورتها، وزيادة شرعية المنظمات، أو الوصول إلى المعلومات والفرص، أكثر منها كونها وسيلة للتأثير على السياسات.

كما تصرح أكثر من 50% من منظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني بتنفيذها لأنشطة المناصرة. وفي الواقع يتعلق هذا الأمر إلى حد كبير بالمشاركة في أنشطة "المناصرة الدولية"، مثل المشاركة في حملات ضد الجدار، في حين - وفقاً لما ظهر في المقابلات والمجموعات البؤرية - يميل التعاون في الدعوة للتغيير السياسي على المستوى الوطني إلى أن يكون محدوداً جداً بصرف النظر عن بعض المسائل المحددة جداً (مثل النوع الاجتماعي والأشخاص أصحاب الإعاقة).

الخصائص المؤسسية والاتساق التنظيمي

على الرغم من الاختلافات بين المنظمات، إلا أن جميعها تقريباً، تشترك في نفس الخصائص التنظيمية الأساسية. وفي الحقيقة يعتمد هذا الأمر إلى حد كبير على متطلبات التسجيل. وكما هو موضح في الجدول التالي، فإن معظم المنظمات لديها جمعية ومجلس (عدد قليل لم يكن لديه تجمع أو جمعية لأنها منظمات مصنفة بما يشبه نوع المؤسسات المانحة/الكبيرة Foundation).



وهناك عامل آخر خلق توحيداً بين السمات والخصائص المؤسسية والتنظيمية وهو نشر مدونة السلوك، التي شارك فيها مركز تطوير المؤسسات الأهلية والهيئات والمنابر الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني الوطنية. ومع ذلك، على الرغم من حقيقة أن المنظمات الأكثر نشاطاً تضم رسمياً عمليات صنع القرار الديمقراطية، وإجراءات الشفافية (أكثر من 350 منظمة نشرت ميثاقها)⁵⁹، إلا أن الواقع غالباً ما يكون مختلفاً. فالقادة يتشبثون بكراسيهم. حيث تتكون مجالس الإدارة من قبل أشخاص تم اختيارهم بسبب علاقاتهم من أجل تسهيل الحصول على التمويل (بما في ذلك ما يكون نفس الأشخاص أعضاء في مجالس إدارة منظمات مختلفة، مما يسبب المنافسة بين المنظمات حول أشخاص معينين ليكونوا في مجالس إدارة منظماتهم). كما أن ثقة الجمهور في منظمات المجتمع المدني تستمر في التردّي.⁶⁰

ومن حيث الاتساق التنظيمي، يمكن ملاحظة بعض الاختلافات القوية بين المنظمات غير الحكومية من المستوى الثاني بخلاف المنظمات من المستوى الأول. حيث أن 59 من 60 منظمة من المستوى الثاني أجابت على الاستبيان بأنها توظف طاقماً مدفوع الأجر. وفي 46 حالة، يشمل الطاقم موظفين يعملون بدوام كامل. وتظهر اختلافات في مجال الاتساق التنظيمي بين منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني: ففي بعض الحالات، المنظمات التي أجابت على الاستبيان لديها مئات من الموظفين، وفي حالات أخرى لا يوجد سوى موظفين أو ثلاثة.

59 منظمة كير الدولية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2013.

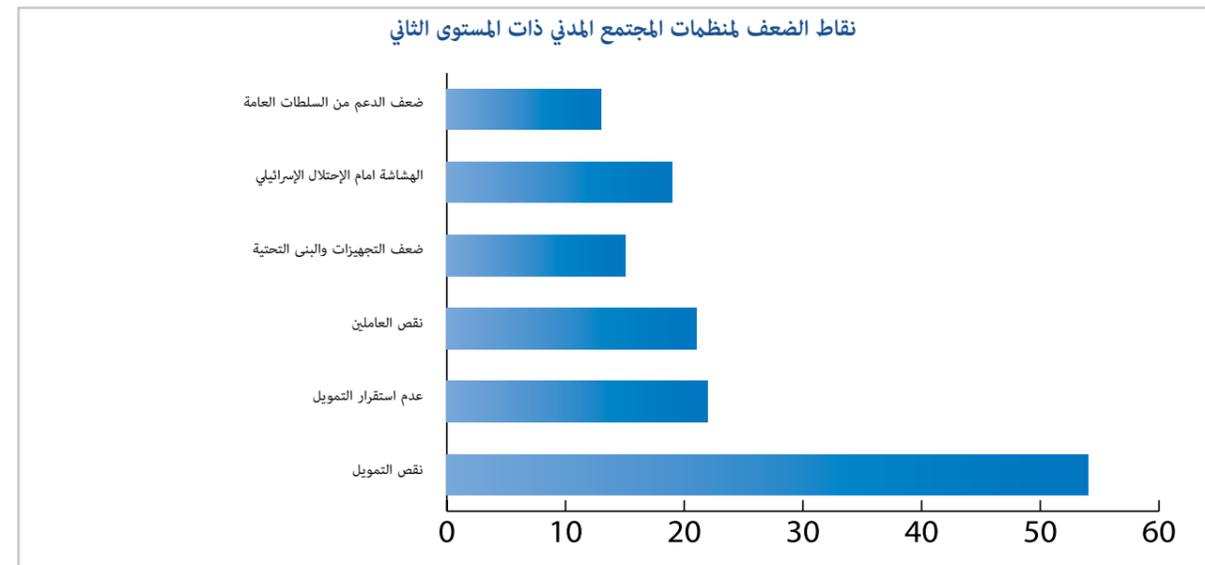
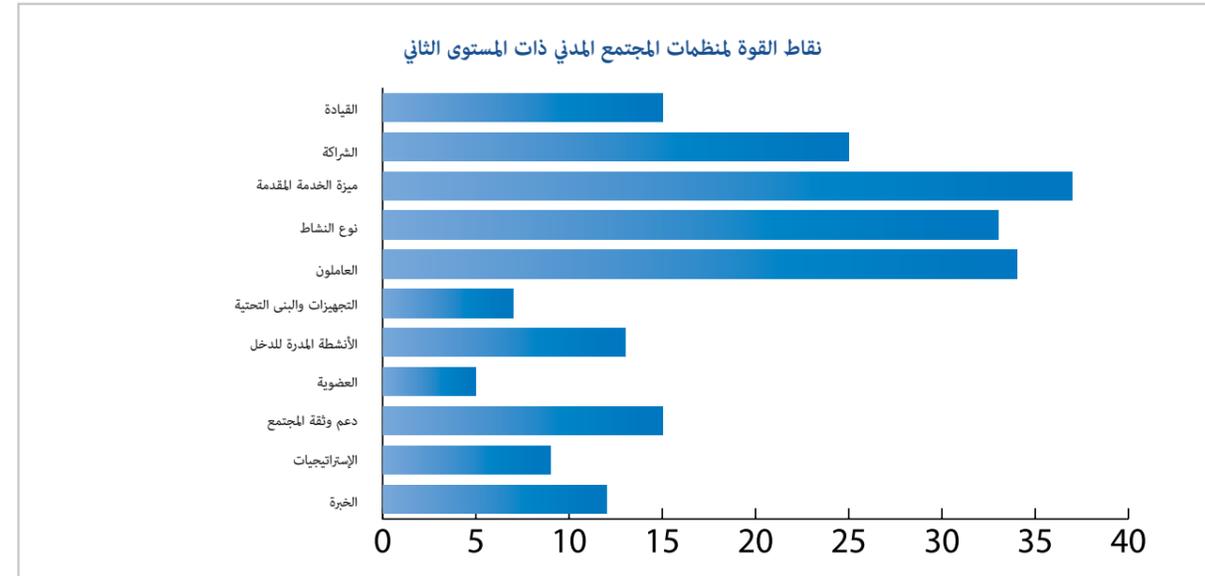
60 ليس فقط للسلطات العامة، أو للجمهور، ولكن أيضاً بين منظمات المجتمع المدني، كما ظهر في المناقشة في المجموعات البؤرية.

بالنسبة لمنظمات المستوى الثاني، تنخفض أهمية مساهمات الأعضاء والتمويل من منظمات المجتمع المدني الأخرى، في حين أن هناك زيادة حادة في مصادر أخرى، وبشكل رئيسي في المنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية، وبدرجة أقل في القطاع الخاص.

وكما نوقش في اجتماعات قليلة مع المنظمات الرئيسية، فإن بعض منظمات المجتمع المدني - وخاصة تلك التي لديها خلفية مهنية قوية - تخلق شركات منسقة عنها لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية. وكما أوضحت تلك المنظمات، فإن هذا النهج الجديد يساعد على زيادة استدامتها، وتقليل اعتمادها على المعونة المقدمة من الجهات المانحة.

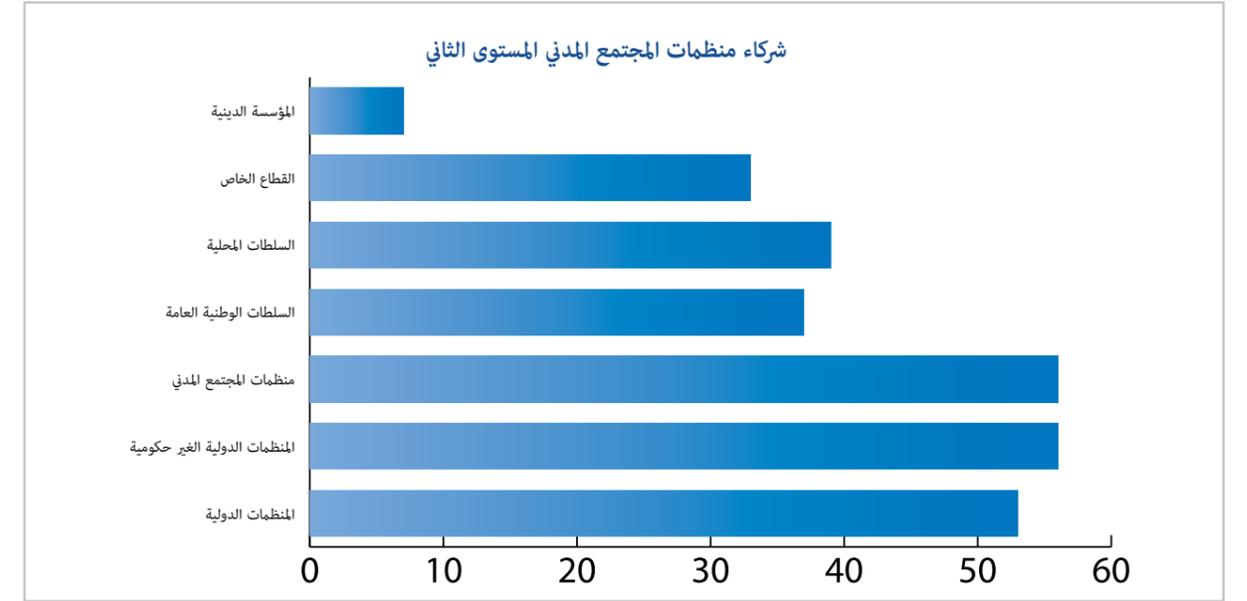
نقاط القوة والضعف التي تمت ملاحظتها

عند مراجعة نقاط القوة والضعف التي تمت ملاحظتها في الجداول التالية، فإن التركيز على القضايا المتعلقة بتقديم الخدمات (خصائص الخدمات والموظفين) يعتبر واضحاً بين منظمات المستوى الثاني. بالإضافة إلى ذلك، عيّرت المنظمات عن موقف أقوى لتحديد نقاط القوة في الطريقة التي يتم بها مواجهة التحديات الخارجية (الشراكة ونوع النشاطات). كما أن الخصائص التنظيمية، مثل القيادة والمعدات المتاحة، تعتبر ذات سمة أقل وضوحاً. وعند النظر إلى التحديات، فهناك عامل واحد فقط يعتبر بمثابة نقطة ضعف رئيسية لنسبة كبيرة من المنظمات. وهو نقص التمويل (أشار إلى ذلك أكثر من 50% من أفراد عينة الاستبيان). وقد تم ذكر وطرح انخفاض التمويل المتاح في معظم اللقاءات والاجتماعات (حتى فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الكبيرة).



الشركاء

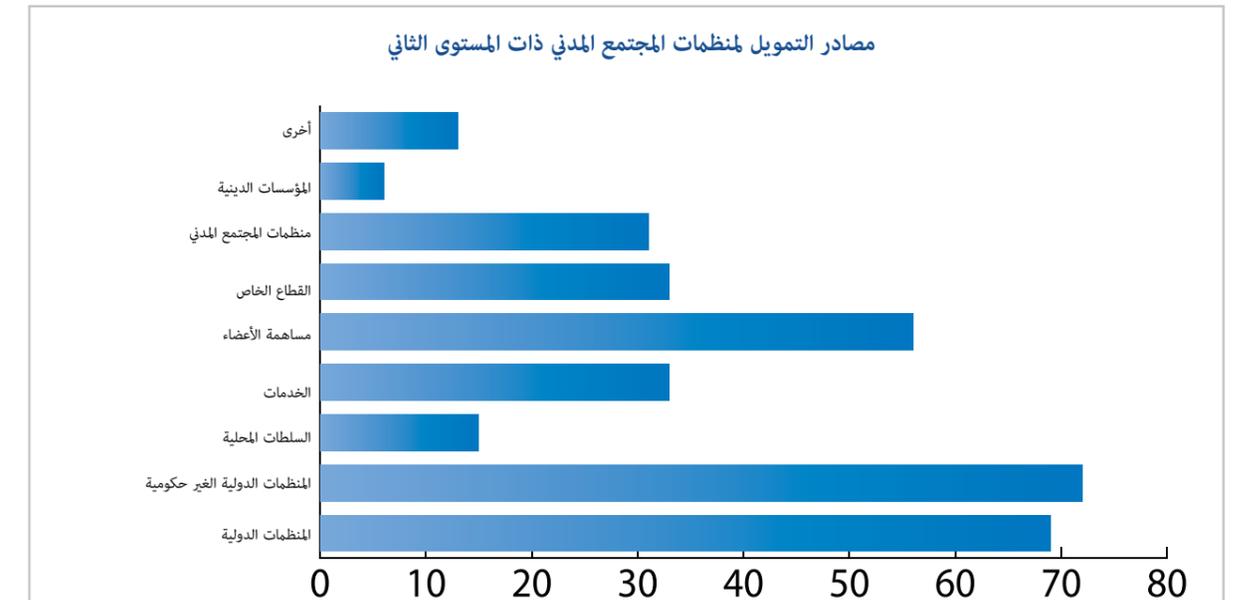
وكما يوضح الجدول أدناه، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية تشكل الشركاء الأكثر شيوعاً. وتعتبر الشراكة المؤسسية مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مألوفة ومتكررة. كما أن مخططات الشراكة المذكورة أعلاه، تتراجع بالمقارنة مع أرقام دراسة عام 2011، حيث أن أكثر من 75% من المؤسسات أجابت بأنها قد دخلت في اتفاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية. وبالمقارنة بين كلاً من الدراستين تؤكد على أن تصور منظمات المجتمع المدني العام حول المنافسة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الدولية (وحتى الوكالات الدولية) قد تزايد منذ عام 2011.



وبالمقارنة مع الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011، فهناك عنصر جديد آخر وهو التعاون مع الهيئات العامة ومع القطاع الخاص، والذي على الرغم من أنه يشتمل حالياً على أقلية من منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني، إلا أنه أصبح ملحوظاً بشكل متزايد سواء كان على المستوى المحلي أو الوطني.

مصادر التمويل

يعرض الجدول أدناه مصادر التمويل. وهنا تعرض منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني نمط تمويل أكثر تنوعاً من منظمات المستوى الأول. ومع ذلك، فإن تكوين مزيج التمويل للمنظمات مختلفاً.



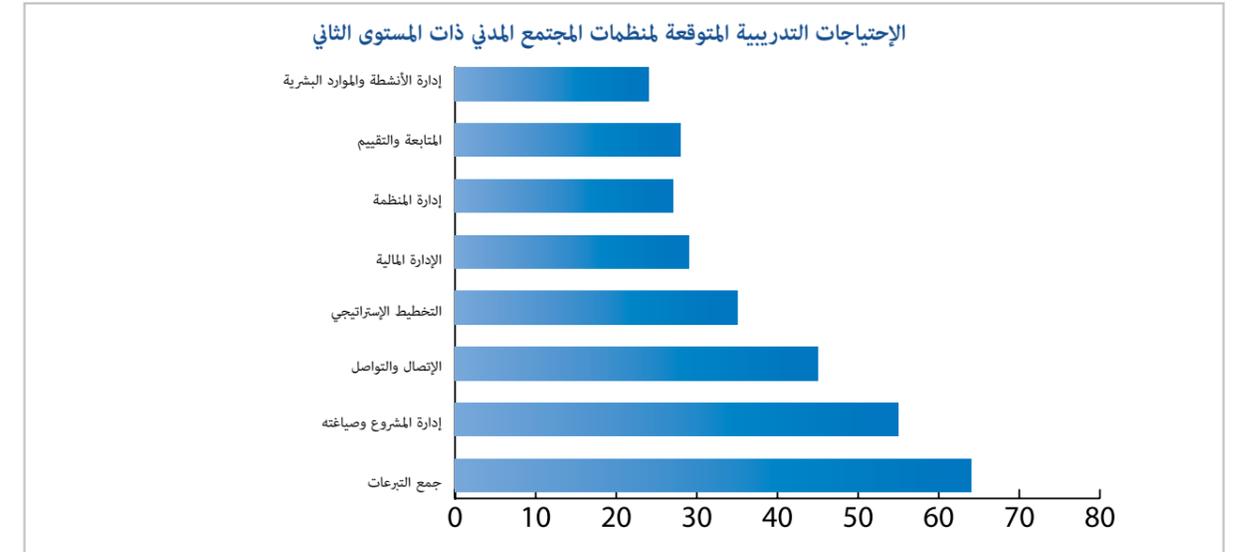
تتضمن نقاط الضعف الأخرى المذكورة ما يلي:

- الصعوبات التي خلقها التمويل القائم على المشاريع (مما يخلق تدفقات متقطعة من الموارد، ويؤدي ليس فقط إلى انقطاع في تقديم الخدمات، ولكن أيضاً إلى خلق صعوبات في العلاقة مع المنظمات الأصغر والمشاركة في أنشطة الحوكمة، والتي غالباً لا يمكن تقليلها إلى مشاريع قصيرة الأجل).
- التعرض لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي (بما في ذلك التحديات المتعلقة بالوصول والحركة وتدمير البنية التحتية والمطالبة بالتوافق مع القوانين الإسرائيلية، والنظم المالية في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل).
- نقص الدعم من السلطات العامة المحلية والوطنية (بما في ذلك نقص وجود سياسات لدعم أعمال منظمات المجتمع المدني ومتطلبات السلطات العامة التي بحكم الأمر الواقع تعيق عمل منظمات المجتمع المدني).

ولم تتم الإشارة إلى وجود فروق ذات مغزى من حيث نقاط القوة والضعف التي تمت ملاحظتها من قبل المنظمات غير الحكومية في المناطق المختلفة.

الإحتياجات التدريبية المتوقعة

تشكل نقاط القوة والضعف التي تمت ملاحظتها الأساس لتحديد الإحتياجات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني ذات المستوى الثاني. وبالتالي فإن نقص الأموال اللازمة يشكل تحدياً رئيسياً، كما لوحظ أن الحاجة للتدريب على مهارات البحث عن التمويل وجمع الأموال ذات أولوية قصوى (أكثر من 60% من منظمات المجتمع المدني المذكورة أدرجت هذا الأمر بين 5 من الإحتياجات التدريبية العاجلة) وتليها الحاجة إلى صياغة المشاريع وإدارتها، ثم يليها التواصل (بما في ذلك استخدام اللغة الإنجليزية للتواصل بالنسبة لبعض المنظمات). وتعتبر عملية المراقبة والتقييم من بين الأولويات والإحتياجات التدريبية القصوى، وإدارة الأنشطة والموارد البشرية.



إن قضايا الشفافية والإدارة التي تمت مناقشتها في معظم الاجتماعات (والتي كانت من بين الإحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها أيضاً في الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني 2011) لا تبرز بشدة بين إحتياجات التدريب الأساسية المتوقعة. ولعل السبب في ذلك هو حقيقة أن العديد من المنظمات تشارك في الأنشطة التي تركز على الإدارة الداخلية، مثل تلك التي يعززها مركز تطوير المؤسسات الأهلية.

ملاحظات ختامية حول الإحتياجات المستجدة لمنظمات المستوى الثاني

يمكن تحديد الإحتياجات عند النظر إلى منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني، والقضايا التي تواجهها منظمات المجتمع المدني. وهذه الإحتياجات يمكن أن تتجمع حول المجالات الرئيسية التالية:

- تعريف هوية منظمات المجتمع المدني ودورها: على الرغم من مشاركتها في الحوكمة وحوار السياسات في كثير من الأحيان، إلا أن منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني لا تزال تركز في المقام الأول على تقديم الخدمات. وفي حين أن بعض المنظمات وضعت هوية محددة لها "كمقدمي خدمات"، ويمكن اعتبارها إلى حد ما مؤسسات عامة أكثر من كونها لاعباً في المجتمع المدني بوصفها (كما هو الحال في بعض المنظمات الكبيرة العاملة في مجال تقديم الخدمات)، وفي معظم الحالات الأخرى، يرتبط الوضع الحالي بانعكاس محدود لدور منظمات المجتمع المدني، ونقص وجود الفهم المشترك للقضايا والتحديات الناشئة.
- تطوير القدرات للعمل بنشاط على قضايا التنمية الناشئة والعمل على تبادل المعرفة ونشرها (ولا سيما فيما يتعلق بتحليل الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحديد الإجراءات والابتكارات ذات الصلة)، فضلاً عن معالجة القدرات المؤسسية التي من شأنها أن تسمح لمنظمات المجتمع المدني بأن تكسب الشرعية للمشاركة بنشاط في مجال الحوكمة على مختلف المستويات وفي حوار السياسات، وليس فقط على أساس الخبرة الفنية، ولكن أيضاً على القدرة على تمثيل القواعد الشعبية. وتعتبر العناصر الرئيسية في هذا الإطار هي القدرة على الدخول في الائتلافات والمنابر، والقدرة على التعامل مع المنظمات غير الحكومية الصغيرة والمنظمات المجتمعية القاعدية دون فرض أجندات، ولكن دعمها في تحديد الأجندات المحلية من أجل التنمية، والقدرة على الانخراط مع السلطات العامة في حوار حاد وناقد ولكن بناء، بدلاً من التناحر "كعملاء أو زبائن" أو كـ "جهات بديلة".
- إيجاد بيئة تسمح لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة في حوار السياسات والحكم المحلي وعمليات الابتكار من خلال الأطر القانونية الكافية للاستجابة للواقع المتغير لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين، من خلال تعزيز الاعتراف بمساحة مشروعة للتفاعل بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة. ومن خلال دعم إنشاء جسور أقوى ومبادرات تعاون بين منظمات المجتمع المدني وكذلك وسط اللاعبين غير التابعين للدولة الأخرى.

3.5 ديناميات الشبكات التخصصية والمحلية

وفقاً لوزارة الداخلية، هناك 20 نقابة مسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن، وكما نوقش أعلاه، يميز التشريع الحالي للمنظمات غير الحكومية "الاتحادات" على أنها مؤسسات معتمدة على عضوية المنظمات الأعضاء وهي ذات طبيعة دائمة وملزمة قانونياً، ولا يميز القانون بين منظمة عادية أو منبر أو شبكة. لذلك فإن "الاتحادات" يتم تسجيلها بسهولة، وتم الاعتراف بها (مثل الاتحادات الوطنية والمحلية للجمعيات الخيرية)، أما الأنواع الأخرى من المنابر والشبكات فتكون مجبرة على أن تسجل نفسها كمنظمات عادية/فردية بسيطة، أو الإبقاء على وجودها بالشكل غير الرسمي.

النتيجة الرئيسية لهذا الوضع هو أنه في معظم الحالات، تضطر الهيئات أو المنابر أو الشبكات على الاعتماد على قوة مؤسسة/منظمة رائدة أو على وضع "طارئ" ملح، أو العمل على قضية معينة. ومن الممكن تحديد أربعة أنواع من المنظمات على أنها منظمات من "المستوى الثالث" مثل:

- الائتلافات القائمة على الحملات (الائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، وحملة وقف الجدار).
- هيئات ومنابر رسمية إقليمية، تهدف أساساً إلى التنسيق بين المنظمات التي تتواجد في مكان واحد، تصل أحياناً إلى التعاون أو متابعة مبادرة سلطة محلية.
- شبكات متخصصة تهدف إلى مناقشة القضايا المشتركة، وإلى التنسيق بين المنظمات العاملة في نفس القطاع على أساس مبادرة تابعة لمؤسسة رائدة، أو سلطة عامة، أو إحدى الجهات المانحة (وأحياناً قد يتم إنشاء شبكات تخصصية في إطار مشروع محدد).
- المنظمات المهنية التي تلعب دوراً في تحديد المعايير التي قد تتخذها منظمات المجتمع المدني كمرجعية.
- الاتحادات الرسمية التي أنشئت بشكل أساسي بين المنظمات من نفس طبيعة العمل.
- شبكات لمنظمات صغيرة تعمل معاً.

كذلك لوحظ في دراسة تحديد الأولويات عام 2011، أن الشبكات الموضوعية والمحلية تتميز في معظم الحالات بالاتساق المؤسسي والتنظيمي المحدود. فقط في حالات قليلة - كما هو الحال بالنسبة لاتحاد القدس للجمعيات الخيرية - يكون لديهم موظفون ومكاتب وهيئات إدارية مستقلة. وفي معظم الحالات يتم توفير الموارد من قبل المنظمات الأعضاء. وفي بعض الحالات، فإن المنظمات التي لا تقود بنفسها الشبكات أو المناير، لا تشارك في إدارتها أو في نشاطاتها بفاعلية، وتكون المشاركة مرتبطة إلى حد كبير بتوقعات المنظمات من الشبكة.

توقعات المنظمات من الشبكات:

- قناة للتمويل.
- مساحة للتدريب والمعلومات.
- هيئة لإضفاء الشرعية.
- ممثل أمام المنظمات الأخرى.

وغالبًا ما تتشابه هذه التوقعات.

إن عدم وجود هوية واضحة أو وظيفة واضحة للشبكات التخصصية والإقليمية (باستثناء تلك التي تركز على الحملات) يعتبر ظاهرة شائعة، وكثيرًا ما تؤدي إلى دخول الشبكات في علاقة تنافسية مع المنظمات الأعضاء. ويمكن أن يحدث هذا عندما تكون منظمة رائدة هي التي تدير التمويل لتنفيذ أنشطة الشبكة، أو في حالة يتم فيها إنشاء شبكات من المنظمات المسجلة أو اتحاد مسجل رسميًا، وتكون عندها الشبكة نفسها منخرطة في عملية تجنيد الأموال وتنفيذ النشاطات التي يمكن تنفيذها من قبل المنظمات الأعضاء.

وفي حالات قليلة تعمل هذه الشبكات بشكل مباشر في حوار السياسات والحوكمة، وخصوصًا عندما يكون لديهم شرعية لتمثيل المنظمات الأعضاء.

الاحتياجات الناشئة

أخذًا بالاعتبار الموضوعات التي نوقشت أعلاه، فإن الاحتياجات التالية ضرورية لتعزيز الشبكات الإقليمية والتخصصية:

- مراجعة الإطار القانوني القائم من أجل تسهيل تسجيل الشبكات والمناير، بما في ذلك من قبل المنظمات ذات الأشكال المؤسسية المختلفة وذات التفويضات المتفاوتة.
- دعم الشبكات الحالية لإنشاء هياكل فاعلة وظيفية. وأيضًا من خلال المبادرات التي تهدف إلى تبادل الخبرات والمعارف. بما في ذلك دعم الشبكات التي أنشئت في إطار برامج المانحين لتصبح مستقلة ومستدامة.
- دعم الشبكات القائمة لتحديد استراتيجياتها التطويرية، استنادًا إلى تحليل توقعات المنظمات الأعضاء، وعلى تحديد الوظائف التي لن تولد المنافسة والصراعات، بما في ذلك المهام المتعلقة بالمناصرة، إنتاج المعرفة، وتبادل ونشر المعلومات، ونشر الابتكارات.

4.5 تفاعلات الهيئات والمناير الوطنية والعامية

في حين لم يُرصد تغيير جوهري يذكر في مؤسسات المستوى الثالث كالشبكات التخصصية، أو الإقليمية، مقارنة مع الدراسة المسحية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011، إلا أن الوضع يختلف لدى منظمات المستوى الرابع.

إذ أن هناك بعض المنظمات الوطنية الرئيسة تمثل هيئات ومناير على المستوى الوطني في فلسطين:

- شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO).
- شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في غزة (PNGO - Gaza).
- الاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية (PGUCS).
- المعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية (PNIN).

وقد تم تحديد هذه المنظمات في عام 2011، وما زالت الأكثر أهمية، حيث تم اعتبار بعضها فاعلاً فقط في الماضي. (وتحديدًا شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، والتي غالبًا ما تتميز حاليًا بزيادة النشاط. مثل هذه الديناميكية هي جزئيًا نتيجة تطور داخلي، وأيضًا نتيجة لمشاركة بعض هذه الشبكات ضمن نشاطات مركز "تطوير المؤسسات غير الحكومية (NDC)، في صياغة ونشر "مدونة سلوك المنظمات غير الحكومية".

شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO)

تتألف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية من أبرز وأقدم "المنظمات غير الحكومية" في فلسطين، والتي تم تجميعها في 9 شبكات تخصصية أو أقسام. وتعتبر هذه الشبكة الأكثر خبرة الأكبر والأقوى من حيث الهيكل التنظيمي بين الهيئات والمناير الوطنية القائمة. فبالإضافة لدورها في التنسيق بين الشبكات التخصصية المنضوية تحتها، وإطلاق الحملات المشتركة، تلعب شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية دورًا محوريًا في نشر "مدونة السلوك" وبناء "لجنة التنسيق" بين الهيئات والمناير الوطنية. وفي هذا الإطار، تدعم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية الشبكات الأخرى، وغالبًا ما تلعب دور المدير الفني (الحاضر).

ومع ذلك، فما زالت هناك نقاط ضعف تؤثر على شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، بما في ذلك:

- عدم وجود آلية فاعلة للاتصال لا تنطوي فقط على المنظمات الأعضاء الأكثر نشاطًا، ولكن تشمل كل المنظمات الأعضاء على المستوى الوطني.
- صعوبة الحصول على موافقة جميع المنظمات الأعضاء على أجندة مشتركة لحملات المناصرة.
- عدم الاهتمام بالمشاركة الفاعلة من قبل العديد من أعضاء الشبكة (المنظمات الأعضاء الأقوياء لا تحتاج إلى الشبكة كمنبر لكسب التأييد لمصالحهم، ولا لتسهيل حصولهم على المعلومات، أو فرص بناء القدرات).
- خطر الدخول في المنافسة مع المنظمات الأعضاء، والذي نظر إليه في كثير من الأحيان يعين الشك والريبة، عندما تنخرط الشبكة في بناء القدرات والتدريب، فضلًا عن علاقاتها مع الجهات المانحة.

الإتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية (PGUCS)

الاتحاد العام للجمعيات الخيرية هو هيئة تتألف من أكبر عدد من المنظمات الأهلية. وعلى الرغم من ذلك، وربما بسبب ملامح المنظمات الأعضاء، والتي تقتصر أساسًا، إن لم يكن على وجه الحصر، على تقديم الخدمات والأنشطة الاجتماعية والمساعدة على المستوى المحلي، وفي أغلب الحالات فإن المنظمات الأعضاء تقودها قيادات كبيرة في السن، ويعتبر الاتحاد الهيئة الأضعف بين الهيئات والمناير الوطنية الفلسطينية.

ليس فقط لأن لديه هيكل تنظيمي مُقلَّص (عدم وجود مكتب مستقل، عدم وجود موظفين مستقلين، وما إلى ذلك)، لكنه يفتقر أيضًا لما يلي:

- استراتيجية أو وظائف واضحة.
- القدرة الفعلية على التواصل (جمع المعلومات ونشرها) لمعظم المنظمات الأعضاء.
- آليات مشروعة لدعم القيادة، باستثناء الوضع القانوني اللازم له كمنظمة، وضرورة النظام الانتخابي الرسمي.

وعلاوة على ذلك، فإن اتحادًا محليًا هامًا والذي يتألف من مجموعة واسعة من المنظمات، وهو - **الاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية في القدس** - فقد غادر الاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية، ويلعب الآن دورًا مركزيًا في دعم- منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس.

ومع ذلك، يشارك الاتحاد العام للجمعيات الخيرية حاليًا في نشر "مدونة قواعد السلوك" وعمل "مجلس تنسيق العمل الأهلي -فلسطين" التي من شأنها أن تشكل مساحة وهيكلية/ بنية أفضل للتنمية.

الهيئة الوطنية المستقلة للمؤسسات الأهلية الفلسطينية (PNIN)

كانت الهيئة الوطنية المستقلة للمؤسسات الأهلية الفلسطينية خاملةً تقريباً في ذلك الوقت من 2011، عند دراسة منظمات المجتمع المدني، ولكن تم إحيائها الآن، وتشمل عددًا من منظمات المجتمع المدني المتوسطة والصغيرة. وشاركت بعض المنظمات متوسطة الحجم والمنظمات غير الحكومية الشابة في تقوية منظمات المجتمع المدني الأخرى الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولعبت دورًا رئيسيًا في إحياء الهيئة الوطنية المستقلة.

وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه الهيئة الوطنية المستقلة :

- الدور المركزي الذي لعبته المنظمات الأكثر تنظيمًا ورسوخًا من بين المنظمات الأعضاء. الذي يهدد بتوليد خطر التبعية والانتكالية بين بقية المنظمات الأعضاء.
- عدم التركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المنظمات الأعضاء، حيث أن الشبكة تضم عددًا من منظمات المجتمع المدني التي تميل إلى تبني النموذج التقليدي للمنظمات غير الحكومية، ويخاطرون فعلاً باستحداث عمليات التغيير هذه بين المنظمات الأعضاء، بما يشمل المجال لوجود فجوة بين منظماتهم ومجتمعاتهم المحلية، وتطور للعلاقات التنافسية، سواء فيما بينها، أو بينها وبين غيرها من المنظمات غير الحكومية الأكثر تنظيمًا.
- إن المشاركة المباشرة للشبكة في تقديم أنشطة بناء القدرات والاعتماد على عدد قليل من المنظمات لتنفيذ هذه الأنشطة. نتيجة لذلك ينظر من قبل المنظمات الأعضاء الآخرين، على أن هذه المنظمات هي المالكة للشبكة كهيئة.
- التركيز على تطوير المنظمات الأعضاء يتسبب في الميل نحو الحد من قدرة وإمكانية قيام الهيئة كشبكة من المشاركة كعنصر فاعل في آليات الحكم وحوار السياسات.

شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في قطاع غزة (“بنجو” وقطاع غزة)

شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية - قطاع غزة) لا تشارك في لجنة التنسيق، ولا تلعب دورًا على المستوى الوطني، على الرغم امتلاكها خبرة طويلة، وكونها راسخة جيدًا كمنظمة مدنية. حيث أنه من الجدير بالذكر بأن الانقسام السياسي بين غزة والضفة الغربية يعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه عملية تطوير منظمات المستوى الرابع، وهو ذاته ما يشكل حاليًا العقبة الرئيسية التي تؤثر على مشاركة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بقطاع غزة على المستوى الوطني.

وعلى الجانب الآخر، فقد شاركت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بقطاع غزة، جنبًا إلى جنب مع الشبكات المحلية والمنابر الأخرى، في تطوير الإطار القانوني الذي شكلته الحكومة الفعلية في قطاع غزة لتنظيم منظمات المجتمع المدني، والتي تتضمن أيضًا التدابير الرامية إلى دعم تطويرها، وإلى الحد من التدخل السياسي في أنشطتها.

كما تشمل التحديات الرئيسية بالنسبة لشبكة المنظمات الأهلية بقطاع غزة، الحاجة إلى تحديد دورها بشكل أفضل، ووضع جدول أعمال يسمح بالتوافق حول الاحتياجات المطلوبة لتطوير الشبكة كهيئة، مع ضرورة تجنب الصراعات والتسابق على الموارد وتجنيد الأموال مع المنظمات الأعضاء في الشبكة.

الاحتياجات الناشئة

فيما يلي جوانب الدعم المطلوب لتعزيز الهيئات والشبكات العامة:

- إنشاء هيكلية فاعلة تشرك المبادرات التي تهدف إلى تبادل الخبرات والمعارف، وتشمل تلك الشبكات التي أنشئت في إطار برامج الجهات المانحة، لكي تصبح أكثر استقلالية واستدامة.
- تحديد استراتيجيات التنمية الخاصة بها استنادًا إلى تحليل توقعات المنظمات الأعضاء لكل شبكة، وعلى تحديد الوظائف التي لن تولد المنافسة والصراعات الداخلية بين الأعضاء، بما في ذلك المهام المتعلقة بحملات المناصرة، عملية إنتاج المعرفة، وتبادل ونشر المعلومات، ونشر الابتكار.
- المساعدة في مهام السكرتاريا، وجمع المعلومات ونشرها، والقيام بوظائف الشبكات، من أجل إتاحة الفرصة لتدعيم وتماسك الهيكل التنظيمي للشبكات (بما في ذلك تحديد آليات لتجنيد الأموال للشبكات نفسها التي لن تتعارض مع مصالح المنظمات الأعضاء).

- الاعتراف بالهيئات والمنابر العامة كقنوات اتصال مع منظمات المجتمع المدني على مختلف المستويات، كلاعبين شرعيين في عملية المشاركة في آليات الحوكمة وحوار السياسات على المستوى الوطني.

5.5 الديناميات المتعلقة بالعلاقات والتعاون مع اللاعبين الآخرين

منظمات المجتمع المدني ليست وحدها في المشهد وساحة الحوكمة والسياسات. فبالإضافة إلى الحكومة هناك لاعبون آخرون، والتفاعل معهم مطلوب من أجل لعب دور فعلي في تشكيل الدولة الفلسطينية المستقبلية. إن الديناميات المتعلقة بالعلاقات مع هؤلاء اللاعبين هي موضوع الفقرات التالية:

السلطات المحلية وإتحاد السلطات المحلية الفلسطينية (APLA)

كما لوحظ من تحليل المساحات الحالية للمشاركة في الحوكمة وحوار السياسات، ومن تحليل الديناميات التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني. فإن السلطات المحلية هي بالفعل شراكة مهمة، أوجدت مساحات للحوار والتعاون. وقد تم رصد خبرات وتجارب بشأن التعاون مع السلطات المحلية على مختلف المستويات في كل من الضفة الغربية (بما في ذلك “المنطقة ج”) وقطاع غزة، وليس فقط في مجال توزيع الخدمات أو تنفيذ المشاريع، ولكن أيضا من أجل:

- تخطيط التنمية المحلية.
- إنشاء آليات التشاور.
- المشاركة في عمليات صنع القرار.
- تطوير آليات المساءلة والشفافية الاجتماعية.

وقد أجريت معظم هذه الأنشطة ليس فقط بدعم من الجهات المانحة الدولية، ولكن أيضًا بمشاركة اتحاد السلطات المحلية الفلسطينية، والتي لم يكن لها دور مباشر في تسهيل أو دعم التفاعل بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني فقط. بل ولعبت دورًا مهمًا في تفعيل قنوات التواصل والتشارك في المعرفة ما بين السلطات المحلية نفسها.

ورغم هذا الدور المهم وحقيقة إنشائها بموجب مرسوم رئاسي، تتميز رابطة السلطات المحلية الفلسطينية حاليًا بالضعف الناجم أساسًا عن نقص الدعم السياسي على المستوى الحكومي. ويتعلق هذا الضعف في قدرتها على الوصول للموارد المالية (التي يتم توفيرها جزئيًا من قبل البلديات المشاركة في الاتحاد)، بالإضافة إلى ضعف المساحة السياسية المتاحة للحركة والعمل.

كما يمكن اعتبار اتحاد السلطات المحلية الفلسطينية لاعبًا ذا صلة متعلقة بلامركزية تقديم الخدمات، بما في ذلك تعديل الإطار القانوني لوحدات الحكم المحلي، والتكامل والاندماج بين البلديات ووكالات تقديم الخدمات، وما إلى ذلك. حاليًا لا يوجد دور واضح لاتحاد السلطات المحلية الفلسطينية بسبب قلة اهتمام الحكومة بموضوع اللامركزية، وميلها إلى مركزية عملية صنع القرار أيضًا على مستوى السلطات المحلية. وينعكس قلة اهتمامها بعملية اللامركزية التشاركية من خلال تقليص السياسات المتعلقة بالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني ووحدات الحكومة المحلية (المجالس البلدية)، والتي يتم تحديدها من قبل وزارة الحكم المحلي.

القطاع الخاص

إن المنظمات الرئيسية التي تعمل على تجميع القطاع الخاص في فلسطين هي غرف التجارة والصناعة واتحاداتها الوطنية. ففي حين أن غرف التجارة والصناعة منخرطة حاليًا في مجموعة من الأنشطة التي تركز على التنمية المحلية (كتشجيع تشكيل “عناقيد” بين المؤسسات المحلية)، وعلى دعم الابتكار، وزيادة الأعمال الجديدة، وتطوير المشاريع الصغيرة وغير الرسمية، فثمة تعاون محدود بين الغرف التجارية والصناعية ومنظمات المجتمع المدني. حيث أن التعاون الرئيسي في الواقع هو مع مؤسسة أصالة، وهي منظمة تشارك في دعم المشاريع الصغيرة لنساء الأعمال.

بالإضافة الى هذه المبادرة يتحقق التعاون أيضًا على مستوى المشروع أو على المستويات التنظيمية التي تنطوي على المشاريع الفردية، وذلك أساسًا كمصادر التمويل من أجل لتقديم الخدمات، أو كشركاء من أجل تنفيذ أنشطة التدريب المهني والأنشطة المرتبطة بالتوظيف. وهناك مجال آخر للتعاون وهو في مجال الحوكمة، وخاصة في مبادرات مكافحة الفساد. وعلى الرغم من هذا، تتميز العلاقات بين القطاعات بعدم التفاعل المجدي، وعدم الثقة بشكل عام، وبخاصة عند انخراط منظمات المجتمع المدني الكبيرة في الحوار بشأن السياسات. كما أن موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات غالبًا ما يُنظر إليه بعين الشك، حيث يُنظر إليها على أنها أداة أو وسيلة يتم استخدامها من قبل الشركات بغرض استبدال مصلحة حقيقية في التنمية المحلية، بمجموعة من الاتصالات الخارجية تخفي في طياتها دوافع خفية للربح. وفي حين تم تنفيذ بعض المبادرات بشكل مشترك بين الاتحادات التجارية والشركات لمعالجة قضايا الأمن الوظيفي. فإن عملية المشاركة هذه في الحوكمة والسياسات بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، غير معروفة لغاية الآن. على اي حال، يمكن توفير أساس لهذه المشاركة من قبل غرف التجارة والصناعة التي تعمل بالفعل مع مؤسسات التمويل الصغير، وكذلك المجتمع المدني (على سبيل المثال: في بيت لحم والخليل).

الإتحادات التجارية

إن تقديم الدعم لتطوير النقابات العمالية هو في صميم عمل بعض منظمات المجتمع المدني (مثل مركز الديمقراطية وحقوق العاملين). ومع ذلك، فقد كان التعاون في الماضي محدودًا بسبب عدم النقص في وجود نقابات مستقلة. إن التزام فلسطين بالمواثيق الدولية بشأن حقوق العمل يفتح حاليًا مساحة جديدة للتعاون - ليس فقط فيما يتعلق بالمناصرة حول تطبيق حقوق العمال وتوسيعها- أو على التدريب، وجمع المعلومات ونشرها، ولكن أيضًا في رصد ظروف العمل الملائمة، وفي تطوير الهيئات والمنابر المحلية للوصول على نتائج لائقة. حيث يمكن أن تؤخذ الخبرة من البلدان الأخرى في المنطقة بعين الاعتبار لتشارك المعرفة ونقلها.

القطاع الأكاديمي

هناك علاقة قوية تاريخية مع القطاع الأكاديمي، ميزت خصائص عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لفترة طويلة. وكما سبق ذكره، فإن بعض الجامعات مثل (بيرزيت، بيت لحم، وما إلى ذلك) تحافظ على علاقات قوية مع منظمات المجتمع المدني على مختلف المستويات. كما توجد علاقات مع مراكز البحوث ومؤسسات الفكر والرأي، ومع المنظمات غير الحكومية المتخصصة. كما تشارك العديد من المنظمات غير الحكومية الكبيرة في تقديم الخدمات في مجالات الصحة والزراعة، والتعليم الخاص. كما توفر فرصًا لتدريب المهنيين الشباب، كما وتشارك في أنشطة تبادل المعرفة وإنتاجها. وبالمقابل فهناك علاقات محدودة مع الجامعات الخاصة التي يجري إنشاؤها في فلسطين. إن إنشاء إدارات ومراكز "تنمية المجتمع" ومشاركتها المباشرة في تنفيذ المشاريع (في كثير من الأحيان بالتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات الدولية) بالإضافة لمشاركة الأقسام الجامعية في إدارة المشاريع⁶¹ التي يجري تشكيلها مع منظمات المجتمع المدني. فإنها تعمل على تصوير الجامعات كجهات منافسة جديدة وليس كشركاء.

6. موارد دعم منظمات المجتمع المدني

إن منظمات المجتمع المدني هي مستقبل هام للدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية العامة والخاصة، فضلًا عن المنظمات المحلية والجهات الخاصة المحلية (بما في ذلك من خلال المساهمات الفردية). ومع ذلك، يُرصد جزء صغير من الدعم لتعزيز تنمية المجتمع المدني وإشراك المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات. حيث أن معظم الدعم يميل إلى استهداف الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، بهدف التأثير المباشر في تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين.

إن الفقرات التالية لا تهدف إلى تحليل مجموعة كاملة من المصادر التي تدعم منظمات المجتمع المدني، بقدر ما تحاول تحليل تلك المصادر التي تسعى لتنمية وتطوير المجتمع المدني ومشاركته في الحوكمة وحوار السياسات. كما أن هذا التحليل لا يزعم بأنه يقدم صورة كاملة عن الدعم المتاح (التي تتطلب دراسة أوسع وأعمق)، وإنما فقط من باب النظر في الموارد المتاحة الرئيسية ومراكز المصادر والموارد.

1.6 مراكز الموارد الوطنية والمحلية، وفرص المساعدة الفنية

مركز تطوير المؤسسات الأهلية

بدأ "مركز تطوير المؤسسات الأهلية (NDC)" في العمل منذ تشرين الثاني عام 2006، وكانت لديه مهمة مزدوجة: توفير الدعم التقني والمالي للمنظمات غير الحكومية وقطاع المنظمات غير الحكومية.

عندما تأسس في آذار 2006 كُفرع من "تجمع مؤسسة التعاون" تلقى المركز الدعم المالي من البنك الدولي آنذاك من خلال عدة مشاريع⁶². حيث شملت عملية إنشاء "مركز تطوير" مشاورات واسعة شارك فيها أكثر من 250 منظمة غير حكومية، وهيئات وشبكات رئيسية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وممثلون عن القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. منذ نشأته، حشد "مركز تطوير المؤسسات الأهلية" وأدار أموالًا يبلغ مجموعها حوالي 55 مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة المختلفة بما في ذلك البنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، السويد، سويسرا، الدنمارك، هولندا، بلجيكا والبنك الإسلامي للتنمية.⁶³

وقد لعب "مركز تطوير المؤسسات الأهلية" دورًا هامًا في بناء قدرات شبكات المظلة لمنظمات المجتمع المدني، وفي بناء القدرات، وتزويد برامج وبرامج شاملة لتطوير قطاع المنظمات غير الحكومية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، واصل "مركز تطوير" الدفاع عن مزيد من الشفافية والمساءلة في عمل المنظمات غير الحكومية، من خلال تبني الممارسات المهنية المالية والإدارية من قبل منظمات المجتمع المدني. وتحقيقًا لهذا الهدف، أخذ "مركز تطوير" زمام المبادرة في صياغة ونشر "مدونة سلوك المنظمات غير الحكومية" من خلال عملية تشاور واسعة مع منظمات المجتمع المدني ومع هيئات وشبكات منظمات المجتمع المدني. وضمن هذه العملية قام "مركز تطوير" بإشراك الهيئات والشبكاتالمدنية في نشر "مدونة السلوك" وفي إيجاد آلية للامثال من قبل المنظمات المشاركة فيها. ومن أجل تقديم المزيد من الدعم والموارد لمنظمات المجتمع المدني، فإن "مركز تطوير" يدير حاليًا "بوابة المصادر" والتي تشكل قاعدة بيانات عن ما يقرب من 1000 منظمة مجتمع مدني فلسطينية.⁶⁴

وتشمل أنشطة "مركز تطوير" مجموعة واسعة من برامج تقديم المنح، وبعضها يستهدف المنطقة (ج) من الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة. ومن خلال استهداف هذه المناطق، فإن "مركز تطوير" يوفر الخدمات للمجتمعات الأكثر تهميشًا والاكثر هشاشة، وغير القادرة على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية.

^[1] 62 وفقا للقيمة التي وضعها مركز تطوير المؤسسات الأهلية (شهر مايو 2014)، فإن مركز تطوير المؤسسات الأهلية يبني على نجاح ساحق وإنجازات البنك الدولي الذي يعول مشاريع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. أنشئت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نظاما ذو شفافية لتقديم المنح للمنظمات غير الحكومية و تقديم الخدمات الاجتماعية وروجت لثقافة التعاون وتبادل المعلومات فيما بينه

^[2] م يترافق هذا النجاح مع زيادة الطلب الفلسطيني للحصول و الاعتماد عليها وأبرز تقديم خدمات مستدامة المنظمات غير الحكومية الحاجة إلى منظمة دائمة لدعم مشاريع قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطيني خارج شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ونتيجة لذلك، تم تأسيس مركز تطوير المؤسسات الأهلية (NDC) المسجل في مارس 2006 كمُنظمة غير حكومية فلسطينية مستقلة ولديها ما يقرب من عشر سنوات من الخبرة والعرفة القيمة في المنظمة الفلسطينية الجديدة

^[3] 63 الخطة الاستراتيجية لمركز تطوير المؤسسات الأهلية 2014-2018

^[4] 64 القيمة التي وضعها مركز تطوير المؤسسات الأهلية، مايو 2014

^[1] 61 كما هو الحال بالنسبة لكلية الحقوق في جامعة بيرزيت، وبالتعاون مع الشركة السويدية NIRAS، التي تدير «سكرتاريا حقوق الإنسان»، وتوجه تمويل مجموعة من الجهات المانحة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان

في مايو 2013، قام "مركز تطوير" بإطلاق "الإطار الاستراتيجي لتعزيز قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية"، والذي جرى تطويره بواسطة "مركز تطوير" بالشراكة مع المنظمات المظلات الأربعة، وذلك بهدف توفير توجه استراتيجي للمنظمات غير الحكومية للتصدي بفعالية للقضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني.

مؤسسة التعاون

هي فاعل آخر يوفر التمويل والدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني. وهي تمويل أكثر من 200 مشروع سنوياً ولديها شبكة من 160 شريكاً، مما يجعلها وكالة التمويل الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين.

إن "مؤسسة التعاون" هي منظمة دولية غير حكومية تعمل كسلة تمويل تجند الأموال من موارد القطاع الخاص، والشبكات الفلسطينية، والجهات المانحة العامة. ولها علاقة غير رسمية قوية مع السلطات العامة الفلسطينية. هذه الظروف وضعت مؤسسة التعاون في موقف "الوسيط". كما أن تركيزها الرئيسي ينصب في تعزيز منظمات المجتمع المدني (تستهدف بشكل رئيسي المنظمات الصغيرة والمتوسطة) في وظائف تقديم الخدمات.

هيئة منظمات المجتمع المدني

هيئة منظمات المجتمع المدني هي الفاعل الجديد في المشهد الفلسطيني. وقد كلفت بالنظر في الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، في حين أن مهامها وطرق عملها لا تزال غير محددة تماماً. واستناداً إلى ولايتها وتفويضها، هناك خطر من المنافسة مع "مركز تطوير المؤسسات الأهلية".

منظمات أخرى تقدم الموارد

كما نوقش في تحليل الديناميات المتعلقة بالمستوى الثاني من منظمات المجتمع المدني، وتلك المتعلقة بالمستوى الرابع (وخاصة فيما يتعلق PNIN)، يظهر مورد إضافي لدعم وتطوير منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمتوسطة وهو إشراك منظمات المجتمع المدني المتوسطة نفسها. إن لهذه المجموعة من منظمات المجتمع المدني ضرورة كونها تسهّل كلاً من عملية تنفيذ الأنشطة وكذلك حصولها على التمويل.

تميل منظمات المجتمع المدني الكبيرة لدعم شركاء أصغر من منظمات المجتمع المدني، من خلال التركيز بشكل رئيسي على إدارتها وقدراتها التنفيذية، فضلاً عن تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات. حيث أن منظمات المجتمع المدني المتوسطة - وخاصة في المناطق الهامشية نسبياً - تكون أكثر اهتماماً بخلق شراكات من شأنها إشراك مزيد المنظمات. وهذا يعزز موقفهم سواء بالنسبة لعلاقتهم مع الجهات المانحة أو علاقتهم مع السلطات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات المدنية المتوسطة الحجم تشارك وبشكل متزايد في الحكم المحلي وحوار السياسات المحلية حيث تعتبر الشراكات بين المنظمات عنصر قوة أساسياً.

2.6 خارطة الطريق للدولة من قبل الإتحاد الأوروبي للمشاركة مع المجتمع المدني

يعتبر الإتحاد الأوروبي فاعلاً رئيسياً في دعم منظمات المجتمع المدني في فلسطين. حتى مع العلم أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في العديد من الحالات هم "شركاء" لمنظمات دولية غير حكومية في مشاريع ممولة من الإتحاد الأوروبي، إلا أن هذه المنظمات هم التي تتولى دور القيادة في هذه المشاريع. ولطالما كان دعم الإتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني أساساً عن طريق دعم البرامج التخصصية (برنامج دعم المجتمع المدني والسلطات المحلية، الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، الخ) ومن خلال بعض البرامج التي تنفذها بالتعاون مع وكالات دولية (كما هو الحال مع منظمة الأغذية والزراعة⁶⁵ حول موضوع "الزراعة"). ومنذ عام 2013 تم إطلاق عملية تعميم تشتمل على برامج الإتحاد الأوروبي الأخرى في فلسطين. الإطار الرئيسي هو "خارطة طريق الدولة من قبل الإتحاد الأوروبي لإشراك المجتمع المدني للأعوام 2014-2017"، والتي تمت صياغتها كاستجابة لقسم التواصل في المفوضية الأوروبية لعام 2012 حول "جذور الديمقراطية". والغرض من خارطة الطريق هو تحديد أهداف طويلة الأمد لتعاون الإتحاد الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني المحلية، ووضع إطار عمل استراتيجي مشترك لإشراك الإتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني على المستوى الوطني، من أجل تعزيز مساهمة المجتمع المدني في الحوكمة، وتطوير البلدان المضيفة، وكذلك لتحسين الأثر، القدرة على التنبؤ وتسليط الضوء بشكل أكثر وضوحاً على إسهامات وأعمال الإتحاد الأوروبي.

واستناداً إلى تحليل مشاركة الإتحاد الأوروبي السابقة والحالية مع منظمات المجتمع المدني، وبالتشاور مع كل من منظمات المجتمع المدني (التي أقيمت بطريقة منظمة منذ عام 2010) ومع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، فقد تم تحديد الأولويات، والأهداف، والمؤشرات في خارطة الطريق كما يلي:

65 حتى قبل قيام ممثلة الإتحاد الأوروبي في فلسطين بوضع استراتيجيته المعتمدة على الدراسة المسحية لعام 2011 والتي تم تضمينها في خارطة الطريق.

الأولويات	النتائج المتوقعة	المؤشرات	الإجراءات
أولوية (1): دعم جهود المجتمع المدني المحلي لتعزيز إدارتها الداخلية والشفافية والمساءلة.	<ul style="list-style-type: none"> • هيكليات الحكم الداخلي لمنظمات المجتمع المدني شفافة وتخضع للمساءلة أمام الأعضاء وقواعدهم الانتخابية، والمستفيدين. • طورت منظمات المجتمع المدني القدرات التنظيمية الفردية، والمؤسسية المناسبة لجعل هيئاتها تحت طائلة المساءلة. • منظمات المجتمع المدني قادرة على نقل نتائج أنشطتها إلى الجمهور. • منظمات المجتمع المدني تتمتع بشفافية حول أنشطة برامجها وإدارتها المالية. • منظمات المجتمع المدني تراقب وتقيم نتائج وأثر عملها. 	<ul style="list-style-type: none"> • مستوى تنفيذ مدونة قواعد سلوك المنظمات غير الحكومية القائمة. • مستوى امتثال المنظمات غير الحكومية مع مدونة قواعد السلوك (أي النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني التي تنشر هيكلية حكمها وإدارتها والوثائق الداخلية ونشر تقاريرها المالية المدققة وبيان الحساب الختامي والوقف المالي للمنظمة والتقارير السنوية على الجمهور). • وجود آلية لرفع التقارير إلى الهيئات والمناير حول مشكلات الإدارة الداخلية للمنظمات غير الحكومية. • تعزيز عمليات وضع موازنة المنظمات غير الحكومية بشفافية في الشبكات المناير بين أعضائها. • مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تراقب وتقيم مشاريعها وبرامجها باستخدام مؤشرات أساسية سابقة ومؤشرات الجودة. • تصور خارجي لأهمية وأثر أنشطة منظمات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> • التحليل: من خلال الدراسات والدراسة التحليلية والبحوث. • حوار السياسات، التشاور، والتيسير (تشمل بالأساس مشاركة ممثلي مكتب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء). • الدعم التشغيلي: (متابعة التنفيذ في دعم الضفة الغربية بالتعاون مع مركز تطوير NDC)
أولوية (2): تعزيز الاستقرار المالي لمنظمات المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> • أنشطة تجنيد الأموال متجددة على المدى الطويل، وكذلك الخطط الاستراتيجية، والرسالة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني. • لدى منظمات المجتمع المدني قاعدة تمويل متنوعة، بما في ذلك رسوم العضوية، التبرعات الفردية ومن الشركات، والمشاريع الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع التمويل طويل المدى للمجتمع المدني من مكتب المفوضية، والدول الأعضاء، جنباً إلى جنب مع النرويج، وسويسرا. • هناك عدد من الحاصلين على منح دعم من خلال التمويل الأساسي core funding. • تشجيع آليات تجميع الدعم للمجتمع المدني. • عدد منظمات المجتمع المدني التي تلقت الدعم من مصادر متعددة. • عدد وأنواع منظمات المجتمع المدني التي تتلقى الدعم الحكومي. • وجود وتنفيذ الحالة المهنية للعطاءات ونظم تقديم المنح. 	<ul style="list-style-type: none"> • حوار السياسات مع السلطة الفلسطينية ومع منظمات المجتمع المدني. • إعداد طرائق تمويل متناسقة مع الأولويات (مدة المنحة، متابعة المنح، والتمويل الأساسي، وآليات تجميع التمويل).

الأولويات	النتائج المتوقعة	المؤشرات	الإجراءات
أولوية (3): تعزيز مشاركة المجتمع المدني، بما فيه الفئات الهشة، في صياغة السياسة العامة، ورصد تنفيذ وتقديم السياسات العامة.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والتنسيق للمشاركة والمساهمة في حوار السياسات وعمليات المساءلة للسلطات العامة على المستوى المحلي والوطني. • اعتراف المؤسسات العامة بأهمية وجود منظمات المجتمع المدني في عملية تحسين الحوكمة من خلال تضمين وإشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. • تحسين الاستجابة من السلطات العامة لطلبات المجتمع المدني. • زيادة التوثيق، وتقاسم ونشر المعرفة في قطاعات محددة بين المواطنين. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز إجراءات وأعمال منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات والحوكمة والمساءلة من المستوى المحلي إلى الوطني. • تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والتنسيق للمشاركة والمساهمة في حوار السياسات وعمليات المساءلة للسلطات العامة على المستوى المحلي والوطني. • اعتراف المؤسسات العامة بأهمية وجود منظمات المجتمع المدني في عملية تحسين الحوكمة من خلال تضمين وإشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. • تحسين الاستجابة من السلطات العامة لطلبات المجتمع المدني. • زيادة التوثيق، وتقاسم ونشر المعرفة في قطاعات محددة بين المواطنين. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز إجراءات وأعمال منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات والحوكمة والمساءلة من المستوى المحلي إلى الوطني. • اعتراف المؤسسات العامة بأهمية وجود منظمات المجتمع المدني في عملية تحسين الحوكمة من خلال تضمين وإشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. • تحسين الاستجابة من السلطات العامة لطلبات المجتمع المدني. • زيادة التوثيق، وتقاسم ونشر المعرفة في قطاعات محددة بين المواطنين.
أولوية (4): دعم التشبيك والتفاعل والتواصل بين المنظمات غير الحكومية المحلية من الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة.	<ul style="list-style-type: none"> • تقوية هيكلية هيئات ومناير منظمات المجتمع المدني (الشبكات) في الضفة الغربية وغزة. • تعزيز قدرة هيئات ومناير منظمات المجتمع المدني (الشبكات) لتمثيل مصالح أعضائها. • تيسير تتشارك المعرفة والخبرات داخل وبين الهيئات والمناير (شبكات)، ولا سيما باتجاه تعزيز قدرات أعضائها. • عززت قدرات أعضاء منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والمحلي. • أثر أقوى لمناير الشبكات على عمليات صنع السياسات الوطنية والمحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقوية هيكلية هيئات ومناير منظمات المجتمع المدني (الشبكات) في الضفة الغربية وغزة. • تعزيز قدرة هيئات ومناير منظمات المجتمع المدني (الشبكات) لتمثيل مصالح أعضائها. • تيسير تتشارك المعرفة والخبرات داخل وبين الهيئات والمناير (شبكات)، ولا سيما باتجاه تعزيز قدرات أعضائها. • عززت قدرات أعضاء منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والمحلي. • أثر أقوى لمناير الشبكات على عمليات صنع السياسات الوطنية والمحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقوية هيكلية هيئات ومناير منظمات المجتمع المدني (الشبكات) في الضفة الغربية وغزة. • تعزيز قدرة هيئات ومناير منظمات المجتمع المدني (الشبكات) لتمثيل مصالح أعضائها. • تيسير تتشارك المعرفة والخبرات داخل وبين الهيئات والمناير (شبكات)، ولا سيما باتجاه تعزيز قدرات أعضائها. • عززت قدرات أعضاء منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والمحلي. • أثر أقوى لمناير الشبكات على عمليات صنع السياسات الوطنية والمحلية.

للهولة الأولى، فإن خارطة الطريق للاتحاد الأوروبي تناسب الاحتياجات والضرورات الناشئة من التحليل في الفقرات السابقة. ومع ذلك، بعض التعليقات حول أوجه القصور المحتملة، ومزيد من التحسينات الممكنة سيتم تقديمها باختصار في في القسم 7.3.

ومن المهم أن نؤكد على حقيقة أن خارطة الطريق الخاصة بالاتحاد الأوروبي ليست فقط مظلة لمبادرات ومشروعات الاتحاد الأوروبي، ولكنها توفر إطارًا للتنسيق ووضع استراتيجيات الأعمال لمجموعة واسعة من اللاعبين، بما في ذلك الدول الأوروبية الأعضاء، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا. وفي هذا الإطار، تخلق خارطة الطريق الخاصة بالاتحاد الأوروبي وضعًا جديدًا تمامًا. بحيث من المتوقع أن تؤثر بشكل ذي مغزى في عملية تطوير منظمات المجتمع المدني.

3.6 الفرص الرئيسية التي تقدمها الجهات المانحة الدولية

على الرغم من التركيز على تقديم الخدمات، هناك العديد من الفرص التي تركز على تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والسياسة:

- تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني.
- دعم التنظيم الذاتي ومراجعة الإطار القانوني.
- دعم تنظيم وتنسيق القطاعات.
- تعزيز الشبكات والمنابر على المستوى الوطني.
- مراقبة حقوق الإنسان والحوكمة.
- المشاركة في إنشاء وتفعيل الحكم المحلي وآليات المشاركة الشعبية.
- تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة.

وهذه الفرص يمكن تقديمها من خلال مجموعة متنوعة من المنظمات والجهات المانحة، ومن خلال مجموعة متنوعة من الآليات. فيما يلي أهم الجهات الرئيسية.

البنك الدولي الذي يواصل دعمه للقدرات الفنية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني (مع التركيز على تقديم الخدمات) وتنظيم القطاعات. والتنسيق. وكذلك تطوير آليات التنظيم الذاتي. وعلوة على ذلك، فهو يدعم مشاركة منظمات المجتمع المدني مع السلطات العامة في حوار السياسات، لا سيما على المستوى المركزي. والآلية الرئيسية التي أنشئت لتحقيق هذه الأهداف هو دعم **”مركز تطوير المؤسسات الأهلية NDC“**.

”سكرتاريا حقوق الإنسان“ تعتبر آلية تجمع لتمويل عدد من المنظمات الداعمة العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان وبدرجة أقل، في مجال الحوكمة وحوار السياسات. حيث تساهم كل من السويد، الدنمارك، هولندا، وإيرلندا في هذا التمويل. وقد كان **”مركز تطوير“** يشرف على إدارة هذه السكرتاريا، وكانت توفر التمويل الأساسي لمجموعة محدودة من المنظمات الشريكة. وقد تم تعديل الآلية التي تعمل بها السكرتاريا مؤخرًا. وكما سبق ذكره، فقد تم إنشاء وحدة إدارة مستقلة من خلال التعاقد مع ائتلاف يضم جامعة بيرزيت وشركة استشارية دانماركية (نيراس)، لإدارة المشروع حاليا. وعلوة على ذلك، فإن آلية التمويل الآن موجهة بشكل متزايد نحو تقديم المنح القائمة على المشاريع، وذلك لتوسيع عدد المنظمات المستفيدة من المنح التمويلية.

وزارة التنمية الدولية البريطانية تعتبر من بين الجهات المانحة الرئيسية التي تشارك في دعم منظمات المجتمع المدني في أنشطة الحوكمة وحوار السياسات. ويتم توجيه دعم وزارة التنمية الدولية البريطانية من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، وإشراك المنظمات غير الحكومية الدولية والفلسطينية، ودعم مبادرات تتعلق بما يلي: التدريب على القيادة، وتأسيس لجان المستخدمين، وإنشاء آليات المساءلة الاجتماعية لتحسين الخدمات الاجتماعية، وتطوير آليات مشاركة المواطنين مع السلطات المحلية.

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تعتبر جهة مانحة رئيسية أخرى. حيث يهدف عملها بشكل رئيسي لدعم تطوير السلطات المحلية، وخاصة تلك التي تعمل - بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي يتم تنظيمها كشبكات - في التخطيط المحلي، وفي تشكيل مجموعة من اللجان تسمح بالتواصل والمشاركة بشكل أقوى للجهات الاجتماعية الفاعلة - وخاصة الشباب - في الحكم المحلي والتخطيط.

التعاون الإيطالي يركز بشكل تقليدي على تقديم الخدمات. ولكنها تشارك حاليًا في دعم التعاون بين السلطات العامة الوطنية والمحلية والمنظمات النسائية. وكما ذكر سابقًا، فقد تم إنشاء المراكز المحلية لتمكين المرأة (تواصل) حيث يتم التعاون مع أصحاب العلاقة في تحسين حصول النساء على الخدمات والسياسات التي تركز على المرأة (بما في ذلك العنف ضد المرأة)⁶⁶.

الوكالة الفرنسية للتنمية تعمل بشكل رئيسي على دعم مشاركة المجتمع المدني بهدف زيادة المرونة في **”المنطقة ج“**. وكما نوقش في وقت سابق، فإنه يُنظر لمنظمات المجتمع المدني بشكل رئيسي كمصدر لتوفير القدرات الفنية والشراكة مع السلطات المحلية (بما في ذلك المجالس القروية).

الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي تدعم أنشطة المناصرة ومنظمات حقوق الإنسان. وتركز بشكل أساسي على مشاركة المجتمع المدني في رصد انتهاكات الحقوق. وعلوة على ذلك، يدعم التعاون الإسباني التعاون بين السلطات المحلية لـ **”بناء السلام“** من خلال مشاريع منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك دعم منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية التي تعمل ضد ممارسات الاحتلال والإجراءات التي تستهدف القدس الشرقية)، وكذلك دعم مشاركة المواطنين في عمليات الحكم المحلي والديمقراطية، والعمليات الانتخابية وآليات العدالة.

الصندوق الوطني للديمقراطية هو مؤسسة أمريكية تشارك في دعم إنشاء آليات الحكم المحلي، التي تنطوي على إشراك المنظمات المجتمعية القاعدية واللجان والسلطات المحلية، مع دعم كذلك للمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

وبالإضافة إلى الدعم المقدم إلى **”سكرتاريا حقوق الإنسان“** تدعم **الوكالة السويدية للتنمية الدولية“** تطوير منظمات المجتمع المدني من خلال مجموعة من المؤسسات الوسيطة، تتكون بشكل أساسي من المنظمات غير الحكومية السويدية. وتشمل: مؤسسة أولف بالمه، الدياكونيا، ومنتدى سيد، ومنظمة كفيينا تيل كفيينا (منظمة من امرأة لإمرأة). حيث تشارك هذه المنظمات في دعم المنظمات غير الحكومية من خلال التنمية المؤسسية ومن خلال المبادرات القائمة على المشاريع والتي تركز على الديمقراطية والحكم المحلي.

^[1] 66 برنامج WELOD – تمكين المرأة والتنمية المحلية، استراتيجيات تدخل وأمثلة الممارسات لمحاربة العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية-مكتب التعاون الإيطالي 2012ز

7. الإستنتاجات والتوصيات

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني هو توفير نظرة شاملة عن منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وتسليط الضوء على بعض التوصيات للتدخلات اللازمة بدعم من الاتحاد الأوروبي. و لهذه الغاية، فإن هذا الفصل الختامي يتمحور في 7 أجزاء، حيث يحتوي الجزء الأول على مجموعة من الملاحظات الختامية العامة، والنظر في نتائج التحليل الذي تم تنفيذه من منظور ليس له علاقة مباشرة بأعمال وسياسات الاتحاد الأوروبي. وتشمل الأجزاء الثانية والثالثة لمحة موجزة عن التوجه الاستراتيجي القائم لعمل الاتحاد الأوروبي في دعم منظمات المجتمع المدني في فلسطين (وهي إستراتيجية تعتمد على الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني التي أجريت في عام 2011 و"خارطة الطريق" 2011). وتتعامل الفقرات النهائية بشكل مباشر مع العمل الحالي للاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتعلقة بالمكونات الثلاثة لعمل الاتحاد الأوروبي لتطوير منظمات المجتمع المدني: (دعم تطوير بيئة مواتية ومحفزة. دعم تطوير مساهمات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات. ودعم قدرات منظمات المجتمع المدني) بالإضافة إلى الاحتياجات المتعلقة بمشاركة أفضل من منظمات المجتمع المدني في المبادرات المتوخاة والمتوقعة في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين (الذي تم صياغته في إطار الدعم الواحد).

1.7 الخلاصة العامة

بناء على ما تم مناقشته في الفقرات السابقة، فإن المجتمع المدني في فلسطين يتكون من عدد كبير من المنظمات التي تتنوع بشكل قوي، انطلاقاً من جذورها الاجتماعية، ووظائفها، وانطلاقاً من وجهة النظر المتعلقة بالموارد.

ويُعتبر نقص وجود الرؤية الاستراتيجية وعدم وجود تصور مشترك للأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني، نقطة ضعف رئيسية. وهناك نقاط ضعف أخرى ترتبط بميل منظمات المجتمع المدني أن تبقى "مغلقة" في إطار وظيفة تقديم الخدمات (وبالتالي في كثير من الأحيان تفقد الموارد والفرص والمساحات للمشاركة في الحكم المحلي وحوار السياسات). كما أن الانغلاق في إطار وظيفة تقديم الخدمات فقط. يؤثر حتماً على عمليات التنمية، وعلى ديناميكية التمثيل الأفضل لاحتياجات الناس، وعلى الروابط مع القواعد والمجتمعات، وكذلك على العلاقات مع الجهات المانحة واللاعبين السياسيين، والتي تتسم بالتبعية وأحياناً بعلاقة غير محددة بشكل جيد مع كل منهما.

إن نقاط ضعف منظمات المجتمع المدني هي نتيجة للديناميات الداخلية (مثل تلك المتعلقة بآليات الحوكمة الداخلية) والديناميات الخارجية (تلك المستمدة من عدم الاعتراف الاجتماعي أو جزئياً من خلال الإطار القانوني غير الداعم). واستناداً إلى هذه الديناميكيات، من الممكن تحديد بعض الاحتياجات التي ينبغي النظر فيها لتعزيز المشاركة بشكل أقوى من منظمات المجتمع المدني في السياسات والحكم المحلي ودعم التنمية.

- على الرغم من بعض الميول للتعاون والتشبيك، إلا أن هناك وضعاً سائداً من العزلة الذاتية من قبل منظمات المجتمع المدني، والتي تميل إلى التركيز على أدائها ووظائفها الخاصة بها. وغالباً ما تكون المنافسة موجودة بين منظمات المجتمع المدني واللاعبين (بما في ذلك اللاعبين غير التابعين للدولة، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، وغيرها). وبالتالي فإن هناك حاجة لدعم المبادرات التي تقيم الجسور بين منظمات المجتمع المدني نفسها، وبين منظمات المجتمع المدني واللاعبين الآخرين، مع التركيز بشكل خاص على القطاع الخاص، والسلطات المحلية.
- تُعتبر الشبكات والاتحادات والهيئات والمنابر، لا سيما على المستوى الوطني، مجموعة من اللاعبين تقوم بدور أساسي في تعزيز زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات والحوكمة. ومع ذلك فهي لا تزال ضعيفة ولا يزال دورها غير معروف، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صراعات ومنافسة مع الأعضاء في المنظمات ومع "المنظمات الجماعية". وهناك حاجة لدعم الشبكات والاتحادات والهيئات والمنابر في تحديد دورها وممارسة وظائفها وفقاً لذلك. ومثل هذه الأدوار تكون ذات صلة رئيسية بعمليات التشبيك، وإدارة المعرفة، ووضع أجندة سياسة مشتركة، والتمثيل في المحافل المحلية والوطنية والدولية. لذا ينبغي تخصيص الموارد "للمنظمات الجماعية" لتفني بدورها.
- الأطر القانونية القائمة ليست داعمة بشكل كبير لحرية تكوين الجمعيات وتحديد قيمة عمل منظمات المجتمع المدني. بل تعتبر أيضاً عاملاً مسبباً لمجموعة متنوعة من العمليات المتصلة بالحكم الداخلي للمنظمات وعلاقتها مع قواعدها، وقدراتها وتوجهها للتعاون. ولذلك ينبغي أن يتم دعم عملية مراجعة الإطار القانوني، بحيث يكون هناك إطاراً جديداً أكثر ملاءمة لدعم فئات مختلفة من منظمات المجتمع

المدني، وتسهيل تطوير الأشكال المؤسسية والتنظيمية المناسبة لأداء أدوار مختلفة. وفي هذا الإطار فإنه سيكون من الضروري أيضًا وبشكل خاص تسهيل التسجيل المبسط والمحلي للمنظمات المجتمعية القاعدية، وعدم مطالبتها بأن "تصبح" منظمات من نوع المنظمات غير الحكومية.

• وحتى في حالة وجود بعض المساحات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات، إلا أن هناك وضعًا ملحوظًا بشكل واسع لهشاشة موقف منظمات المجتمع المدني في علاقاتها بالجهات الحكومية والأحزاب السياسية. وبشكل مثل هذا التصور عقبة كبيرة أمام المشاركة الفاعلة والمستقلة لمنظمات المجتمع المدني في آليات الحوكمة وحوار السياسات. لذا فإن الدعم الدبلوماسي والسياسي لتعزيز اعتراف أوسع بشرعية منظمات المجتمع المدني للتعامل مع السلطات العامة، وفي وضع ورصد السياسات والخدمات، والعمليات الديمقراطية. لهو حاجة أساسية.

• تعتمد المساحات والفرص القائمة للمشاركة في الحوكمة وحوار السياسات - إلى حد كبير- على التدخل المباشر من الجهات المانحة والوكالات الدولية. ومن أجل تعزيز وتوسيع هذه المساحات وجعلها أكثر شيوعًا، وأكثر من مجرد "مشروع" أو برنامج، فإن هناك حاجة لإدراج موضوع الحوكمة على المشاركة في جميع مبادرات التعاون في مختلف المستويات وفي مختلف الخطوات (على مستوى التحديد والصياغة والرصد والتقييم) وإدراج آليات الحكم القائم على المشاركة في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز ودعم الخدمات العامة (لجان المراقبة والإدارة).

• ولقد كانت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لسنوات عديدة هي العنوان لمجموعة كبيرة ومتنوعة من أنشطة التدريب وبناء القدرات. ومع ذلك، لم تكن هذه الأنشطة دائمًا فعالة، بسبب أهدافها ونهجها. ومن أجل جعل تقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا ونشر المعلومات أداة فعالة لدعم تنمية منظمات المجتمع المدني، فإن هناك حاجة إلى التحول من أنشطة التدريب التي تستهدف الأفراد إلى عمليات "تنمية القدرات المؤسسية"، بما في ذلك المساعدات طويلة الأجل ودعم المنظمات المنخرطة فعليًا بالمشاركة. وفي حين أن "الانخراط في أنشطة التدريب" يعتبر أمرًا شائعًا لمنظمات المجتمع المدني، على جميع المستويات، فإن هناك تدابير وإجراءات محددة وهامة لدعم مثل هذا التحول بشكل خاص، والتي ستؤدي أيضًا إلى تغيير في العلاقات بين المنظمات، وخلق روابط وتعاون أقوى.

• تشارك معظم المنظمات في تقديم الخدمات، ولكن طريقة التمويل الرئيسية لها هي من خلال مشاريع قصيرة أو متوسطة الأجل. مما يولد موقفًا موترًا للمنظمات، والشراكات المؤسسية، ويجبر المنظمات على استثمار الموارد الثمينة بشكل حصرى في جمع التبرعات، والبحث عن التمويل. إن التركيز على تجنيد الأموال يعتبر أيضًا عقبة أمام المنظمات للانخراط في حوار السياسات والحوكمة (حيث أنه غالبًا ما ينظر إلى الأول- حوار السياسات - على أنه "غير مفيد"، بينما يتطلب الأخير- الحكم المحلي- عادة عمليات طويلة المدى ليكون فعالًا). كما أن تعزيز الدعم للمبادرات طويلة الأجل وآليات التمويل الأساسية، من خلال آليات مختلفة على مختلف المستويات وهي تعتبر شرطًا أساسيًا سيسمح بمشاركة أكثر نشاطًا وفعالية لمنظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات، وسيعمل على تحسين جودة عملها والمساءلة أمام الشركاء وقواعدها الشعبية، والتعاون مع السلطات العامة على المستويات المحلية والوطنية (سوف تسهل تفكيك العلاقات بين السلطة والمنتفع والتي غالبًا ما تميز التعاون بين مختلف اللابيين).

2.7 مراجعة التوصيات الإستراتيجية لعام 2011

تم تحديد مجموعة من التوصيات الاستراتيجية بناء على الدراسة التحليلية التي أجريت في عام 2011، والتي يمكن استعراضها في مقارنة مع النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. حيث ركزت التوصيات على ثلاثة استراتيجيات أساسية:

- دعم التحول من تقديم الخدمات إلى الحوكمة.
- دعم اندماج منظمات المجتمع المدني وخلق التوافق بين منظمات المستوى الأول والمستوى الثاني.
- دعم فتح مساحات لوضع الأجندات المحلية.

وقد تُرجمت هذه الاستراتيجيات إلى مجموعة من الأهداف والتدابير المحددة التي تهدف إلى (أ) نشر قدرات الاضطلاع بمجال الحوكمة بين منظمات المجتمع المدني. (ب) خلق مساحات "لصنع السياسة من الأسفل أي من القاعدة الشعبية". (ج) تيسير حوار السياسات (من خلال تشجيع الاعتراف المتبادل وخلق الفرص وتسهيل الحوار وجعله واضحًا). (د) زيادة تأثير وأهمية مبادرات التنمية المستدامة من أجل زيادة شرعية منظمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسات والحوكمة، وأخيرًا لزيادة علاقاتها ورباطها مع اللابيين الآخرين.

وقد تم تحديد المتطلبات الأساسية لتنفيذ هذه التدابير والإجراءات في مجال تحسين التعاون بين أصحاب العلاقة وإنشاء آليات لضمان الوصول للموارد المتاحة من قبل جميع أصحاب العلاقة، وهي: منظمات المستوى الأول، ومنظمات المستوى الثاني، ومنظمات المستويين الثالث والرابع.

لذا فإن المقترحات المقدمة بناء على الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني عام 2011 لا تزال ذات صلة. حيث أنه في بعض الحالات، قد تغير الوضع للأفضل، وبالتالي "خلق مساحات لصنع السياسة من القاعدة الشعبية". وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي الآن على الانتقال نحو توسيع وتعزيز المساحات الموجودة، مع تجنب خلق مساحات غير حقيقية جديدة. وفي حالات أخرى، لم يتحسن الوضع بأي شكل من الأشكال التي يمكن ملاحظتها. مثال على ذلك: الاعتراف المتبادل بين مختلف اللابيين، والذي لا يزال محدودًا (حتى لو كان الوضع أكثر تعقيدًا مما كانت عليه في الماضي، وإن كان التعاون أكثر وضوحًا بين الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني). وبالمثل، ما زال ينظر إلى الوصول إلى الموارد من قبل مجموعات منظمات المجتمع المدني المختلفة على أنه التحدي الأكبر، ولا يزال عاملًا مهمًا في تقويض الشراكات بين منظمات المجتمع المدني، وبين منظمات المجتمع المدني وغيرها من اللابيين. وعلى الجانب الإيجابي، تشهد منظمات المستويين الثالث والرابع تحسنًا ملحوظًا، على الرغم من أن متطلبات الدعم التي لا تزال مرتفعة حتى لهذه المنظمات من هذين المستويين.

وأشارت التوصيات الواردة في الاستراتيجية أيضًا إلى تنفيذ البرامج التخصصية (برنامج اللابيين غير التابعين للدولة السلطات المحلية، والآلية الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية، والشراكة من أجل السلام، والاستثمار في الشعوب، والنوع الاجتماعي، والأنشطة الثقافية، وبرنامج دعم القدس الشرقية). وقد تم إجراء تقييم في عام 2013 و 2014 لبعض البرامج لتحديد الاستراتيجيات والإجراءات لتحسين أهمية وفعالية هذه البرامج، ومع ذلك، تم التأكيد على الاتجاه العام الذي تقدمه هذه الدراسة:

- دعم المبادرات القائمة على المشاركة الشعبية في إعداد ومراقبة معايير جودة الخدمات العامة، ورصد السياسات العامة، وصياغة مطالب الخدمات والسياسات (من خلال آلية الدعم للجهات غير التابعة للدولة- السلطات المحلية).
- دعم هيئات وشبكات التنسيق والتعاون القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز الاعتراف العام بالمنظمات المجتمعية القاعدية، والمنظمات الشعبية "غير المسجلة" والمنظمات الشعبية، ودعم البحوث والرصد والمراقبة وتعزيز الأنشطة التي تركز على حقوق المواطنة في الحياة اليومية (الآلية الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية).
- دعم المناقشة العامة حول تصورات السلام وبناء السلام من أجل تحقيق موقف وصوت مشترك. تحسين قدرة المنظمات والمواطنين لمواجهة التهديدات الناتجة من الانقسامات السياسية ودعم اللجان والمبادرات المحلية والاعتراف بها من قبل سلطات الاحتلال ودعم مبادرات منظمات المجتمع المدني لجعل تأثير الصراع مرئيًا وواضحًا، وتشجيع مبادرات المواطنين للحد من هذه الآثار (الشراكة من أجل السلام).
- دعم بناء التحالفات بين المنظمات النسائية والتركيز على مشروعات الجندر المرتكزة حول السياسات، (آلية دعم الاستثمار في الناس).
- المحافظة على بناء التحالفات وجسر الهوة في الأنشطة الثقافية، بما في ذلك دعم الأنشطة الثقافية كوسيلة لدعم الهوية والتغيير الاجتماعي. والحفاظ على استخدام آليات المنح الفرعية (آلية دعم الأنشطة الثقافية).
- دعم الاعتراف باللابيين في المجتمع المدني الفلسطيني من قبل السلطات في القدس وفتح مساحات للتفاوض والحوار على تقديم الخدمات، مع وجود وساطة نشطة ودور سياسي داعم مقدم من الجهات الدولية الفاعلة (آلية دعم القدس الشرقية).

كما ورد في الفصل 6، فقد شجع ممثل الإتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا في عام 2014 صياغة "خارطة طريق الدولة الخاصة بالإنحداد الأوروبي للأنحدار مع المجتمع المدني، 2014 - 2017". حيث تدمج خارطة الطريق كلاً من نتائج الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني ومبادرات التقييم التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي، ومساهمة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا.

وللهولة الأولى، تعتبر الأولويات والإجراءات المنصوص عليها في خارطة الطريق ذات صلة كبيرة بنتائج تمرين الدراسة التحليلية الحالية. ومع ذلك، فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مثل هذه الإجراءات، بناءً على التحليل التالي:

- لا تزال المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في البرامج التخصصية هامشية ويجب أن يتم تعزيزها بشكل أبعاد من ذلك.
- إن الأولويات الناشئة في ظل الوضع الراهن، والتي لم تكن مركزية في الماضي، على سبيل المثال - تلك المتعلقة باحتياجات تعزيز الهوية والتمثيل المشترك- لا تزال هامشية (الثقافة والفن والسكان هي قطاعات يمكن أن تكون ذات أهمية أكبر في مثل هذا الإطار).
- بالنظر إلى التطورات في تبني مدونة السلوك، حيث أن "الأولوية 1" يجب أن تهدف إلى تسهيل عمليات التغيير والتطوير في منظمات المجتمع المدني، وتسهيل وتعزيز علاقاتها مع قواعدها الشعبية، وفتح مساحة للقادة الناشئين. مع الأخذ بالاعتبار أن التركيز على تطوير آليات الامتثال لضمان الإدارة السليمة والمساءلة والشفافية فيما يتعلق بالمدونة نفسها، وفيما يتعلق بالأنظمة والتدابير الخارجية، يُخشى معه من الوقوع في خطر المساهمة في دعم إنشاء آليات زائفة، والتي لن تعكس دائماً العمليات الاجتماعية الفعلية المتعلقة بعمل منظمات المجتمع المدني.
- وتحت عنوان "الأولوية 2"، من المهم تطوير آليات تسهيل الحصول على التمويل للمنظمات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في الحوكمة، وحوار السياسات وأنشطة الابتكار (حيث أن الأنشطة الفعلية ستكون متعلقة بالأنحدار في دعم القطاع الخاص وفي "منطقة ج"). وعلوة على ذلك، فإنه لا بد من تطوير "التمويل المجمع" بعناية من أجل تجنب الآثار التي تهم منظمات المجتمع المدني، مثل انخفاض فرصها في الوصول إلى تمويل متنوع ومتعدد.
- وفيما يتعلق بشكل خاص في "الأولوية 4"، فإن تعزيز الانحدار المباشر من منظمات المجتمع المدني على مستوى هيكلية تنسيق المعونة المحلية، وغيرها من التمارين التي تنطوي على أنشطة التخطيط المشتركة بين الجهات المانحة والسلطة الوطنية الفلسطينية، من شأنه أن يزيد من تأثير المشاريع.

ومن المهم أن نؤكد على حقيقة أن خارطة الطريق الخاصة بالإنحداد الأوروبي لا تشتمل فقط على مبادرات ومشروعات الإتحاد الأوروبي، ولكنها توفر إطاراً للتنسيق وتوجيه الأنشطة استراتيجياً لمجموعة أوسع من اللاعبين، بما في ذلك الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا. ويمكن أن تخلق خارطة الطريق الخاصة بالإنحداد الأوروبي وضعاً جديداً تماماً لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين، والذي من المتوقع أن يؤثر- بشكل كبير- على تطور منظمات المجتمع المدني.

وبالنظر إلى هذا الأمر، فإن الرصد والتقييم الدوريين للمشروعات المحددة يعتبر حاسماً، سواء بالنسبة لقياس التقدم الفعلي ولفهم العمليات والديناميات التي تنتج من هذه الأنشطة. كما أن المشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني في مثل هذه الأنشطة، وإنشاء آليات للتشاور والرصد على الصعيد الإقليمي، بمشاركة مختلف أصحاب العلاقة (بما في ذلك المنابر، فضلاً عن مجموعات من منظمات المستوى 2 والمستوى 1) سيزيد من تأثير خارطة الطريق، والاعتراف بمنظمات المجتمع المدني. ولتسهيل عملية الرصد والتقييم، فإن المؤشرات المدرجة في خارطة الطريق (انظر المخطط الوارد في الفقرة 2.6) يحتاج إلى أن يتم توضيحه في مجموعتين أو نظامين مختلفين: (1) بشأن الأنشطة المنفذة واللاعبين المعنيين. (2) التركيز على عمليات التغيير التي من المتوقع أن تؤثر عليها خارطة الطريق بشكل مباشر أو غير مباشر. وسوف تكون هناك حاجة إلى مجموعة أخرى من المؤشرات، بشأن الآثار غير المرغوب فيها التي قد تنتج عن المشاريع (على سبيل المثال: الصراعات، والتغير في طبيعة المنظمات، والتغيرات في أجنحة المنظمات لموائمة متطلبات الجهات المانحة، وتقلص في القدرة على الوصول للتمويل، وغيرها).

تتمحور خارطة الطريق حول ثلاثة مجالات رئيسية. حيث وردت المؤشرات المحددة التي تتعلق بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني أدناه. حيث أنه لا يوجد هناك تسلسل هيكلي بين المؤشرات. وفي الواقع، تركز تلك المؤشرات على تحديد الأعمال التي يمكن دعمها. وإذا ما تم تنفيذها معاً، فستكون هناك عملية تراكمية تزيد من الأثر. في حين أن اعتماد بعضها فقط، سيكون له تأثير محدود على العمليات الناشئة.

تحسين البيئة المؤسسية والعمليات لمنظمات المجتمع المدني

- دعم مراجعة الإطار القانوني، بحيث تُؤخذ بعين الاعتبار الأدوار المتنوعة لمنظمات المجتمع المدني (على سبيل المثال ترك الأمر لمنظمات المجتمع المدني لتقرر حول الإطار المؤسسي والتنظيمي لها، تسجيل الشبكات كشبكات، وتسجيل منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بطريقة مبسطة، وغيرها).
- دعم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني من قبل السلطات العامة كلاعبين شرعيين في الحوكمة وحوار السياسات، فضلاً عن وضع سياسة حكومية موحدة على أساس مثل هذا الاعتراف (من المحتمل أن تمثل هيئة منظمات المجتمع المدني نقطة دخول مؤسسية لهذا الهدف).
- دعم الاعتراف العلني العام بمنظمات المجتمع المدني كلاعبين شرعيين في الحوكمة وحوار السياسات، وتعزيز نشر المعلومات عن تجربة مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه المجالات.
- دعم اعتماد طرائق جديدة للتمويل، بما في ذلك توفير "التمويل الأساسي core funding" (يمكن أن تشمل إجراءات تهدف إلى تجنب تطوير علاقات تتسم بالتبعية، أو شكل العلاقة ما بين المؤجر والمستأجر) وتوفير التمويل اللازم لدعم التطوير المؤسسي والتماسك المؤسسي.
- دعم تطوير مخططات التمويل المتنوعة بهدف دعم أنواع مختلفة من اللاعبين، بما في ذلك إجراءات تسهيل الحصول على الأموال من قبل اللاعبين الأضعف.
- تحسين قدرات منظمات المجتمع المدني.
- دعم نشر وتبادل المعرفة حول التجارب القائمة من مشاركات منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات وتخطيط التنمية.
- دعم القدرات المتعلقة بتقييم الاحتياجات، ومراقبة وتقييم الخدمات والسياسات.
- دعم تحليل الديناميات والعمليات التي تشارك فيها مجموعات من منظمات المجتمع المدني على المستويات المحلية والإقليمية، وتجنب تنفيذ الأنشطة التدريجية التي تركز على مجموعة قياسية من القدرات (على سبيل المثال إدارة المشاريع والإدارة التنظيمية والتنظيم الإداري وغيرها).
- دعم توجيه "الأقران" ودعم الشراكات طويلة الأجل على موضوع التطوير المؤسسي.
- دعم المبادرات التي تنطوي على إشراك أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة، وتعزز الوصول إلى منهجيات مبتكرة (ولا سيما بالنسبة لمنظمات المستوى الثاني).
- تشجيع اعتماد أطر الشراكة، مع توضيح دور كل شريك، وكذلك النتائج المتوقعة من هذه الشراكة من المنظور المؤسسي.
- تعزيز مبادرات التطوير المؤسسي الرامي إلى تماسك المنظمات، وإلى السماح لها بفهم أدوارها، وتحديد الاستراتيجيات طويلة الأجل بشكل أفضل على مختلف المستويات.
- تشجيع تراكم المعرفة وتبادل الأدوار من خلال المنظمات والشبكات.
- تعزيز التنسيق وأدوار وضع الأجنحة من قبل المنظمات والشبكات.
- المؤشرات التي تهدف إلى تحسين مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات.
- دعم نشر وتبادل المعرفة حول التجارب القائمة من منظمات المجتمع المدني المشاركة في الحكم المحلي وحوار السياسات وتخطيط التنمية.
- دعم توطيد مبادرات الحوكمة وحوار السياسات القائمة.
- دعم خلق فرص جديدة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وحوار السياسات، من خلال دمجها في المبادرات التي يدعمها الإتحاد الأوروبي، والخاصة بآليات الرصد والحوكمة التي تشارك بالفعل فيها منظمات المجتمع المدني.
- إنشاء آليات لمراقبة المشاريع والمبادرات المدعومة أو المنسقة من قبل الإتحاد الأوروبي (بما في ذلك "خارطة الطريق" والمشاريع الثنائية)، والتي تنطوي على مشاركة منظمات المجتمع المدني.
- تعزيز وتوسيع نطاق آلية "الحوار المنظم" من خلال تعزيز عقد اجتماعات تشاورية على المستوى الإقليمي.

5.7 توصيات بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في القطاعات

أحد العناصر الرئيسية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي حول مشاركة منظمات المجتمع المدني هو زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة نفذت داخل القطاعات المحورية في سياق إطار الدعم الواحد. وكما نوقش بالفعل في السياق الفلسطيني، فإن هذه القطاعات تشمل "سيادة القانون والحوكمة" و "القطاع الخاص" و "المياه والأرض". حيث أن التوصيات المحددة المرتبطة بنتائج دراسة منظمات المجتمع المدني بشأن القطاعات المذكورة سابقا موضحة أدناه.

الحوكمة على المستوى المحلي والوطني

تُعتبر الحوكمة وسيادة القانون من القطاعات التي تمتلك فيها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني خبرة واسعة. ويمكن تحديد هذه الخبرة الواسعة في مناطق مختلفة من التدخلات:

- حماية حقوق الإنسان. ففي هذه الجزئية فهناك هيئة قوية تشمل 14 منظمة تعمل في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. وكانت هذه المنظمات تشارك بشكل رئيسي في حماية الناس من الإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان، وتعمل أيضاً على الحماية القانونية لانتهاك الحقوق من قبل المنظمات والسلطات الفلسطينية. كما تشمل تجارب التعاون أيضا وزارة العدل الفلسطينية.
- الإدارة السليمة والشفافية والمساءلة في المؤسسات، ومكافحة الفساد. إذ أن هناك جهة فاعلة رائدة في هذا المجال، وهي ائتلاف أمان. حيث تطور ائتلاف أمان في السنوات الأخيرة من خلال التعاون مع مجموعة أوسع من الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية القاعدية على المستوى المحلي. وهناك منظمات أخرى ذات الصلة عاملة في هذا المجال كالمؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية، مثل مواطن، والمركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية. كما أن هناك تداخل معين موجود بين هذه المنظمات وبين تلك المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- مشاركة المواطنين في الحكم المحلي. كما تم تحليله مسبقا، فإن هناك مجموعة كبيرة نسبياً من المنظمات التي تعمل في هذا المجال، بدءاً من من ائتلاف أمان إلى مؤسسة سيفيتاس في غزة، وإلى الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية في جنين، أو الرؤية الفلسطينية في القدس وبيت لحم.
- مجموعة من المنظمات العاملة في مجال النوع الاجتماعي، وبخاصة على الاعتراف بحقوق المرأة (قانون الأسرة وقانون الأحوال الشخصية) وعلى العنف ضد المرأة. فإن هناك عدة مؤسسات من بينها مركز البحوث والاستشارات القانونية للمرأة.

وعند النظر في قطاع العدالة والأمن، فإن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تشارك في لعب أربعة وظائف رئيسية (والتي تتطوي بشكل خاص على المنظمات العاملة في المجال الأول والذي تم مناقشته مسبقا أعلاه):

- زيادة المعارف والقدرات، وحساسية السلطات القضائية، وقوات الأمن في كل من مجالات حقوق الإنسان والديناميات الاجتماعية.
- إعلام وتمكين المواطنين بحيث يكونوا قادرين على الوصول إلى الحقوق المتعلقة بالعدالة والأمن.
- عمليات المراقبة وتقديم المعلومات إلى السلطات العامة.
- توفير الخدمات لزيادة الوصول إلى العدالة وضمان أمن المواطنين.

كما أن معظم المنظمات العاملة في هذه المناطق تعتبر ذات بنية راسخة وتتمتع بقدرات تقنية استراتيجية قوية. ومشاركتها واضحة على المستوى المركزي، وكذلك دورها في تعزيز مساحات التفاعل والتعاون مع السلطات العامة، وكذلك على المستوى المحلي، حيث يتم دعم المبادرات المحلية بمشاركة المنظمات غير الحكومية الصغيرة والمنظمات القاعدية المحلية.

ويمكن توفير الدعم لمبادرات التواصل التي تهدف إلى سد الفجوة بين منظمات المجتمع المدني وغيرها من اللاعبين. وهنالك آليات أخرى مثل: تعزيز أنشطة الحوكمة وحوار السياسات، وتقديم الخدمات "المرتبطة بالسياسات" (مثل تلك التي تولد الابتكار في السياسات والعمل في مجال النشاط العام، وزيادة ممارسة الناس للحقوق وتلك التي تهدف إلى وضع معايير الخدمة العامة، وما إلى ذلك).

دعم التنمية الإقتصادية والقطاع الخاص

تعتبر تنمية القطاع الخاص منطقة جديدة لتدخل معظم منظمات المجتمع المدني. ففي حين أنها غالباً ما تشارك في دعم الأنشطة المدرة للدخل، إلا أنها نادراً ما تشارك في تطوير القطاع الخاص. حيث تم تقليص التدخل المحدود من منظمات المجتمع المدني في هذا القطاع من خلال قانون التمويل الصغير الذي أدخل في عام 2013.

كما أن المنظمات الرئيسية لديها خبرة ذات صلة في دعم المشاريع والقطاع نفسه، وهي التي تعمل على مستوى التعاونيات وأخرى تعمل على موضوعات الائتمان، وتنمية المشاريع الصغيرة (مثل المركز العربي للتطوير الزراعي، وكذلك المنظمات التي تعمل في منطقة معينة من قطاع الزراعة مثل اتحاد المزارعين الفلسطينيين، وكذلك منظمة "أصالة" التي تعمل في مجال المشاريع الخاصة بنساء الأعمال). وهناك عدد قليل من المشاريع بدعم من الاتحاد الأوروبي، والتي تركز على التدريب المهني وعلى إقامة علاقات بين المدارس واللاعبين في المشاريع وسوق العمل (معهد التعاون الدولي للجمعية الألمانية لتعليم الكبار – ومؤسسة شارك) والتي تعمل على تطوير الأنشطة الصناعية الصغيرة لدعم وصول المرأة إلى أسواق العمل (كمؤسسة النجدة في غزة⁶⁷)

يمكن أن تركز التدخلات في هذه المجالات على:

- إنشاء وتعزيز الروابط والشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (كما في حالة الاتحاد الفلسطيني للغرف التجارية، وأصالة لدعم دمج مشاريع المرأة والمؤسسات غير الرسمية في "القطاع الرسمي" بشكل أفضل).
- دعم المنهجيات المبتكرة، مثل تلك التي تركز على "حضانة" مؤسسات جديدة ولدعم "الصناعات الخضراء"، الصناعات الفنية، والسياحة، والثقافة (كما في حالة التعاون بين المركز العربي للتطوير الزراعي، ومؤسسة ARTLBA في القدس الشرقية).
- دعم التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة "السلع العامة" مثل الموارد البيئية، وتطوير الخدمات المساندة للمشاريع وتبادل المعرفة، ونشرها، وفرص التدريب، وما إلى ذلك (على سبيل المثال تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال تكوين تجمعات/عناقيد⁶⁸).
- دعم "العمل اللائق" وإجراءات نشر "المسؤولية الاجتماعية المشتركة"، وكذلك الإجراءات التي تهدف إلى دعم الربط بين الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية (وبالتالي زيادة فرص الحصول على حقوق للمعنيين في القطاع غير الرسمي).
- دعم إنشاء وتطوير "المؤسسات الاجتماعية" و "المشاريع الخضراء"

تطوير المياه والأراضي

يعتبر قطاع المياه والأراضي جنباً إلى جنب مع قطاع الزراعة قطاعاً تقليدياً لتدخل منظمات المجتمع المدني في فلسطين. وحتى لو أن نسبة المنظمات العاملة في هذه القطاعات تتناقص، إلا أن هناك مجموعة واسعة نسبياً من المنظمات المتخصصة. وتشمل هذه المجموعة المنظمات العاملة في شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية، وتلك المشاركة ضمن شبكة المنظمات الأهلية في قطاع الزراعة (المركز العربي للتطوير الزراعي، وجمعية التنمية الزراعية الفلسطينية "الإغاثة الزراعية" - لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، واتحاد المزارعين الفلسطينيين، واتحاد لجان العمل الزراعي، وجمعية الأنثروبولوجيا الأميركية، وغيرها) والمنظمات العاملة في مجال البحث والمنظمات الناشطة في قطاع البيئة (أريج، مركز أبحاث الأراضي، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين). وكما في حالة المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، فهي منظمات راسخة، وتتميز بمستوى عالٍ من القدرات الفنية.

⁶⁷ اتسم هذا المشروع بصعوبات في تسويق المنتجات، والتي أدى إلى أن تكون قدرة المحطة الصناعية التي تم إنشاؤها مستغلة.

⁶⁸ توجد مبادرتين رئيسيتين تعتمد «نهج تكوين التجمعات». واحدة بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وتدار من قبل الاتحاد الفلسطيني لغرف التجارة والصناعة، والأخرى بدعم من التعاون الإيطالي وتدار من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتركز على «الصناعة الثقافية» في الخليل وتعمل على تطوير ورفع مستوى صناعة التجارة التقليدية. وفي كلتا الحالتين لا توجد منظمات مجتمع مدني مشاركة. كما يمكن أن تعطي تجربة شارك و معهد التعاون الدولي للجمعية الألمانية لتعليم الكبار في دعم إصلاح مدارس التدريب المهني التي نفذت في إطار برنامج اللاعبين غير التابعين للدولة- السلطات المحلية مؤشرات حول كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في تطوير و عمل التجمعات.

وهناك مجموعة واسعة من الخبرات التي يمكن البناء عليها. ومن بين أمور أخرى، يمكن دعم و احتضان الفرص التالية⁶⁹:

- تخطيط التنمية المحلية.
 - إنشاء مجموعات المستخدمين لتحديد معايير الخدمة والرصد.
 - إدخال تكنولوجيات جديدة للتعامل مع الصرف الصحي.
 - مراقبة الموارد المائية واستخدام الأراضي (بما في ذلك رصد التلوث).
 - مراقبة الجدار والاحتلال الإسرائيلي واستخدامه لمصادر الأرض والمياه.
 - إنشاء لجان الخدمات المشتركة، على أساس العمليات التشاركية التي تنطوي على إشراك منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.
 - دعم التعاونيات ومجموعات إدارة السلع المشتركة (البيئة والمياه والأرض وما إلى ذلك) أو عمليات الإنتاج والتسويق.
- وعلاوة على ذلك، فإن قطاع المياه والأراضي يوفر فرصًا للتعاون وآليات للحكم تنطوي على إشراك الحكومة والسلطات المحلية، ومقدمي مرافق الخدمة العامة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ويمكن أن تساهم الجامعات بشكل جيد في هذه الآليات.

6.7 توصيات تركز على المناطق الجغرافية (الضفة الغربية، القدس الشرقية، قطاع غزة، والمنطقة "ج")

تظهر حاجة عامة عند النظر في المناطق الجغرافية في فلسطين: تعزيز الوحدة والتلاحم بين المجموعات التي تنمو بشكل يتسم بشكل متزايد باختلاف وتنوع المصالح والاحتياجات. ولتلبية مثل هذه الحاجة، يجب العمل بشكل أساسي لتسهيل تبادل المعرفة بين المنظمات العاملة في مختلف المجالات. ويجب اتخاذ إجراءات لتجنب وضع استراتيجيات مختلفة. بدلا من ذلك، يجب دعم المشاريع التي تشرك عموم الأراضي الفلسطينية أو التي لديها القدرة على أن يتم توسيع نطاقها على كامل فلسطين.

الضفة الغربية

في الضفة الغربية، تم التركيز على التوصيات المحددة التالية:

- توسيع أنشطة التواصل والتشاور إلى خارج رام الله. وبالرغم من المسافات القصيرة بين المدن في الضفة الغربية، فإن الوصول إلى رام الله يصعب في كثير من الأحيان على منظمات المجتمع المدني (خاصة منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمحلية) والتي تقع في الشمال أو في الجنوب من الضفة الغربية. حيث أن خلق فرص التواصل والتشاور خارج رام الله يؤدي أيضا إلى خلق ثقة أقوى بين اللاعبيين، واعتراف أفضل بدور اللاعبيين اللامركزيين، الذين هم أكثر من مجرد مستفيدين.
 - تعزيز وتحسين التواصل بين المنظمات المنابر والشبكات والأعضاء في تلك المنظمات/الشبكات.
 - تعزيز تنمية "المرجعية" أو "مراكز الموارد" على المستوى المنطقي، ودعم منظمات المجتمع المدني المحلي التي تشارك بالفعل في تقديم خدمات الدعم لمنظمات المجتمع المدني الأصغر أو إلى الاتحادات والشبكات والمنابر المحلية القائمة. ويمكن تزويد "المراكز المرجعية" بالوثائق والمعلومات لكي يتم نشرها بشكل أكبر، كما يمكن مساعدة تلك المراكز من حيث المعدات أو افتتاح "المكتبات" المحلية لمنظمات المجتمع المدني ومزيد من فرص التمويل، وغيرها.
- ### المنطقة "ج"
- تشجيع إدخال واختبار منهجيات جديدة تقوم على مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات التخطيط على المستوى القروي وكذلك "التجمعات القروية" وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تقوية دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن الخدمات والبنية التحتية على مستوى الحكومة المركزية.
 - دعم توطيد اللجان القائمة لرصد، ومراقبة الخدمات.
 - دعم وتوطيد المبادرات على أساس التعاون بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.
 - دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية في الاتحادات، والشبكات الإقليمية والوطنية.

⁶⁹ وقد تم اختبار جميع أنواع التدخل بالفعل من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودعم الاتحاد الأوروبي ووكالات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك التعاون الإسباني والوكالة الفرنسية للتنمية والتخطيط، ووزارة التنمية الدولية البريطانية في مجال إنشاء لجان الخدمات ومبادرات وضع المعايير، الوكالة الدولية للتعاون الألماني في لجان الخدمات المشتركة، والتعاون الإيطالي بشأن التعاونيات).

غزة

في غزة، ترتبط الديناميات الرئيسية بالانفصال عن الضفة الغربية، والتي أسفرت عن عزلة منظمات المجتمع المدني، وكذلك عملية إعادة الإعمار، والتي في حد ذاتها تخلق فرصًا كما أنها تعتبر عقبات أمام لمنظمات المجتمع المدني.

- دعم إنشاء وتعزيز آليات الرصد بشأن منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق باستخدام الأموال لإعادة الإعمار وتصميم وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار.
- دعم إنشاء و تعزيز استهداف ومراقبة الآليات المتعلقة بأنشطة الإغاثة والقائمة على منظمات المجتمع المدني.
- دعم توحيد لجان المستخدمين لترافق تقديم الخدمات الاجتماعية وعمل السلطات المحلية.
- دعم تطوير خطط التمويل لأنشطة أخرى مختلفة عن تقديم الخدمات والإغاثة.
- دعم تطوير خطط التمويل التي تستهدف فئات مختلفة من المنظمات، وذلك لتجنب كلاً من إقامة الشراكات العمودية القائمة على توجيه الأموال، والمنافسة غير العادلة بين اللاعبيين المحليين.
- تعزيز تنمية "المرجعية" أو "مراكز الموارد" على المستوى المنطقي، حيث أن دعم هذا الأمر من شأنه أن يستهدف الاتحادات، والشبكات والهيئات والمنابر المحلية القائمة.

القدس الشرقية

في القدس الشرقية، تتعلق القضايا الرئيسية بشدة وحدّة ممارسات الاحتلال المتزايدة، وتدهور الظروف المعيشية، وعدم حصول الفلسطينيين على الخدمات، والعزلة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني المحلية. وبالتالي تركز التوصيات المحددة على هذه القضايا، والتي تشمل:

- تعزيز المبادرات الرامية إلى تحديد أدوار وأجندات منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، سواء على المستوى الفردي، وعلى المستوى الجماعي، من خلال البحث، الحوار، وبناء المؤسسات للعمليات متوسطة وطويلة المدى.
- دعم إنشاء وتعزيز آليات الرصد القائمة على منظمات المجتمع المدني، فيما يتعلق بتوفير الخدمات وممارسات الاحتلال.
- دعم إنشاء مساحات التفاوض، يتم لعب دور السواطة فيها، من خلال المنظمات الدولية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- دعم إنشاء آليات لحماية منظمات المجتمع المدني من العدوان الإسرائيلي وإطلاق العمليات السياسية والمفاوضات من أجل الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من قبل السلطات الإسرائيلية المحلية.
- دعم توطيد آليات الاستهداف والرصد بشأن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بأنشطة الإغاثة التي تنفذ في القدس الشرقية ومخيم شعفاط للاجئين في القدس.
- دعم تطوير خطط تمويل الأنشطة بشكل أكبر من تقديم الخدمات والإغاثة، بما في ذلك مبادرات "المشاريع الاجتماعية" الجديدة في مجال الثقافة والفن والسياحة، والتي تهدف إلى زيادة المرونة وإلى تعزيز هوية السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية.
- دعم تطوير خطط التمويل التي تستهدف فئات مختلفة من المنظمات، لتجنب إقامة الشراكات العمودية على أساس توجيه الأموال من خلال تلك المنظمات غير الحكومية الكبيرة أو من خلال الوكالات الدولية.
- تعزيز تنمية "المرجعية" أو "مراكز الموارد"، ودعم الاتحادات والشبكات والمنابر المحلية القائمة، والجامعات من أجل تحقيق هذا الهدف.
- دعم مبادرات الحوار التي تشرك المنظمات والنشطاء الفلسطينيين والإسرائيليين، والهادفة إلى التعرف على أضرار الاحتلال وإلى خلق آليات لحماية السكان الفلسطينيين في القدس.

ملحق (1) : مراجع التوثيق

- "Right to enter" Campaign (<http://www.righttoenter.ps/index.php>)
- "Young Women at the Forefront of Democracy in Palestine", CHF International, 2010 (<http://www.Chfinternational.org>)
- A.M. Qattan Foundation, *Serving Culture and Education in Palestine and the Arab World. Annual Report 2009 – 2010*
- Accroître l'impact de la politique de développement de l'UE: un programme pour le changement, COM 2011, 637 final (13.10.2011)
- AECID, *Cooperation with CSOs in OPT: Social Services, Humanitarian Aid, Peace Building, Culture, Agriculture and Water* (unpublished, 2011)
- Ahmad T.H., *Conceptual and Practical Indicators of Good Governance at Local Palestinian Authorities*, An-Najah Scholars, 2008
- AIDA, *Reconstructing Gaza: Five Principles for Transformative Change*, 3 October 2014
- Aldaamer (www.aldameergaza.org)
- Al-Haq, *Al-Haq, Ramallah*, 2010
- Al-Quds University, *Community Action Center* (www.qou.edu)
- AMAN, "Enhancing Integrity, Transparency and Accountability in the Palestinian Society" Phase IV (May 2010- April 2013), Proposal, 2010
- AMAN, *Activity Report 2013* (2014)
- AMAN, *ALAC (Advocacy and Legal Advice Center) Annual Report 2012*,
- AMAN, *Annual Corruption Report 2008, Ramallah*, 2009
- AMAN, *Corruption Report – Palestine. Combating Corruption in Public Institutions - 2009, Ramallah*, 2010
- AMAN, *National Integrity System Assessment Palestine 2013, 2014*
- AMAN, *Sixth Annual Corruption Report. Integrity and Combating Corruption in Palestine 2013, April 2014*
- ARIJ (www.arij.org)
- ARIJ, *Measuring and Developing Social Capital in the Democratization and Governance Process in Palestinian CSOs*, ARIJ – USAID – CRS, 2012
- ARIJ, *The Qualitative Study on Local Government Units (LGUs) Social Accountability in West Bank and Gaza*, 2012
- Badioli F., Said N., Zemach M., *Evaluation of the EU Partnership for Peace Programme*, EU – SOGES, 2010
- BDS – Boycott Movement (<http://www.bdsmovement.net/>)
- Birzeit University, "The Role of Civil Society Organizations in Society Building and Empowerment of the Palestinian People", in UNDP, *Human Development Report 2008*
- BISAN, *Civicus - Civil Society Index Research Project. Country Report – Palestine, Welfare Association Consortium – CIDA, Ramallah*, 2006
- Blinder A., Meier C., Steets J., *Humanitarian Assistance: Truly Universal? A mapping study of non-western donors*, CPPi, 2010 (www.gppi.net)
- Caramani, D., *Comparative Politics*, Oxford, 2008;
- Care International in Egypt, *The potential of Social Accountability Interventions in Local Governance in Palestine*, Care International - GIZ, 2013
- Caritas Jerusalem, *Activity Report 2009, Jerusalem*, 2010
- Celiska-Ismail B., *Gaza Community Mental Health Program. Strategic Plan 2008-2010*, GCMHP, Gaza, 2007
- Challand B., *Comments on Palestinian CSOs. How to Trace Down the Impact of External Aid?*
- Challand B., *Palestinian Civil Society*, Routledge, 2009
- Challand B., "A NAHDA of charitable organizations? Health Service Provision and the Politics of Aid in Palestine", Interna

الملحق

tional Journal of Middle East Studies, 40:2008

CIVICUS Civil Society Index, Summary of conceptual framework and research methodology

Code of Conduct Coalition, The Palestinian NGOs Code of Conduct, 2008

Colliard C., Hamad B.A., Evaluation of the Gaza Mental Health Program, SDC, 2010

COM 492/2012, "The Roots of Democracy and Sustainable Development: Europe's Engagement with Civil Society in External Relations"

Community Action Center (CAC) at the Arab University of Jerusalem (<http://www.guni-rmies.net/observatory/bp.php?id=202>)

Consulat Général de France, Fonds Social de Développement, Guidelines 2011

Consulat Général de France, Liste des ONGs et des Projets, (2010, unpublished document)

Costantini G. (SOGES – ECO), Study on Civil Society Mapping in Asia – Operational and Methodological Note, Brussels, October, 2010

Costantini G., Atamneh J., Quantitative and qualitative mapping of social service provision in the Palestinian Territories, STEM-VCR – AFD, 2012

Costantini G., Jamal Atamneh, Khaled Ayesh, Feda Al Hussein, Mapping Study of Civil Society Organisations in the occupied Palestinian territory. Final Report, EU, May 2011

Critiquing NGOs: Assessing the Last Decade, Middle East Report 214, 2000 (http://www.merip.org/mer/mer214/214_pitner.html)

Dalia Association. A Palestinian Community Foundation, Jerusalem, 2010

Dana T., Palestinian Civil Society: What went wrong?, al-shabaka policy brief, 2013

Danish Representative Office, Cooperation initiatives with Palestinian CSOs (2011, unpublished)

Danish Representative Office, Danish Culture and Development Strategy for Palestine 2008-2010 (2008)

de Nève D., Governance and Civil Society - Pluralising the State, Friedrich Ebert Stiftung, 2012;

De Voir J., Tartir A., Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999 – 2008, MAS – NDC, Ramallah, 2009

DED, Promotion of the Civil Society, 2009 (www.giz.de)

Democracy & Workers' Rights Center – Palestine, Collective Bargaining in Palestine, 2012

DeVoor and Tartir, Tracking External Donor Funding to Palestinian NGOs in the WB and Gaza, MAS, 2009

EC Communication, Increasing the impact of EU Development Policy: an Agenda for Change, 2011, 1172 final; 1173 final

EC, Communication "Governance in EU Consensus on Development" (2006)

EC, Communication on "Governance and Development" (2003),

EC, Communication on NSA participation in Development (2002)

EC, Regulation (EC) No 1905/2006 of 18 December 2006 establishing the financing instrument for development cooperation (2006)

Eid N., Weitzenegger K., Evaluation Report on the GIZ Social Accountability and Youth Participation pilot projects in the Palestinian Local Government, AGE – EFFECT -GIZ, May 2014

El-Kholy H. Tschirgi N., Local Governance in Complex Environments. Project Assessment, UNDP, Cairo, 2010

Engaging Non-State Actors in New Aid Modalities, For better development outcomes and governance, EU, January 2011

EU Consensus on Development (2005)

EU, Mapping CSO in Asia, Operational and Methodological Note, 2010 (https://webgate.ec.europa.eu/fpfis/mwikis/aidco/images/a/a9/Mapping_in_Asia_operational_note.pdf)

EU, Guidelines on the eligibility of Israeli entities and their activities in the territories occupied by Israel since June 1967 for grants, prizes and financial instruments funded by the EU from 2014 onwards (2013/C 205/05); http://eeas.europa.eu/delegations/israel/documents/related-links/20130719_guidelines_on_eligibility_of_israeli_entities_en.pdf

Finland Representative Office, Activities supported in 2009-2010 with the Fund for Local Cooperation - LFC (unpublished,

Fischer M., Civil Society and Conflict Transformation, Berghof, 2006

Floridi M., Sanz Corella B., Verdecchia S., Capitalisation study on Capacity building support Programmes for Non State Actors under the 9th EDF, 2009

FSD, Tableau de bord (2010, unpublished document)

Giacaman G., In the throes of Oslo: Palestinian Society, Civil Society and the Future, Muwatin (www.muwatin.org/george/after_oslo.html)

GIZ - LGP, Participatory Budgeting Pilot Project, GIZ, SDC, 2014

GIZ, Local Governance and Civil Society Development Programme (LGP), GIZ, BMZ, SDC

GIZ, Local Governance and Civil Society Development Programme. A neighbourhood of friends, GIZ, Cities Alliance, GIZ, Social Accountability in Palestine. Fact Sheet, 2014

GIZ, Social Accountability Pilots. Factsheet, 2014

GIZ, Youth Create Change (YCC) Factsheet - June 2014

GTZ (<http://www.gtz.de/en/weltweit/maghreb-naher-osten/palaestinensische-gebiete/...htm>)

GTZ, Programme of Support for Civil Society at Local Level in the Palestinian Territories, 2009 -2012 (<http://www.gtz.de/en/weltweit/maghreb-naher-osten/palaestinensische-gebiete/20750.htm>)

Hanafi S., Tabar L., The emergence of a Palestinian Globalized Elite. Donors, International Organizations and Local NGOs, Institute of Jerusalem Studies – Muwatin, 2005.

Hasson Sh., Supporting Jewish-Arab Relations – The Case of Jerusalem, NearEastQuarterly, 2010

Helpdesk Research Report: Civil Society and Accountability in the OPT, Governance and Social Development Resource Centre, 2010

Helpdesk Research Report: NGOs in the Palestinian Territories, Governance and Social Development Resource Centre, 2010

Hilal J., Civil Society in Palestine, a Literature Review (no date)

<http://pcs-palestine.org/en/>

<http://www.aman-palestine.org/>

<http://www.ansa-aw.net/Home/our-work/freedom-of-association> (ANSA - Affiliated Network for Social Accountability in the Arab World)

<http://www.britishcouncil.ps/en/programmes/society/tajaawob>; <http://www.tajaawob.ps/>

<http://www.cities-locagovernments.org/>

<http://www.giz.de/en/worldwide/18104.html>

<http://www.icnl.org>

<http://www.icnl.org/research/monitor/palestine.html>

<http://www.lacs.ps/>

http://www.ndc.ps/PDF/Code_of_Conduct.pdf

<http://www.riswaq.org/>

<http://www.ruwwad.org/>

Hyden G., Julius Court and Ken Mease; Civil Society and Governance in 16 development countries, ODI, 2003;

ICNL, NGO Law Monitor: Palestine (August 2014)

ICP (<http://icp.bethlehem.edu>)

ILO, Concept note. Support to Palestinian Cooperatives for Employment and Income Creation, 2010

Institute of Law, Birzeit University (<http://lawcenter.birzeit.edu/iol/en/index.php>)

Ircj (www.Ircj.org)

Irish Aid, *Human Rights and Democratisation Scheme's Partners in Palestine, 2011 (unpublished, 2011)*

Jad I. (Birzeit University), *NGOs: between buzzwords and social movements (no date)*

Jerusalem Coalition (<http://www.civiccoalition-jerusalem.org/ccdprj.ps/new2/index.php>)

Jerusalem Legal Aid and Human Rights Centers, *IJAC's Annual Report 2009*

Jerusalem Unit of the Office of the President, *Strategic Multisector Development Plan for East Jerusalem*, Office of the President / European Union, Ramallah 2010

Karsten Weitzenegger, Nahed R.Eid, *Evaluating Social Accountability Pilot Interventions in the Palestinian territories*, AGEF, March 2014

Kasabreh G., *Accountability and Reliability. Enhancing Democratic Governance of Palestinian NGOs. A Voluntary Code of Conduct*, NDC, 2010

Kasabreh G., *Accountability and Reliability. Enhancing Democratic Governance of NGOs, WB, 2013*

Kroessin R.M., "Islamic charities", in *Humanitarian Exchange Magazine*, 38: 2007 (www.odihpn.org)

Lendman St., *Freedom of Association Restrictions and Discrimination in Israel and Occupied Palestine*, March 2010 (The-peoplevoice.org)

Lester Murad N., *The Imperative to Decrease Palestinian Civil Society's Dependence on International Aid. Concept Paper for Dalia Association, A Palestinian Community Foundation, Jerusalem, 2007*

LGP Palestine, *Launching the Municipal Youth Initiatives* (<https://www.youtube.com/watch?v=z0IMWWBR9Mc>)

LGP Palestine, *Social Accountability in Local Governance Sector* (<https://www.youtube.com/watch?v=NIRuDHSt9ws>)

M.Issa, "Palestinian civil society in search of an identity", in *Common Ground News Service*, February 2010 (www.commongroundnews.org)

Ma'an Network (<http://www.maannet.org/>)

Madjalani Azzeh, N.; *Mapping of Environmental Actors in the Palestinian Civil Society Sector*, E. Boell Stiftung, October 2012

Maher I., *Palestinian Civil Society in Search of an Identity*, Common Ground News Service, 2010

MAS, *Mapping of Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza Strip*, Ramallah, 2007

MAS, *Mapping Palestinian NGOs in the WB and GS*, 2007

MAS, *Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999 – 2008. A study commissioned by NDC and implemented by MAS*, 2009

Masader Portal (www.masader.ps)

MIFTAH, *Annual Activities Report 2009*

Monaghan L., Careccia G., *The Annexation Wall and its Associated Regime*, Al-Haq, Ramallah, 2009

NDC (NGO Development Center), (<http://www.ndc.ps/main.php?id=110>)

NDC (NGO Development Center), *Annual Report 2009*

NDC (NGO Development Center), *Corporate Social responsibility and Palestinian Civil Society: Potential Cooperation*, 2009

NDC (NGO Development Center), *Human Rights and Good Governance Secretariat in the oPT (no date)*

NDC (NGO Development Center), *Human Rights/Good Governance Program, Proposal*, March 2010

NDC (NGO Development Center), *NDC Enhances the Financial Conditions of the Poor and Marginalized Palestinians, Al-Dahriye Society for Rural Development, Hebron (Job Creation beneficiary NGO), (no date)*

NDC (NGO Development Center), *Proposed Strategy for the Development of the Palestinian NGO sector*, NDC, 2006

NDC (NGO Development Center), *Sector Development Program - Thematic Networks Grant Recipients (unpublished)*

NDC (NGO Development Center), *Strategic Plan 2010 – 2014*

NDC (NGO Development Center), *Supporting Palestinian Umbrella NGO Networks and Thematic Networks (no date)*

NDC (NGO Development Center), *A Strategic Framework to Strengthen the Palestinian NGO Sector 2013 – 2017*, March 2013

NDC (NGO Development Center), *The participation of Palestinian Non-Governmental Organizations in sectoral & national planning processes*, December 2013

Netherlands Representative Office (NRO), *Funded NGOs Project*, 2010 (unpublished)

Nicolaou-Garcia S., *Civil Society in the West Bank. Between the Rock of Occupation & The stone of the Palestinian Authority*, Middle East Monitor, 2010

Nidal Fuqaha, "Palestinian Civil Society Organisations and the Palestinian National Authority", *Palestine-Israel Journal*, Vol. 18 No.2 & 3, 2012

OMP, *Building bridges to olive oil market. Promoting Olive Oil Production and Market Access for Small-Scale Olive Producers*, ICP – University of Bethlehem, Bethlehem, 2010

Ophir A., Givoni M., Hanafi S., *The Power of Inclusive Exclusion. Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*, Zone Books, New York, 2009

PA, *Ending the Occupation, Establishing the State*, Program of the Thirteenth Government, August, 2009

PAL Vision, *Evaluation Study for the Exchange and reunion of Palestinian Israeli Youth aiming to urge the peace process through dialogue and accord*, Palestinian Vision, 2008

Palestinian Consultative Staff for NGOs Development

Palestinian Environmental NGO Network (<http://www.pengon.org/>)

Palestinian Israeli Peace NGO Forum (<http://www.peacengo.org/history.asp>)

Palestinian Legislative Council, *Law of Charitable Associations and Community Organizations, Law No.1, Year 2000* (www.pogar.org/publications/other/laws/associations/charlaw-comorg-pal-00-e.pdf)

Palestinian Legislative Council, *Law of Charitable Associations and Community Organizations, Law No. 1, Year 2000* (<http://www.pogar.org/publications/other/laws/associations/charlaw-comorg-pal-00-e.pdf>)

Palestinian NGO Network – Gaza, PNGO Portal (<http://pngoportals.org/arab/>)

Palestinian Women organizing in Jerusalem, UNDP – PAPP / Kvinna till Kvinna, 2010

PARC – Gaza, *Maintaining and Developing the Cash Crops Sector in Gaza Strip (2010 – 2012)*, Proposal, 2010

PARC – Gaza, *Responding to the Early Recovery Needs and Enhancing the Livelihoods for Damaged Farmers and Areas in the Gaza Strip (2010 – 2012)*, Proposal, 2010

Partners in Creative Solutions, *Support for Community Services Through Local NGOs in the OPT – External Evaluation Report*, Welfare Association – Austrian Representative Office/Austrian Development Agency, 2008

PCCJ (www.pcc-jer.org)

PFU, *Presentation of the Palestinian Farmers Union. Objectives, Strategy and Programs*, Ramallah, 2010

PHG (www.phg.org)

PNCR (<http://www.pncr.org/arabic/home.asp>)

PNGO, *Guidebook of Member Organizations in the Palestinian Non-Governmental Organizations Network in the West Bank*, Ramallah, 2010

Polat H., *Cooperatives in the Arab World*, ILO, 2010

Programme WELOD – *Women's Empowerment and Local Development, Intervention Strategies and Good Practices to Combat Violence against Women in the Palestinian Territories*, Italian Cooperation Office, 2012

Programme WELOD – *Women's Empowerment and Local Development, Participatory Gender Analysis and Strategic Planning in 11 Women's Empowerment Centres (Tawasol) in the West Bank*, Italian Cooperation Office, 2012

PYALARA (Awwad H. et. al.), *Random Travelling on the Internet: A study of the Interaction between the Palestinian Youth and Social Media*, Pyalara, Ramallah, 2011

PYALARA, *Semi-Annual Narrative Report - August 2010*, Ramallah, 2010

Rabah J., *Mapping of Organizations Working with Youth in the oPt*, Near East Consulting - UNDP/PAPP, Sharek, 2009

- Bank – Sustainable Development Department – MENA Region, Washington DC, 2010
- The World Bank, Social Development Notes. Social Accountability Innovations in the NGO Sector in West Bank and Gaza, June 2012
- Tocci N., *The European Union, Civil Society and Conflict Transformation*, MICROCON, Brighton, 2008
- UN, *Directory of Non-Governmental Organizations in the West Bank*, Office of the United Nations Special Coordinator, 2006
- UNDP, *Focus. Palestinian Civil Society* (www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/focus/04v2.pdf)
- UNDP, *POGAR - Palestine* <http://www.pogar.org/countries/theme.aspx?t=2&cid=14>
- Union of the Charitable Societies – Jerusalem, *Annual Report 2011*
- UNRWA, *Relief and Social Services. Community Based Organizations*, Amman, 2009
- USAID, *The 2011 Civil Society Organization Sustainability Report for the Middle East and North Africa*, 2012
- USAID, *The NGO Mapping Project: A New Approach to Advancing Palestinian Civil Society*, Center for the Study of the Presidency of United States, Washington D.C., 2008
- Van de Pol J., Hammad M., *Evaluation of the activities financed by the Netherlands Representative Office (NRO) to the Palestinian Authorities in the Agricultural Sector*, 2009 (unpublished)
- Viac C., Lahlou I., Sivalingam I., Schrader R., Carney T., *Refining AFD's Interventions in the Palestinian Territories. Increasing Resilience in Area C*, AFD, 2014
- VNG, *Establishing a Local Government Association (LGA)*, 2007
- Volkhart Finn Heinrich, *Assessing and strengthening Civil Society Worldwide*, Civicus
- Walid Salem, "Civil Society in Palestine: Approaches, Historical Context and the Role of the NGOs", *Palestine-Israel Journal*, Vol. 18 No.2 & 3, 2012
- Walid Salem, *Democratisation in Palestine from Civil Society Democracy to a Transitional Democracy (2007)*, CDCD, 2014
- Welfare Association (<http://welfare-association.org/>)
- Wildlife Palestine (www.wildlife-pal.org)
- Women's Center for Legal Aid and Counseling, *Forced Evictions. Assessing the Impact on Palestinian Women in East Jerusalem*, Ramallah, 2010
- Women's Center for Legal Aid and Counselling, *Jerusalem: A City Divided*, September 2014
- World Bank Social Development Notes, *Social Accountability Innovations in the NGO Sector in West Bank and Gaza*, June 2012
- Young Artist Forum (presentation of the organisation and projects, no date)
- Zamareh B., Kamesh I.A., *Palestinian Youth and Political Parties. Fear and Disappointment*, Sharek, Ramallah, 2010
- Ziad Abu Zayyad, "The Arab Spring: Progress Report and Conclusions", *Palestine-Israel Journal*, Vol. 18 No.1, 2012
- Rajab Kh., *M&E capacity building initiatives of the local government units in Palestine: The experience of Municipal Development and Lending Fund (MDLF) in developing its M&E system*, 2009
- RESC (www.resc.org.ps)
- Riyada Consulting, *FSD – French Funding Mechanism for Palestinian Civil Society Support*, Consulat General de France à Jerusalem, 2010
- Riyada Consulting, *Review of Swedish Support to Civil Society*, 2009
- Riyada, *Review of Swedish Support to Civil Society in the Occupied Palestinian Territory (oPt)*, SIDA, 2011
- Ruwwad. *The Palestinian Youth Empowerment Programme* (<http://www.ruwwad.org/>)
- Said Mira, *Decent Work Agenda and CSO response*, DWRC, Ramallah 2010
- Salem W., *Palestinian Civil Society: Characteristics, past and present roles, and future challenges*, 2006
- Sbeih M., Alia M.A, *Characteristics and Work Conditions in Informal Economy Establishments in the Palestinian Territory*, Democracy & Workers' Rights Center – Palestine, , 2012
- SDC, *Cooperation Strategy (CS) 2006 – 2010 for the OPT*, Berne, 2007
- Search for Common Ground (<http://www.sfcg.org/>)
- Shabbir Cheema G., Popovski V., *Engaging Civil Society: Emerging Trends in Democratic Governance*, UNU, 2010
- Sharek (www.sharek.org)
- Sharek Youth Forum, *Partners Program*, Sharek – SDC, 2010
- Sharek Youth Forum, *The Status of Youth in Palestine 2013. The future is knocking*, Sharek Youth Forum – Youth Economic Empowerment Center, 2013
- Sharek, *Youth in Action: Promise for the Future. Progress Update 2008 -2009 - 2010*, Ramallah, 2011
- Sheila Carapico, *NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organizations* (http://www.merip.org/mer/mer214/214_pitner.html)
- Sherwood H., "Young Palestinians call for protests on 15 March", *Guardian.co.uk*, 24 February 2011
- SIDA, *Policy for Support to Civil Society in Developing Countries within Swedish Development Cooperation*, 2009
- SIDA, *Strategy for Development Cooperation with the West Bank and Gaza (January 2007 – June 2008)*
- SIDA, *Strategy for Development Cooperation with the West Bank and Gaza (July 2008 – December 2011)*
- Sidoti Ch., Quazzaz H., *Review of the Human Rights and Good Governance Secretariat supporting NGO working in the OPT*, Final Report, NDC, 2009
- Single Support Framework (SSF), *European Union Representative Office in Jerusalem (EUREP Office) 2014/2015 (28/02/2014)*.
- Srouf A., *Palestinian Civil Society: A time for Action*, The Atkins Paper Series, 2009
- STEM – VCR, *Study on credit and informal economy in Egypt and Palestine*, 2013
- Stop the Wall Campaign (<http://www.stophthewall.org/>)
- Structured Dialogue on the involvement of CSOs and Local Authorities in EU development cooperation 2012 (http://ec.europa.eu/europeaid/who/partners/civil-society/structured-dialogue_en.htm)
- Tabar N., *The Jerusalem Trap*, Al-Haq, Ramallah, 2010
- The EU "Investing in People Programme" (2010)
- The Palestinian Center for Peace & Democracy, *Annual report 2009*, Ramallah, 2010
- The Palestinian General Union of Charitable Societies, *Ramallah*, 2010
- The World Bank, *Implementation Completion and Results Report, Palestinian NGO Project II, April 2007 (Report No. ICR 0000189)*, The World Bank – Sustainable Development Department – MENA Region, Washington DC, 2007
- The World Bank, *Improving the Quality and Sustainability of NGO Social Service Delivery*, The World Bank, Washington D.C., 2010
- The World Bank, *Project Appraisal Document, Palestinian NGO-IV Project, May 2010 (Report No. 54133-GZ)*, The World

ملحق (2): قائمة بأسماء المشاركين والمؤسسات التي تمت إستشارتها:

Fredrik.westerholm@gov.se	سفير	فريدريك ويسترهولم	المستشار العام للسويد
racalbuto@itcoop-jer.org	رئيس الوحدة الفنية المحلية	فنسنزو ركالبيوتو	التعاون الإيطالي
pagano@itcoop-jer.org	مدير برامج	كارلا باجانو	التعاون الإيطالي
extr@dwrc.org		كارين ميثز أبو حميد	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين- فلسطين (DWRC)
hasan@dwrc.org	مدير	حسن البرغوثي	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين- فلسطين (DWRC)
l.hancock@dfid.gov.uk	مستشار حوكمة Governance Advisor	لويس هانكوك	وزارة التنمية الدولية البريطانية DFID
		نبيل صب لبن	جمعية مصادر للطفولة المبكرة
Beatrice.Campodonico@ec.europa.eu	مديرة مشروع - دعم القطاع الخاص	بياتريشيا كومبوندونيكو	مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة
Basima.ADAWIN@eeas.europa.eu	مديرة برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ومسؤولة ملف المجتمع المدني	باسمة العدوين	مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة
Olga.BAUS_GIBERT@eeas.europa.eu	رئيس قسم الحوكمة	أولغا باوس جبرت	مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة
mshalaldehy@hotmail.com	مدير عام / الضفة الغربية	فهيمى شلالدة	الإتحاد العام للجمعيات الخيرية / الضفة الغربية
director@ucs-pal.org	مدير عام / القدس	يوسف قري	الاتحاد العام للجمعيات الخيرية / القدس
Emile.ghoury@giz.de	مستشار مجتمع مدني	إميلي خوري	GIZ - LGP الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي
shathaodeh@hotmail.com		شذى عودة	لجان العمل الصحية
c_shams@hotmail.com		أمال الفايق	مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية
ronza@ichr.ps		رونزا المدبوح	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
jatamneh@yahoo.co.uk	Evaluation "Partnership for Peace" Programme تقييم برنامج "الشراكة من أجل السلام"	جمال عثمانة	مستشار مستقل

إسم المؤسسة	الإسم	المنصب	بريد الكتروني
الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية	هانى طحان	مسؤول المشاريع	tahhanh@afd.fr
الشبكة	نجيب حجاب	منسق	nadia@al-shabaka.org
الشبكة	طارق دانا	منسق	t.dana80@gmail.com
مؤسسة القانون لخدمة الإنسان - الحق	شوان جابرين	مدير عام	shawan@alhaq.org
مركز رواد للثقافة والتدريب المسرحي	أميرة أبو سرور	مدير برامج	Aabusrou3@gmail.com
مركز المعلومات البديلة / القدس	سيرجيو ياهني	منسق	sergio@alternativenews.org
الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)	إسان حاج حسين	مدير	
الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)	وائل بعلوشة	منسق اقليمي	wael@aman-palestine.org
الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)	هاما احمد زيدان	سكرتير عام	hama@aman-palestine.org
مركز الأبحاث التطبيقية / القدس (ARIJ)	د. جاد اسحاق	مدير عام	jad@arij.org
مركز الأبحاث التطبيقية / القدس (ARIJ)	ليننا ناصر	مدير برامج	pmaster@arij.org
المركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD)	عيسى ابو شتلة	مدير	Issa.elshatleh@acad.ps
ملتقى الفكر العربي	وفاء خوري		info@multaqa.org
الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية	عصام عقل	مدير عام	Isam.akeh@hotmail.com
اتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي	رييحة دياب	مدير عام	info@awcsw.org
اتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي	هديل علي		info@awcsw.org
مركز بيسان	نجوى درويش		info@badil.org
مركز بيسان	سها نزال		snazzal@bisan.org bisanrd@palnet.com
مركز بيسان	رياض الديسي	مدير قسم	riad@bisan.org
المعهد البريطاني- مشروع تجاوب	اسماعيل ابو عرفات	مدير برامج	Ismail.abuarafeh@ps.britishcouncil.org
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية حريات	رنا بني عودة		hurrryat@yahoo.com
المركز السياسي التنموي (CEP)	وجدان الشريف		
مركز دراسات المجتمع المدني / غزة	فريزة بسيسو	مدير مشارك	fariza@civitas.ps

pyu@pyu-pal.org		ليزا كراجة	الاتحاد الفلسطيني للشباب
pchr2@palnet.com		أحمد أبو عياش	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات
Ibrahim@musawa.ps		إبراهيم البرغوثي	المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة
Pcs.jenin@gmail.com		معتمد زايد	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية / جنين
		هلا تفكجي	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية / جنين
Info@pengon.org		عبير البطمة	شبكة أصدقاء الأرض - منظمات غير حكومية للبيئة الفلسطينية
pr@pafu.ps		رولا الخطيب	اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين
	مدير	عبد الرحمن التميمي	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (PHG)
Dqurie@pngo.net	مدير تنفيذي	دعاء قريع	الشبكة الفلسطينية الغير حكومية
info@palvision.ps Tamara@palvision.ps		تمارا تميمي	الرؤيا الفلسطينية
pyalara@pyalara.org	مدير عام	هانبة بيطار	الهيئة الفلسطينية للإعلام
		رينال صدر	PARC لجان الأغذية الزراعية الفلسطينية
khalil@pal-arc.org	مدير عام	خليل شيحة	PARC لجان الأغذية الزراعية الفلسطينية
nasfat@pasdpal.org	مدير عام	نصفت خفش	شركاء من أجل التنمية المستدامة
Nasfatm27@yahoo.com	مدير عام	نصفت خفش	الهيئة الوطنية المستقلة للمؤسسات الأهلية الفلسطينية PNIN
		ليلي عقل	جمعية التنمية للمرأة الريفية
info@sharek.ps		بدر زماعة	منتدى شارك الشبابي
sahar.othman@sharek.ps	مدير برامج	سحر عثمان	منتدى شارك الشبابي
info@sharek.ps		نانكي شاولا	منتدى شارك الشبابي
Nader.said_foqahaa@gopa.de	خبير بارز	نادر سعيد فقهاء	نظام الحماية المجتمعية المشتركة مساعدة الاتحاد الأوروبي لوزارة الشؤون الاجتماعية MoSA جوبا

htheodorie@yahoo.com	Evaluation DANIDA cooperation with Palestine	حنا ثيودوري	مستشار مستقل
Monjed_1@hotmail.com C_hebron@yahoo.com	مدير برامج	منجد الجعبري	الجمعية الخيرية الإسلامية - الخليل
info@jcser.org		زياد الحموري	مركز القدس للحقوق الاجتماعية الاقتصادية
Issam@mosaada.org		عصام عاروري	مركز القدس للمساعدة القانونية
info@juzoor.org		د. سلوى نجيب	مؤسسة جذور للإتماء الصحي والإجتماعي
		رحاب صندوقة	مؤسسة جذور للإتماء الصحي والإجتماعي
auamad@lacs.ps	متسق مكتب المساعدات	عريب العمدة	سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية LACS
LRC@PALNET.COM		جمال طلب	مركز أبحاث الاراضي
Mohgha24@yahoo.it		محمد غزاونة	مركز أبحاث الاراضي
sami@maan_ctr.org	مدير عام	سامي خضر	مركز معا للتنمية
	مدير عام NGOs	اسرار هيلانا	وزارة الداخلية
	مدير عام NGOs	عبد الناصر الصريفي	وزارة الداخلية
Ddeek1964@gmail.com ddeek@mosa.gov.ps	مساعد نائب وزير	داود الديك	وزارة الشؤون الاجتماعية
		خالد التومازي	وزارة الشؤون الاجتماعية
	مستشار	حنا نخلة	وزارة شؤون المرأة
modeh@coc.ps qm.odeh@gmail.com	نائب رئيس	محمود عودة	اللجنة الوطنية لشؤون المنظمات غير الحكومية
info@ndc.ps	مدير	غسان كسابرة	مركز تطوير المؤسسات الاهلية (NDC)
info@ndc.ps	مدير مكتب NDC / غزة	علاء الغلابيني	مركز تطوير المؤسسات الاهلية (NDC)
info@ndc.ps	رئيس برامج	جميلة سحلية	مركز المنظمات غير الحكومية للتنمية
Oldcityay1990@yahoo.com	مدير عام	سمير عمرو	جمعية شباب البلدة القديمة / القدس
info@pal-econ.org	رئيس بحث	د. سمير عبد الله علي	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

Raji.sourani@gmail.com	المدير العام	راجي صوراني	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
watc-gz@palnet.com	المدير العام	نادية ابو نحلة	اللجان الفنية لشؤون المرأة
amal@gcmhp.net	المدير العام	احمد أبو طواحينية	برنامج غزة للصحة النفسية – GCMHP
pngo@palnet.com	المنسق العام	أمجد الشوا	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بغزة PNGO
s.tayeh@irpal.ps	رئيس البرامج	صالح تايه	الإغاثة الإسلامية بفلسطين – IRPAL Gaza
599606642	المدير العام	محسن ابو رمضان	المركز العربي للتنمية الزراعية (ACAD)
info@palthink.org omarhso@hotmail.com	المدير العام	عمر شعبان	بالثينك
asabawi@afsc.ps	المدير الإقليمي	آمال السبعاري	كويكرز / غزة
cfta@palnet.com	نائب مدير	ماجدة السقا	جمعية الثقافة والفكر الحر

Michael.Gerike@gopa.de	قائد فريق	ميشيل جريك	نظام الحماية المجتمعية المشتركة مساعدة الاتحاد الأوروبي لوزارة الشؤون الإجتماعية MoSA جوبا
taawon@taawon4youth.org		شادي زين الدين	مؤسسة تعاون لحل النزاعات
		نبيل معدي	مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب
		علا قرارة	(UNDP) برنامج الأمم المتحدة للتنمية
		هانتي هندية	(UNDP) برنامج الأمم المتحدة للتنمية
Maha.abusamra@undp.org	مدير برامج الحوكمة	مها ابو سمرة	(UNDP) برنامج الأمم المتحدة للتنمية
Info@uawc-pal.org		زاهر عليان	اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)
		خالد مبيض	اتحاد الجمعيات الخيرية / القدس
khatibr@welfare.org	رئيس العلاقات الدولية	رنا خطيب	مؤسسة التعاون
welfare@jwelfare.org	مدير عام	تمارا تميمي	مؤسسة التعاون
salwad@wclac.org	رئيس العلاقات الدولية	سلوى درويش	مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي
aabusrou@waclac.org	مدير البرامج	أمل أبو سرور	مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي
director@wsc-pal.org	مديرة العام	ساما عويضة	مركز الدراسات النسوية
donia_elamal2002@yahoo.com	المدير العام	دنيا الامل اسماعيل	جمعية المرأة المبدعة
Graduates74@gmail.com	مدير تنفيذي	ايمان صوراني	جمعية الخريجات
aboeman2005@hotmail.com	رئيس مجلس ادارة	ابراهيم معمر	الجمعية الوطنية للديمقراطية والفنون
mtayssir@hotmail.com	مدير اقليمي	تيسير محيسن	منظمة التنمية الزراعية
yousridarwish@gmail.com	رئيس	يوسف درويش	الإتحاد العام للمراكز الثقافية
amal_sy@hotmail.com	مدير تنفيذي	امال صيام	مركز شؤون المرأة
Naim.kabaja@atfaluna.net	مدير تنفيذي	نعيم كباجة	مركز اطفالنا
emaddarweesh@yahoo.com	رئيس	عماد درويش	جمعية انقاذ المستقبل الشبابي
Kcca.1992@gmail.com	رئيس	محمد زيارة	مركز الكرامة للثقافة والفنون
info@mezan.org	المدير العام	عصام يونس	مركز مازن لحقوق الإنسان
Khalil@aldameer.org	المدير العام	خليل ابو شمالة	مركز الضمير لحقوق الإنسان

ملحق (3): قائمة بأسماء الأفراد والمؤسسات المشاركين بإجتماعات المجموعات المركزة

Pfs_jenin@yahoo.com	جنين	صوفيا غانم	جمعية أصدقاء المريض
Ahmadshalabe79z@yahoo.com	جنين	ملك شلبي	جمعية نساء الغد
	جنين	اسراء عبيد	جمعية لذلك نحن لا ننسى
wedadsalameh@gmail.com	بوركين	وداد عارف يوسف سلامة	جمعية سيدات برقين
	الطبية	ابراهيم محمد "Muzaher" Abdallah Jabareen	جمعية طبية الخيرية
Suz_jr@yahoo.com	جنين	سوزان اسماعيل جرار	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
Najda_jenin@yahoo.com	جنين	تمام قانوي	جمعية الإنقاذ الاجتماعية
Leenaallaze24@hotmail.com	جنين	ليننا داود يوسف	جمعية النساء المثقفات
ghadashadeed@hotmail.com	جنين	غادة شديد	جمعية طوباس الخيرية
	جنين	هلا	PCS الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية
Jihan_manssour@hotmail.com 598914174	سلفيت	جيهان احمد منصور	جمعية مروة للتنمية
zahrahd@outlook.com	اسكاكا	زهرة يوسف حرب	مركز سيدات اسكاكا
599839290			
Adool_1974@hotmail.com	اسكاكا	ليبتال أحمد حرب	مركز سيدات اسكاكا
599458634			
Ranya.badah@yahoo.com	فرخة	رانية محمد	جمعية الأيادي البيضاء الخيرية
saramohra@gmail.com 599371227 598847790	فرخة	سارة محمد مهنا	جمعية الأيادي البيضاء الخيرية
598060786	الزاوية	ريهام محمد حسن	جمعية الزوايا الخيرية للمرأة
597204201	قلقلية	خالد نزال	جمعية وطن
599187921	قلقلية	خالد جابر	Cultural Forum Society
nabdalfatah@gmail.com	سلفيت	نشأت عبد الفتاح	Marda جمعية ماردا
nasfat@psdpal.org	رام الله	نصفت خميش	PSD شركاء في التنمية المستدامة
nasfatm17@yahoo.com			
595080400	طولكرم	سواكي سهرور	جمعية لجان العمل الاجتماعي
92676504	طولكرم	عمر نصر الله	Qakorh School Health Association جمعية الصحة المدرسية

اسم المؤسسة	الاسم	المدينة / القرية	بريد الكتروني / تليفون
بنت الريف جمعية تنمية المرأة		دورا الخليل	Bentalreef2000@yahoo.com
بنت الريف جمعية تنمية المرأة	عدة خليل عبد القاسم الهندي	دورا الخليل	Bentalreef2000@yahoo.com
جمعية المريض المحتاج الخيرية	زهية اسماعيل الشهراري	الخليل	info@needy-patient.org needy.patient@yahoo.com
لمسة من الأمل للدعم النفسي	عفاف هليكه	الخليل	hoharity@palnet.com
جمعية نساء العروب الخيرية	اكرام عودة أبو داود	العروب الخليل	9964286
الجمعية الخيرية للمكفوفين	أنجاد زهرة	الخليل	Blind-Hebron@yahoo.com
جمعية نساء العروب الخيرية	ماسة عبد الخالق غنام	العروب الخليل	599817796
جمعية المتقاعدين الخيرية	عبد الهادي هنتاش	دورا الخليل	hantasha@hotmail.com
جمعية البيت السعيد الخيرية	ربا تميمي	الخليل	Happy.home@yahoo.com
مركز أبحاث الأراضي	Mohid Ghazewneh	رام الله	info@lrej.org
الإغاثة الزراعية الفلسطينية	خليل سهيها	رام الله	Khalil@pal-arc.org
مركز بيسان	سهنا نزال	رام الله	snazzal@bisan.org
جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	اسماعيل زيادة	رام الله	Ismaelga2000@yahoo.com
اتحاد لجان الرعاية الصحية	شادي عودة	رام الله	shathaodeh@hotmail.com
واصل	محمد سلامة	رام الله	Wasil.center@yahoo.com 599742474
PYU اتحاد الشباب الفلسطيني	محرم برغوتي	رام الله	
معهد الأبحاث التطبيقية / القدس	رائد عبد ربه	بيت لحم	raed@arij.org
مساواة	ابراهيم برغوتي	رام الله	lbrahim@musawa.ps
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	دعاء كوري	رام الله	dqurie@pngo.net
جمعية اصدقاء مرضى التلاسيميا	محمد مصلح	رام الله	Tpfs96@yahoo.com
مركز المعلم المدع	عبد الله جرار	جنين	Sal-jarrar@hotmail.com
جمعية ماركة الخيرية	فيصل عطا محمود موسى		Faisal_mousa@yahoo.com
جمعية قباطية النسائية	فدوى كميل	قباطية	Qawoch_2005@yahoo.com

02-2794667	العيزرية	نجوى العلمي	جمعية اصدقاء دار الايتام الاسلامية
02-6271958	القدس	سعاد نينو	جمعية حاملات الطيب الارثوذكسية
Pc4b@netwision.net.rs 02-5821222	القدس	منى كرتم	مركز السلام للمكفوفين
02-6283058	القدس	لينا	مؤسسة الأميرة بسمة
Alis.khamiss@hotmail.com 544873733	القدس	علبي صالح خميس	بيت الرحمة الاسلامي للمسنين
tamara@palvision.ps 599640523	القدس	تمارا توفيق تميمي	الرؤيا الفلسطينية
Alrazi2002@gmail.com 584664080	القدس	نهال صبري	جمعية الرازي للثقافة والمجتمع
fo@pfppa.org 522664946	القدس	منى أبو الديب	جمعية حماية الاسرة الفلسطينية
pm@ucs_pal.org	القدس	خالد مبيض	اتحاد الجمعيات الخيرية
alhudajer@hotmail.com	القدس	نور الدين اسحاق	جمعية دار الهدي الخيرية
02-6284746	القدس	سعد محمد	جمعية المقاصد الخيرية
02-6284111	القدس	داود عطا الله	جمعية سيده البشارة للروم الكاثوليك
abu.baraket@gmail.com	القدس	علي بركات	جمعية القدس للرفاه والتطوير
itedal.a@gmail.com	القدس	اعتدال أشهب	The House of Female Refugee Society
zalatimo_fayzeh@yahoo.com	القدس	فايزة داود زلتمو	مؤسسة دار الطفل العربي
522407436	بيت حنينا	محمد شاكر عبد الله	جمعية لجنة المعارف الخيرية المحلية - بيت حنينا
02-6565869	بيت حنينا	خولة عبد الله	جمعية لجنة المعارف الخيرية المحلية - بيت حنينا
oldcitydy1990@yahoo.com 02-6262023	القدس	سمير محمد عمرو	جمعية شباب البلدة القديمة
	بيت صفافا	حليمة الين	جمعية سيدات بيت صفافا
02-6482231	بيت صفافا	مي الين	جمعية سيدات بيت صفافا
eniveen@gmail.com 02-6262585	القدس	نفين عز	الجمعية العربية للمعاقين حركيا
	القدس	يوسف قبيري	اتحاد الجمعيات الخيرية

Pfs_society@yahoo.com 5920678228	طولكرم	محمد هاني حطب	اصدقاء المريض جمعية خيرية - طولكرم
598903442	حارس	زهيرة محمد أبو وازه	الجمعية الخيرية النسائية للعمل الاجتماعي
597922905	يديا	عبدة أحمد طه	نادي بيديا للشباب
598117819	دير إستيا	هيام احمد عقل	جمعية دير استيا الخيرية النسائية
599949262	بورقين	سمير احمد عبد الله	جمعية سيدات بورقين
598158756	بورقين	سحر سمارة	جمعية سيدات بورقين
595595558	بورقين	كمال سمارة	جمعية باقة الخطب الخيرية
599609060		رامي عبد القادر صوان	جمعية الوحدة الخيرية
598905645	برقين	جنان سمارة	جمعية سيدات برقين
595035875	كفل حارس	إلهام عبد الحميد الكاك	مركز الحياة الثقافي
597952996	عتيل	مرم محمد	جمعية التراث والوعي
Rateb_bakri@yahoo.com	الخليل	راتب البكري	الجمعية الخيرية للمكفوفين
hantasha@hotmail.com	دورا الخليل	عبد الهادي هنتاش	جمعية السلام الفلسطينية
hantasha@hotmail.com	دورا الخليل	عبد الهادي هنتاش	لجنة حماية الأرض
C_hebron@yahoo.com	الخليل	كمال القواسمة	الجمعية الخيرية الاسلامية-الخليل
C_hebron@yahoo.com	الخليل	رفعت رصرص	الجمعية الخيرية الاسلامية-الخليل
	الخليل	Ma'moon Abdallah Ibrahim Sultan	جمعية سيدات الخليل الخيرية
Monjed_1@hotmail.com	الخليل	منجد الجابري	الجمعية الخيرية الاسلامية-الخليل
2299958-02	الخليل	أسامة غانم	جمعية ابراهيم الخليل الخيرية
02-2299958/0599678173	الخليل	عبد المجيد الخطيب	جمعية ابراهيم الخليل الخيرية
rubatamimi@yahoo.com	الخليل	ربا تميمي	جمعية سيدات الخليل الخيرية
info@ahli.org	الخليل	باسم النتش	جمعية اصدقاء المريض
kefah.ajarma@lajee.org	مخيم عابدة	كفاح عجرمة	مركز لاجي
habshe88@hotmail.com	مخيم عابدة	محمد يوسف	مركز شباب عابدة
naji.owdah@gmail.com	مخيم الدهيشة	ناجي عودة	laylac مركز العمل الشبابي للتنمية المجتمعية
aidajqwasim@yahoo.com	مخيم عابدة	سمير عودة	اللجنة الشعبية - مخيم عابدة
aabusrou3@gmail.com	مخيم عابدة	عبد الفتاح أبو سرور	جمعية الرواد
amira.abusrou3@gmail.com	مخيم عابدة	أميرة أبو سرور	جمعية الرواد

ملحق (4) : الأشخاص والمؤسسات المشاركة في لقاءات المجموعات البؤرية - غزة

رقم	الاسم	مدينة / قرية	الجهة
رفح	elamalrafah@hotmail.com 2136779	زيد العبد	جمعية الأمل للتأهيل
جباليا	s.diab@jabrs.org 595288554	د. صفوت دياب	جمعية جباليا للتأهيل
خانيونس	hamdi-taner@yahoo.com 599464138	حمدي تنير	مركز خدمات خانيونس (نادي شبابي)
رفح	info@nsdl.org.ps msabah46@gmail.com 9100054 ,9240512	محمد صباح	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون
غزة	e.abusedo@hotmail.com	اشتياق أبو سيدو	الجمعية الوطنية للتأهيل
نصيرات	ClubKhuseirat@outlook.com 597500457	فريد الزيناتي	مركز خدمات النصيرات (نادي شبابي)
زوايدة	joudat@hotmail.com 599748213	جودت جودة	المركز الطبي الفلسطيني
غزة	Pal-nuc@hotmail.com 598815237	جمال البحيصي	الإتحاد الفلسطيني لكرة السلة
جباليا	Jamal.abu.habell@gmail.com	جمال أبو هبيل	اللجنة الشعبية للاجئين
رفح	youthcenter_Rafah@hotmail.com 592888594	محمد المزين	مركز خدمات رفح (نادي شبابي)
غزة	ashour@syfpa.org 59901192	ابراهيم عاشور	جمعية انقاذ المستقبل الشبابي
غزة	sphpgaza@yahoo.com 2838847	د. مصطفى عبد الوهاب	جمعية المعاقين حركيا
غزة	eslam-kh@windowslive.com 599622765	اسلام خضر بدوان	جمعية الخريجات
غزة	ashwaq_palestine@hotmail.com 599224823	أشواق رحمي	جمعية الخريجات
خانيونس	info@wpa.ps 592149998	شيرين أبو درويش	جمعية البرامج النسائية
خانيونس	queen_1989_5@hotmail.com 599767716	أميرة جمال عياش	جمعية البرامج النسائية

الاسم	مدينة / قرية	الجهة	بريد إلكتروني / تليفون
اياد أبو غالي	رفح	مؤسسة الأصدقاء لذوي الإحتياجات الخاصة	alasdqaa@hotmail.com 2134111
رنيم الجبالي	غزة	جمعية النجدة	al-najda-2009@hotmail.com 599830735
أسامة الكرونز	البريج	مركز خدمات البريج (نادي الشباب)	sam-476354@hotmail.com 597227754
علي النباهين	البريج	مركز خدمات البريج (نادي الشباب)	thetig-boss@hotmail.com 599108049
سنابل أبو سعيد	غزة	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة CWRLC	s.abusaied@hotmail.com 599334227
سامح ابو قيشاوي	غزة	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة CWRLC	cwlr-pal@hotmail.com 598887055
نبيل موسى	غزة	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة CWRLC	cwlr-pal@hotmail.com
زينب جودة	البريج	جمعية تنمية المرأة والطفل	z.fayez.jouda@hotmail.com 21910225
عادل المغربي	البريج	منتدى البريج الثقافي	b_culture@mail.com 2565280
محمود شلتوت	المغازي	جمعية المغازي للتأهيل المجتمعي	mcrs94@yahoo.com 2130495
جمال أبو يوسف	نصيرات	مركز خدمات النصيرات (نادي شبابي)	ism.10@hotmail.com 8910349
أيمن الهور	نصيرات	مؤسسة الكرم للثقافة والتنمية الإجتماعية	karmel93@hotmail.com 599677430
سليمان شاهين	دير البلح	نادي دير البلح الشبابي	Dscc_deirelbalah@hotmail.com
حسام رضوان	جباليا	دار الشباب للثقافة والتنمية	husam_radwan1@yahoo.com 2681666
ابراهيم عرفات	رفح	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	ibr.arafat@hotmail.com 599843404
انعام حلس	شجاعية / غزة	جمعيتي زاخر لتنمية المرأة	info@zakher.org 599609112
جودت جودة	غزة	المركز الطبي المجتمعي	cmc_press@yahoo.com 599737255
دنيا الأمل اسماعيل	غزة	جمعية المرأة المبدعة	creativewomen2009@hotmail.com 2884439
جمال البحيصي	دير البلح	مركز خدمات دير البلح (نادي شبابي)	youthcenter_d.balah@hotmail.com

